حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها

س. ب. ماكفرسون

ترجمة ودراسة
د/شعبان عبد الله محمد



تليفاكس: ٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ الإسكندرية

حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها

س. ب ماكفرسون

فهرست الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمد، شعبان عبدالله

حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها – س. ب ماكفرسون ؛ ترجمة ودراسة شعبان عبدالله محمد – ط١ – الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.

٢١٦ ص – ٢٤ سم

نرمك ١ ٦١٧ ٣٢٧ ٩٧٧

١– الليبرالية (فلسفة) ١٤٨

أ محمد، شعبان عبدالله (مترجم ودارس)

ب. العنوان

الناشـــر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العـــنوان: بلوك ٣ ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد - مساكن دربالة – فيكتوريا - الإسكندرية

تلـــيفاكس: ٠٠٢٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ (٢خط)

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

E_mail : dwdpress@yahoo.com

Website : www.dwdpress.com

رقم الإيداع: ٢٠٠٦ / ٢٣٩٤٩

I.S.B.N 977- 327- 617- 1

حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها

س. ب ماكفرسون

ترجمة ودراسة

دكتور

شعبان عبد الله محمد

الطبعة الأولى
٢٠٠٨م

الناشــــر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

-١-

شهد تاريخ الفلسفة بصورة عامة والفلسفة السياسية بصورة خاصة منذ بداياته الأولى صراعاً بين فريقين: يذهب أولاهما إلى القول بأن المصلحة الفردية هى ما تحرك مسار الفكر والسياسة فى ذات اللحظة، الأمر الذى تجسد فى جعل الإنسان معيار كل شىء عند بعض فلاسفة اليونان،وأضحى مع الإطلالات الأولى للفلسفة الحديثة المعيار الفعلى لكل شىء. فحريته الفردية ومنفعته وإشباع ملذاته وتلبية رغباته جسدت الغاية القصوى للمجتمع. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات الفلسفية والسياسية نُحتت لتلتقى مع هذه الفردية، مثل الليبرالية، الملكية، الإنتاج، الاستهلاك.. الخ من مفردات الفلسفة السياسية خاصة فى القرن السابع عشر، التى إن دلت على شىء فإنما تدل على أن الفرد أضحى غاية ووسيلة فى ذات اللحظة.

وفى مقابل ذلك وجد ذلك الاتجاه الذى يرى فى المصلحة العامة الغاية القصوى. فالمجتمع منظومة مكونة من مجموعة أفراد يهدفون فى النهاية إلى البحث عن الصالح العام- على الأقل على المستوى الفكرى- الأمر الذى جعل أفلاطون يرى أن العدالة هى التزام كل فرد بدوره أو بوظيفته فى المجتمع. هذا وقد ظهرت هذه النزعة فى الفلسفة الحديثة والمعاصرة كرد فعل للانغماس فى الفردية المطلقة، فظهرت الماركسية التى جعلت من الدولة المحرك الفعلي لشتى جوانب المجتمع المتغايرة.

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يتمثل فى هل سار كل منهما بمعزل عن الآخر؟ وبصياغة أخرى للتساؤل أيمكننا الفصل تاريخياً بين الاتجاهين، بحيث يتسنى لنا القول بأن هذه حقبة الفردية وهذه مرحلة الجماعية؟.

اعتقد أن الإجابة عن هذا التساؤل بالنفى لأن كلا الاتجاهين سارا جنباً إلى جنب طوال تاريخ الفلسفة السياسية. فإذا ما وُجد الاتجاه الفردى أصبح من الضرورى وجود النزعة الجماعية.

وفـي حقيقة الأمر إن الفصل التام بين الاتجاهين على المستوى الفلسفى لم يظهـر بجلاء إلا مع الفلسفة الحديثة حيث الحديث عن الليبرالية الفردية، وفى ذات اللحظة البحث عن الديموقراطية، ومع ذلك فإن كلاً منهما حوى إلى جانـب إيجابـياته العديـد مـن السلبيات، التى حاول بعض المفكرين المعاصرين الـتخلص مـنها بالمـزج بـين الاتجاهين وإبداع ما يسمى بالديموقراطية الليبرالية والتـساؤل الـذى يفـرض نفسه الآن يـدور حول هل يمكن بالفعل المزج بينهما؟ وهـل يمكـن أن تكون الديموقراطية الليبرالية مرادفة للديموقراطية الحقيقية، إذ مـا نظـرنا إلى الديموقـراطية باعتـبارها مرادفة للمشاركة الإيجابية على المستوى الـسياسى، وباعتبارها تجـسيداً للمـساواة علـى المـستوى الـسياسى والاقتـصادى والاجتماعـى؟ وهـل يعتبر المجتمع الرأسمالى- المعبر الرسمى عن الديموقراطية الليـبرالية- مجتمعاً ديموقراطياً حقيقاً، أم أن جل ما حدث هو التشدق بمبادئ الديموقراطية وسيطرة الليبرالية الفردية المطلقة... الخ من ا لتساؤلات التى تدور حـول هـل تعتـبر الديموقراطية الليبرالية الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه النظام السياسى؟ وهل يعتبر المجتمع الرأسمالى الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع؟.

وفـيما يـتعلق بالإجابـة عـن هـذه التـساؤلات انقسم فلاسـفة السياسة المعاصرين إلى فريقين: يؤيد أولهما القول بأن الديموقراطية الليبرالية والمجتمع الـرأسمالى هما الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه النظام السياسى من ناحية والمجـتمع الإنسانى من الناحية الأخرى. ومن أشهر من عبر عن ذلك الاتجاه: حـــنا ارنـــدت **Hannah Arendt** (١٩٠٦- ١٩٧٥)، ريمـــون آرون **Raymond Aron** (١٩٠٥- ١٩٨٣)، اشـعيا بـرلين **Isaih Berlin** (١٩٠٩- ١٩٩٧)، وروبرت داهل **Robert Dahel** (١٩١٥- ؟).

أمـا الاتجـاه الـرافض لهـذا التصور تمثل فى جل الفلسفات الاشتراكية التـى رفـضت أن يكـون الفرد ومصلحته هما معيار كل شيء ولعل أصدق مثال

على ذلك الفلسفة الماركسية وقطبين من أقطاب الفكر الاشتراكى هما هر برت ماركيوز ورالف دارندوف.

-٢-

فى غضون هذا الصراع بين مؤيدى الفردية المطلقة والباحثين عن الديموقراطية الجماعية، والداعين إلى الديموقراطية الليبرالية والرافضين لها يأتى ماكفرسون (١٩١١- ١٩٨٧)**Crawford Brow Macpherson**، وهو أحد فلاسفة السياسة الكنديين المعاصرين، آملاً فى إعادة تشكيل الواقع من منظور سياسى مصطبغاً بالصبغة الأخلاقية: فينظر إلى العالم المعاصر باعتباره مليئاً بالأزمات، ويعتبر التطور التكنولوجى فى وسائل الحرب والتدمير أشدِ هذه الأزمات وطأة. إن هذا التطور خلق إحساساً بعدم الأمان لدى الأفراد، لا فى أمة بعينها، وإنما على مستوى العالم بصورة عامة.

من هذا المنطلق يذهب إلى وجوب إحداث تغير فى الواقع الاجتماعى، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يوضح أن المهمة الأساسية للنظرية السياسية هى البحث فى الأفكار من أجل تغيير المجتمع. ولعل هذا ما حدا باينشتاين إلى القول بأن ماكفرسون كان يهدف إلى بناء ما يمكن أن نطلق عليه علم السياسة الإنسانى **Humanistic Political Science** ، العلم الذى يمكن أن يساهم فى إعادة بناء الأسس الأخلاقية للأنظمة السياسية، لا أن يكتفى بمجرد تحليل الأفكار والمفاهيم كهدف فى حد ذاته[1] .

لقد كان ماكفرسون مطبقاً لوجهة نظره سالفة الذكر، فبحث فى الديموقراطية بصورة عامة والديموقراطية الليبرالية بصورة خاصة من أجل أن يقدم أسس تغيير المجتمع الرأسمالى الغربى، موكداً على أن المجتمع الغربى إذا ما أراد أن يظل على قيد الحياة فعلية أن يغير أسلوبه ونهجه.

إن هذا التغير وفق ما يرى لا يتأتى بصورة فجائية، وإنما يتم بصورة تدريجية، ويتمثل فى التحول من الديموقراطية الليبرالية القائمة بالفعل إلى الديموقراطية كما ينبغى أن تكون. فكيف فعل ماكفرسون ذلك؟.

يـذهب ماكفرسـون بدايـة إلى القول بأن محاولة تقديم فكرتي الليبرالية والديموقراطية جنباً إلى جنب محاولة جائرة، فيجب أن تقدم كل منهما بمعزل عن الأخرى، مشتملة على إيجابياتها وسلبياتها.

مـن هـذا المـنطلق يذهب في غضون معالجته للديموقراطية الليبرالية إلى التمييز بين مرحلتين:

- الليبرالية قبل الديموقراطية.
- الديموقراطية الليبرالية.

إذا ما عشنا مع المرحلة الأولى لوجدنا بداية أن ماكفرسون يؤكد على أنـه علـى الـرغم مـن هـذا الربط التاريخي بين الليبرالية والرأسمالية إلا أن هذا الربط لا يمت للحقيقة بصلة. ذلك لأن المبدأ المحورى لليبرالية- حرية الأفراد فـى إدراك خصائـصهم وتطويـرها – علـى الـرغم مـن نـشأته فـى المجتمعات الـرأسمالية، إلا أنـه ليس من الضرورى أن يظل حبيسها، فمن الممكن لمثل هذا المبدأ أن يـسود ويعـم ويطـبق بصورة أفضل فى مجتمعات غير رأسمالية".. لقد اغتُـصبت الليـبرالية بوعـى أو بلا وعى لتعبر عن الرأسمالى. وعلى الرغم من أن هـذه تعتبر حقيقة إلا أن الليبراليين الأخلاقيين منذ مل حاولوا المزج بين حرية الـسوق وحرية تطوير الذات... إننى اقترح أن النظرية الليبرالية ليست بحاجة إلى أن تتـناول إلى الأبـد باعتـبارها معـتمدة علـى قبول افتراضات رأس المال... الحقيقة أن القيم الليبرالية التى نمت فى مجتمعات السوق الرأسمالى لا تحوى فى ذاتها سبباً عقلياً لأن يظل المبدأ الأخلاقى المحورى لليبرالية- حرية الأفراد فـى إدراك خصائـصهم- فـى حاجـة دائمـة لأن يـصبح حبـيس مـثل هـذه المجتمعات "[٢].

إن كـان مبدأ البحث عن قدرة الإنسان على استخدام وتطوير خصائصه هـو المـبدأ المعلـن لليـبرالية، فـإن مـا حدث بالفعل يأتى على طرفى نقيض من ذلك. فلقد أضحى الإنسان مجرد مالك مطلق ومستهلك مطلق.

هـذا وقـد قامـت الليبرالية على أرض الواقع على مبدأين أساسيين هما مبدأ المنفعة الفردية من ناحية، ومبدأ القوة الفردية المطلقة من الناحية الأخرى.

وفـيما يـتعلق بالمـبدأ الأول مـنهما يوضـح ماكفرسـون أن المنفعة لا تعبر بـشكل مـا أو بآخـر عـن متطلب اجتماعى أو موقف سياسى، وإنما هى حاجة اقتـصادية. لأنـنا لـو نظـرنا إلـيها باعتـبارها متطلـباً اجتماعياً أو موقفاً سياسياً لأضـحت غـير عادلـة، وبعـبارة أعـم إننا مع البحث عن المنفعة الفردية المطلقة نفقـد مصداقية القول بأولوية ما هو سياسى واجتماعى على ما هو اقتصادى. إن الوضـع يأخـذ شـكلاً معكوسـاً، حـيث يـصبح كـل شىء وكل قيمة– اجتماعية كانـت أم سياسـية – مجـرد شـىء جزئـى أو قيمة جزئية، تعتبر فى جوهرها نتاجاً للقيمة الاقتصادية الأساسية [٣] .

الأمـر الذى يرفضه ماكفرسون من منطلق قوله بأن العلاقة بين المجتمع والاقتـصاد و الفكـر علاقة جدلية، بمعنى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تـبدو فى بعض الأحيان متكاملة وأحياناً أخرى تتكامل بواسطة الفكر، وبعبارة أخـرى إن القوى الاجتماعية التى تظهر الصورة الحالية للفكر غالباً ما تنظر إلى التغيرات الاقتصادية التى تُشكل التصور النهائى للفكر [٤] .

وفى حقيقة الأمر إن تصور ماكفرسون سالف الذكر كان ذا أثر واضح فى حديـثه عـن حقـوق الإنـسان. حـيث يقرر أن الحديث عن حقوق الإنسان كان موضع خلاف، ويذهب إلى إمكانية تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام:

١- الحقـوق المدنـية المتمثلة فى حق الأفراد فى الثورة على الدولة إذا لم تحقق غاياتهم.

٢- الحقوق السياسية وتتمثل فى مشاركة المواطن فى الاقتراع .

٣- الحقوق الاجتماعية. [٥] .

ويوضـح ماكفرسـون أن مناقشة حقوق الإنسـان تستلزم تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة أقسام:

١- العالم الرأسمالى الغربى.

- العالم الاشتراكي.
- العالم الثالث الذى ينقسم بدوره على ثلاثة أقسام:
  - العالم الاستراكى أمثال فيتنام وكوبا.
  - العالم الرأسمالى أمثال أمريكا اللاتينية.
  - العالم اللارأسمالى واللااشتراكى مثل دول إفريقيا[٦] .

ويوضح أن الحقوق المدنية والسياسية واجهت في الدول الاشتراكية النامية قوى تحول بينها وبين تحققها على أرض الواقع. ومرد ذلك لضعف ـوها الاقتصادى، ذلك لأن العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية الحقوق الاقتصادية من الناحية الأخرى علاقة لزوم[٧] .

بينما واجهت الحقوق الإقتصادية قوى مناهضة لها فى بعض الدول ليبرالية لأنها تُعد بمثابة هدم للدعامة الليبرالية الأساسية، المتمثلة فى القول تراكم الملكية. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد عند ماكفرسون بل يذهب إلى أن شل الديموقراطية الليبرالية فى القرن العشرين يرجع لعدم إدراكها لأبعاد علاقة بين السياسة والاقتصاد[٨] .

يوضح ماكفرسون أن البحث عن المنفعة الفردية القصوى ترتب عليه جود اقتصاد السوق، الذى تمثلت العدالة فيه في إعطاء الفرصة المناسبة لكل أفراد لاستثمار طاقاتهم ومواردهم. وإذا كان جون ستيوارت مل **J.S.Mill** ١٨٠٦- ١٨٧٣) قد أوضح فى حديثه عن عدالة الملكية أن اقتصاد السوق يُثبت ـا لا يدع مجالاً للشك أنه غير عادل، فإن ماكفرسون يذهب إلى أنه من غير نطقى أن تتوقف دخول العمال على طاقة ممتلكي رأس المال.

من هذا المنطلق يقرر أن السوق لا يعبر عن المنافع القصوى العادلة التى رتبب على العمل، كما أنه لا يعبر بمعنى ما أو بآخر عن المنافع المترتبة على حاجة (*) أياً كان المعنى الذى ينسب لهذه الكلمة[٩] .

وعلى هذا فإن البحث عن المنافع القصوى. ومحاولة إثبات عدالتها فى تصاد السوق الرأسمالى وفق ما يرى ماكفرسون أمر لا يمكن قبوله، لأن اقتصاد

السوق الرأسمالى يتسم بالتنافس المطلق، احتكار السلع، والسعى لكسب المال وأدوات الإنتاج[١٠] .

من هذا المنطلق يرفض ماكفرسون ذلك المبدأ الليبرالى، الذى يجعل من المنفعة الفردية غاية فى حد ذاتها، ليس ذلك فحسب بل إن كلمة إنسان وفق ما يرى لا تنطبق على هذا الباحث عن منفعته الفردية فحسب ويحيا بمعزل عن الجماعة، حيث يُعرف الإنسان بقوله "... إننا نقول أن الفرد إنسان وكائن بشرى عندما يكون عضواً فى جماعة"[١١] .

إن هذا المبدأ وفق ما يرى- البحث عن المنفعة الفردية المطلقة- لا يقضى علي البعد الإنساني فحسب، وإنما يقضى أيضاً على العدالة الاقتصادية. حيث يذهب ماكفرسون إلى أن العدالة الاقتصادية تقوم على افتراضين:

- تبحث فى العلاقات الاقتصادية المغايرة وبشكل مطلق للعلاقات الاجتماعية،كما أنها تستلزم مبادئ أكثر دقة من تلك التى تقوم على أساسها العدالة بوجه عام.
- تهدف على غرس بعد أخلاقى فى العلاقات الأقتصادية يقوم على أساس من افتراض وجود طبيعة اجتماعية للإنسان [١٢] .

لذلك يذهب ماكفرسون إلى أن اصطلاح العدالة الاقتصادية يعنى بالعلاقات الاقتصادية التى تنأى بنفسها عن الوقوع تحت هيمنة شخص ما، أو دائرة أخلاقية بعينها[١٣] .

وفى حقيقة الأمر إن رفض ماكفرسون للمبدأ المحورى الأول لليبرالية كان عرضة للعديد من الانتقادات من قبل وليم ليس **William Leiss**، حيث يوضح ليس أن المنفعة هنا ليست تعبيراً عن الحاجة الفردية ، ولكنها بناء اجتماعى بُنى على أساس من القيم الثقافية والخبرات الفردية الداخلية [١٤]. ويوضح أن نقد ماكفرسون هذا يعتبر البعد السلبى للنظرية الاجتماعية المعاصرة التى يتمثل بعدها الإيجابى فى إبداع الخصائص الفردية وتطويرها والتمتع بها [١٥] . .

وفـي حقـيقة الأمـر عن هذا النقد من قبل ليس لماكفرسون يدل على أن لـيس لم يقـرأ ماكفرسون كاملاً لأنه لو فعل هذا لتوصل إلى أن إبداع الخصائص الفـردية وتطويـرها والتمـتع بها شرط أساسى من شروط تحقيق الديمقراطية كما ينبغي أن تكون عند كافرسـون – الأمر الذى سيتضح فى الصفحات القادمة- .

-٤-

ينتقل بنا ماكفرسون لمنافسة المبدأ المحورى الثانى لليبرالية والمتمثل فى البحث عن القوى الفردية المطلقة .

ويوضـح بدايـة أن هـناك معنيين للقوة : يعتبر أولهما عن القوة الكائنة بالفعـل ، وهـذا هـو المعنـى الوصـفى للقـوة ، بيـنما يعبر الآخر عن القوة التى يحتاجـها الإنسـان من أجل بلوغ غاياته ، وهذا هو المعنى الأخلاقى للقوة (١٦) .

يذهب ماكفرسون إلى أن التصور الأخلاقى للقوة الإنسانية (••) تصور عن إمكانـية إدراك بعـض الغايـات أو الأهـداف الإنسانية بحيث يجب أن تحتوى القـوة الإنـسانية علـى القـدرات الطبيعـية والقـدرة على ممارستها ، الأمر الذى يـستلزم مـسبقا حرية الوصول إلى الأشياء البعيدة عن الإنسان ، التى تكون أمراً لازمـاً لتحقيق هذه الممارسة. إن هذا التصور يستلزم القصور فى القوى الإنسانية حتـى يتـسنى الوصول لتلك العقبات التى تقف فى وجه الممارسة ، كذلك أمام تحقيق الأهداف الإنسانية (١٧) .

أما المعنى الوصفى للقوة الإنسانية فمرادف لتلك المميزات التى اكتسبها الإنسان من خلال السيطرة على طاقات ومواهب الآخرين . إن هذه التصور وفق مـا يـرى يتنـاسـب تناسـباً عكـسيا مع إمكانية استخدام الإنسان لقدراته بصورة عامة. وبعبارة أخرى إن المعنى الوصفى للقوة الإنسانية عند ماكفرسون يعبر عن القـوى التـى يمـتلكها الإنسان بالفعل ، لا تلك التى يحتاجـها ليحقق إنسانيته بشكل تام .

ويجمـل أبعـاد الاخـتلاف بـين كـلا التـصورين قـائلاً " ... وعلى هذا فالفـارق الأسـاسـى بـين كـلا التـصورين للقـوة الإنـسانية يتمـثل فى أن التصور

الأخلاقى يفترض وجود بعض القصور فى القوة الإنسانية ، من أجل تحقيق الغايات الإنسانية ، ومن ثم فإن الإنسان يمتلك حرية الوصول لغاياته بالتغلب على هذا القصور . أما فى التصور الوصفى فإنه لا يوجد ثمة مجال للحديث عن القصور ، لأن الإنسان إما ممتلكاً لقوته أو مفتقداً لها . "[١٨] .

إذا ما تساءلنا مع ماكفرسون أى تصور للقوة الإنسانية وجُد مع الليبرالية لجاءتنا إجابته واضحة ومحددة، متمثلة فى القول بأن القوى الإنسانية بمفهومها الأخلاقى لا يتسنى لها الوجود فى المجتمع الرأسمالى، لأن مجتمع السوق الرأسمالى يقوم على التغير الكلى والمتتابع لقوى الأفراد . هؤلاء الأفراد الذين يعيشون فى هذا المجتمع من خلال بيعهم لطاقاتهم ومواهبهم لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمتلكونها من أجل الحياة" ..إن رأس المال يمتلك لصالح قلة لا تعنى إلا بتنمية رأسمالها . والأعظم من ذلك أنهم ينشدون ألا يُمتلك سواهم رأس المال هذا لذلك فالإنسان (***) مع المجتمع الرأسمالى لا يستطيع استخدام طاقاته أو مواهبه إلا ببيعه لبعض طاقاته ومواهبه الأخرى ، وهذه هى طبيعة المجتمع الرأسمالى " . [١٩] .

يذهب ماكفرسون إلى أن القوة الإنسانية بالمعنى الأخلاقى مثلت غاية الديموقراطية الليبرالية ، الأمر الذى يعكس أبعاد ذلك التناقض بين المجتمع الرأسمالى وما تنشده الديموقراطية الليبرالية . فدولة الرفاهية ما هى إلا أنموذج للدولة التى ينبغى أن تترتب على الديموقراطية ، حيث كفالة الدولة للحريات والخدمات ، الأمر الذى ما زال قابعاً فى دائرة ما ينبغى أن يكون ، أما دولة السعادة المطلقة فهى التى أضحت موجودة على الصعيد الواقعى فى المجتمع الرأسمالى. وبعبارة أخرى إن القوى التى سادت فى الليبرالية تمثلت فى قدرة بعض الأفراد على إشباع رغباتهم من خلال إقصاء الآخرين " .. فالقوة التى اعتاد مجتمع الديموقراطية الليبرالية أن يفسرها تغاير تلك التى ينشد تفسيرها ، فالتفسير الكائن يتنافى مع التفسير المتطلب فالقوى المتطلب تفسيرها تتمثل فى قدرة كل إنسان على استخدام وتطوير خصائصه الإنسانية . إما القوى

المفسرة فتعبر عن قدرة بعض الأشخاص على إشباع رغباتهم من خلال انتزاع لبعض قوى الآخرين " . [٢٠]

من هذا المنطلق يذهب ماكفرسون إلى أن الحرية التى ترتبت على مجتمع السوق الرأسمالى من ناحية ، وكانت غاية ليبرالية ما قبل الديموقراطية من الناحية الأخرى حرية زائفة . إنها لا تنبع من داخل الفرد ذاته ، بل هى ما يختارها المالك للعامل . إنها ووفق ما يرى تدل على غياب الحرية أو فقدانها [٢١] .

-٥-

إن نقود ماكفرسون سالفة الذكر لليبرالية ما قبل الديموقراطية كانت فى السطور السابقة تحوى بعداً أخلاقيا ، ولكنه فى نقوده لها لم يقف عند هذه المرحلة ، بل يتجاوزها لفكرتين أساسيتن تبدوان من الوهلة الأولى ذات معان اقتصادية ، وهما الرغبة المطلقة والملكية المطلقة . ويوضح أن تحول القوى فى المجتمع الحر يصبح أمراً ضرورياً إذا ما قام على أساس من الرغبة والندرة ،هذين الافتراضين اللذين لعبا درواً بارزا فى المجتمعات الليبرالية .

ويذهب إلى أن الحديث عن الرغبة المطلقة والملكية المطلقة مرتبط بشكل ما أو بآخر بتحول القوى، هذا التحول الذى لم يكن قاصراً المجتمع الحر، بل شهدت مجتمعات العبيد، المجتمعات الإقطاعية، المجتمعات المستعمرة،وبعض المجتمعات المستقلة التى تخضع لضغوط من قوى أخرى، تحولاً يعتبر فى جوهره تحولاً عسكرياً. [٢٢] .

الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل معه حول ماهية التحول فى المجتمع الحر؟.

يجيب ماكفرسون عن التساؤل سالف الذكر موضحاً أن امتلاك فرد واحد لرأس المال والمصادر المادية الأخرى، والأوضاع التى يجب أن يمتلكها كل فرد من أجل أن يطور خصائصه الإنسانية، كانت هى الدافع الفعلى لتحول القوى فى هذا المجتمع، إن هذا الأمر وفق ما يرى لا يمكن تحققه على أرض

الواقع إلا إذا كان العمل الإنتاجي نتاجاً للعقل الاجتماعي. ولما كان العقل الاجتماعي في هذا المجتمع يقوم على أساس من مسلمة إطلاق العنان للفرد على كل المستويات، فإن تراكم الملكية كان هو النتيجة الفعلية لهذا التحول، الأمر الذى ترتب عليه أن أضحت الرغبة المطلقة عقلانية[٢٣] .

ويذهب ماكفرسون إلى القول بأن عقلانية الرغبة المطلقة فى المجتمع الحر فتحت الباب على مصراعيه أمام البحث عن الملكية الفردية المطلقة، ذلك لأنها أضحت بمثابة الوعد الوهمى للتخلص من الندرة.[٭٭٭٭]

ويؤكد على أن حق الإنسان فى هذا الوهم المطلق هو ما حرك فيه إطلاق العنان للرغبات المطلقة من خلال سيطرته على الأشياء، حتى يتسنى له تفسير رغبته باعتبارها عادة. إن الأمر وفق ما يرى ماكفرسون لا يقف عند هذا الحد، بل يمكننا النظر إلى الملكية فى هذا المجتمع باعتبارها الطريق المحرك للإنسان باعتباره فاعلاً ومبدعاً للقوى، لذلك أجاز للإنسان توسيع نطاق قوته من خلال السيطرة على قوى الطبيعة من ناحية وقوى الإنسان الآخر من الناحية الأخرى. الأمر الذى أدى به إلى القول بأن الملكية المطلقة ليست مرادفة لامتلاك الأشياء فحسب، وإنما السيطرة على قوى الآخرين. وبعبارة أعم إن افتراض الرغبة المطلقة يمكن أن ننظر إليه باعتباره الدافع الذى أدى إلى خلق المجتمع الحر من ناحية، وأنه خاضع لهذا المجتمع من الناحية الأخرى[٢٤] .

ويذهب ماكفرسون إلى أن افتراض الرغبة المطلقة والملكية المطلقة كانا الدافعين لتحول القوى فى المجتمع الليبرالى القبل ديموقراطى، وأديا إلى أن يحيا الإنسان فى ظل المجتمع الرأسمالى تحت سيطرة ما يسمى بالكد الإلزامى، الذى تخيل البعض إمكانية القضاء عليه من خلال التقدم التكنولوجى، الأمر الذى يرفضه ماكفرسون،موضحا أن ما يترتب على التقدم التكنولوجى هو مزيد من الرغبات[٢٥] .

هكذا نخلص من معالجة ماكفرسون لمرحلة ليبرالية ما قبل الديموقراطية إلى القول بوجود تناقض واضح بين المبدأ المعلن– قدرة الإنسان على إبداع

خصائصه وتطويرها والتمتع بها- وما آل إليه الأمر على الصعيد الواقعي. فلم يعد الإنسان مبدعاً لخصائصه أو مطوراً لها أو متمتعاً بها، وإنما أضحى مجرد باحث عن المنفعة المطلقة والقوى المطلقة، باحث عن الملكية المطلقة التى تقوم على امتلاك الأشياء ومعانيها وإقصاء الآخرين من التمتع بمثل هذا الحق، وباحث عن الرغبة التى لا حدود لها. وبعبارة أعم إن الإنسان فى مثل هذا المجتمع لم يتحرك على أساس من أى مبدأ أخلاقى، إن المنطق الوحيد السائد هو منطق المنفعة الخاصة المطلقة. لذلك يقرر ماكفرسون باستحالة بقاء هذا المجتمع من ناحية، وأن مثل هذا المجتمع لا يعبر بأى شكل من الأشكال عن ماهية المجتمع الإنسانى. لذلك فهو يعرف الليبرالية صراحة بأنها كانت على مدار تاريخها حرفة بالية عُنيت وبالدرجة الأولى بالمنافع المادية، حتى أنها نظرت إلى هذه الحقوق باعتبارها إحدى هذه المنافع المادية[٢٦] . كما نخلص إلى أن الملكية عند ماكفرسون لا تحوى معنى اقتصادى وإنما ذات معنى سياسى.

لذلك كان من المنطقى أن يواصل ماكفرسون بحثه عن المجتمع الإنسانى الأمثل، الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل: ترى هل سيجده فى مجتمع الديموقراطية الليبرالية؟

-٦-

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن الليبرالية مثلت الصورة الأولى للوجود الإنسانى، بينما تمثل الديموقراطية الصورة الثانية لهذا الوجود. وإذا كانت الليبرالية قدمت الإنسان على أساس فردى مطلق فإن الديموقراطية تجعل من المساواة حق لكل فرد من أجل أن يصنع لنفسه الأفضل".. إن هذا التحول أدى إلى تحول فى النظرة إلى الوجود الإنسانى. حيث ساد التصور القائم على أساس من القول بأن الإنسان مبدع لقوته ومستمتع بها. أضحت الحياة غاية فى حد ذاتها لا وسيلة لكسب المنافع.أصبح هدف الإنسان وغايته متمثل فى استخدام وتطوير سماته الإنسانية المختلفة. لم تعد الحياة مجرد كسب، بل أضحت فكراً، وبعبارة أخرى إن وجود الإنسان ليس تفسيراً لرغباته بل تفسيراً

لقواه الإنسانية. وبعبارة أعم إن الإنسان ليس مستهلكا مطلقاً ولا مالكا مطلقاً، وإنما مطور لخصائصه الإنسانية"[٢٧] .إنها محاولة للمزج بين فردية الليبرالية وجماعية الديموقراطية[٢٨] .

يؤكد ماكفرسون على أن الديموقراطية الليبرالية المعاصرة أرادت أن تمزج بين التصورين،الأمر الذى يؤكد على أنه لا يحوى خيراً فى ذاته،لذا فإن دراسته للديموقراطية الليبرالية لن تقتصر على النموذج المعاصر لها، الذى وفق ما يرى يقوم على افتراض تام وواضح يتمثل فى أن الحكومات والمشرعين يتم اختيارهم بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة الانتخابات الدورية، حيث يختار المقترعون الشخص بشكل طبيعى،وكذلك يفاضلون بين الأحزاب السياسية.

هذا النموذج الذى يحتوى على ثمة اتفاق نهائى فيما يتعلق بالحريات المدنية–حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية الاتحادات، والتحرر من الاستبداد–من أجل إبداع اختيار حقيقى. توجد فيه ثمة مساواة صورية قبل القانون.يشتمل على الحد الأدنى من حماية الأقليات،كما يحوى ثمة تصور عام عن مبدأ الحرية الفردية يتناغم مع المساواة فى الحرية من أجل الآخرين[٢٩] .

يوضح ماكفرسون أنه سينهج النهج التاريخى فى دراسته للديموقراطية الليبرالية،وبعبارة أخرى إنه سيعنى بنماذج الديموقراطية الليبرالية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى عصره،ويرجع السبب فى ذلك أن دراسة النماذج المتعاقبة تاريخياً تقلل من الخطر المترتب على عدم عمق النظرة فى المستقبل من ناحية، كما أنها تكشف المحتوى العام والطبيعة الكلية للنموذج المعاصر من الناحية الأخرى، لأن النموذج المعاصر ما هو إلا رفض جزئى أو قبول جزئى للنماذج السابقة. وبعبارة أعم إن النماذج المتعاقبة تاريخياً تساعد على فهم الطبيعة الكلية للديموقراطية الليبرالية المعاصرة[٣٠] .

يؤكد ماكفرسون على أن الدراسة الفعلية للديموقراطية الليبرالية لا تتأتى من خلال دراسة التعريفات التى قدمت لها، ولكن من خلال دراسة أبعاد العلاقة بين ا لديموقراطية والبنية التحتية للمجتمع. وفى غضون هذا

المبدأ الذى يضعه يقرر أن الديموقراطية الليبرالية من حيث المبدأ صراع بين المجتمع الطبقى والمجتمع اللاطبقى.

فلقد دلت الديموقراطية وفق ما يرى منذ أفلاطون Platŏ (٤٢٨- ٣٤٧ ق. م) وأرسطو Aristotle (٤٥٠- ٣٨٨ ق.م) وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الانقسام الطبقى".. ليس من الجديد بالطبع ملاحظة أن التعاليم المترتبة على الفكر السياسى منذ أفلاطون وأرسطو وصعوداً إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عرفت الديموقراطية باعتبارها مرادفة لحكم الفقير، الجاهل، والغير كفؤ، بدت باعتبارها ثمناً للرفاهية، المواطنة،والطبقات المالكة. إن الديموقراطية وكما نُظر إليها من قبل الطبقات العليا المترتبة على المجتمعات المنقسمة طبقياً دلت على الحكم الطبقى، لذلك فإن تهديد النظام الطبقى هو ما يتعارض مع الحرية"[٣١] .

ويذهب ماكفرسون إلى أن هذا النموذج الطبقى لا يلتقى بشكل ما أو بآخر مع الديموقراطية، ولكن ذلك لا يعنى القول بعدم وجود إهاصات للديموقراطية، بل وجدت تلك التى تعتبر بمثابة ردود أفعال ضد المجتمعات المنقسمة طبقياً[٣٢] . لذلك يذهب إلى أن الديموقراطية ثمرة للصراع بين الطبقات العاملة والنظام الأوليجارشى[٣٣] .

وعلى هذا يمكننا أن نلمح من البداية تلميح ماكفرسون للقول بافتقار الديموقراطية الليبرالية منذ إطلالاتها الأولى للمساواة والوحدة السياسية، ولما لا وهو القائل بأن رفض شخص ما للمجتمع الطبقى أو الملكية لن يؤثر على استمرار كل منهما،وجعل من ذلك نقطة البدء الفعلية للديموقراطية الليبرالية".. إن تصور الديموقراطية الليبرالية أضحى ممكناً عندما وجد المنظرون- فى البدء بعض المنظرين الليبراليين ثم معظمهم- الأسباب المؤدية إلى الاعتقاد بأن إنساناً واحداً أو صوتاً واحداً لن يمثل خطورة على الملكية، أو استمرار المجتمعات الطبقية"[٣٤] .

وعلى هذا فالطبقية التى يتحدث عنها ماكفرسون هنا بالنسبة للديموقراطية الليبرالية ذات شقين: أحدهم سياسى والآخر اقتصادى ومع ذلك فإن الغلبة كانت للشق الاقتصادى الأمر الذى يتضح فى تفرقته بين صورتين للمجتمع ترتبا على الملكية: أحدهم أطلق عليه المجتمع اللاطبقى الذى لا يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ورأس المال الإنتاجى، أما الآخر فهو المجتمع الطبقى، الذى يبيح الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ورأس المال الإنتاجى[٣٥] .

وإذا ما أردنا أن نستبدل بمفرداته مفردات أخرى لقلنا إن المجتمع الرأسمالى الذى يعتبر الأرض الخصبة بالنسبة للديموقراطية الليبرالية مجتمع طبقى أما المجتمع الاشتراكى الذى يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج فمجتمع غير طبقى، ومن البديهى أن يصدر مثل هذا القول من مفكر كندى.

إذا كان ماكفرسون قد جعل من دراسة النماذج المتعاقبة تاريخياً منهجه فى معالجة الديموقراطية الليبرالية، فإننا سنستخدم ذات المنهج لمعالجة فكره فى هذه النقطة تحديداً. ونتساءل معه ما هى نماذج الديموقراطية الليبرالية؟، وتأتى إجابته متمثلة فى القول بأن الديموقراطية الليبرالية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن شهدت ثلاثة نماذج أساسية هى:

١- الديموقراطية الوقائية **Protective Democracy**، حيث سيادة الحكم الديموقراطى الذى ينشد فحسب حماية المحكومين من بطش الحكومة.

٢- الديموقراطية التطورية **Developmental Democracy** ، وتتجسد فى قالب أخلاقى، حيث تبدو الديموقراطية مرادفة للتطور الذاتى.

٣- ديموقراطية التوازن **Equilibrium Democracy**، حيث بدت الديموقراطية باعتبارها مرادفة للتنافس بين الصفوة، ذلك التنافس الذى يبدع التوازن بدون مشاركة شعبية.

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يتمثل فى أى نموذج من النماذج سالفة الذكر يجسد الصورة الفعلية للديموقراطية.؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال العرض لهذه النماذج الثلاثة.

-٧-

إذا ما بدأنا مع الديموقراطية الوقائية لأمكننا القول مع ماكفرسون بأن الديموقراطية الليبرالية بدأت ضعيفة وفقيرة، ولكن كيف يمكننا البرهنة على هذا.؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في العرض لأهم المبادئ التى بحث عنها أنصار الديموقراطية الوقائية متمثلين فى جيرمى بنتام وجيمس مل.

إذا ما بدأنا مع بنتام وفق ما يرى ماكفرسون لأدركنا أن المعيار الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه وبشكل عقلي فيما يتعلق بالخير الاجتماعى تمثل فى البحث عن تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. إن ذلك لا يتأتى إلا بتحقيق رغبات الإنسان، ذلك لأن تحقيق الرغبة هو الدافع الأساسى للطبيعة الإنسانية.

ويوضح ماكفرسون أنه على الرغم من أن بنتام صاغ سلسلة طويلة من الرغبات اللامادية، إلا أنه جعل امتلاك الخيرات المادية مبدأ أساسياً لبلوغ كل الرغبات الأخرى، لأنها تعتبر رغبة عامة. وعبارة أخرى إن امتلاك قدر من الثروة يستتبع الحصول على قدر من السعادة. إن بلوغ هذه الثروة يستلزم امتلاك قوة أعلى من الآخرين. وبعبارة أعم إن جهد الفرد يتوجه صوب البحث عن كيفية تسخير الآخرين من أجل أن يضاعف من رفاهيته[٣٦].

وعلى هذا فالمبدأ عند بنتام مرادف للمنفعة المطلقة والملكية المطلقة.

أما المبدأ الثانى الذى أقره بنتام فيتمثل فى القول أنه من أجل الحفاظ على المجتمع لابد من وجود القانون، الذى يهدف وبالدرجة الأولى إلى حماية الوجود بشكل غير مباشر، من خلال حماية الإنسان أثناء عمله، وجعله على يقين من أنه سيجنى ثمار عمله هذا.

ويذهب ماكفرسون إلى أن الفكرة الدقيقة لبنتام هنا تمثلت فى استحضاره الخوف من المجاعة باعتباره باعثاً طبيعياً للعمل الإنتاجى، الذى

سيحمى وجود كل فرد. وبعبارة أعم إن بحث الإنسان عن العمل الإنتاجى لم يكن بدافع البحث عن الرفاهية، وإنما بدافع الخوف من المجاعة.

ويقرر ماكفرسون أننا لو نظرنا نظرة موضوعية هنا لأمكننا القول بأن المجاعة فى مثل هذا المجتمع ما هى إلا نتيجة للانقسام الطبقى، الذى خلق طبقة مالكة، وأخرى تبيع عملها حتى يتسنى لها بلوغ الحد الأدنى من الإيفاء بمتطلباتها الأساسية".. فى مثل هذا المجتمع سيصبح الخوف من المجاعة بمثابة دافع للعمل المستمر فحسب، حيث خلقت قوانين الملكية تلك الطبقة التى لا تمتلك ثمة شىء فى الأرض أو رأس المال، كما أنهم لا يملكون ثمة أهداف في المجتمع، ويجب عليهم أن يبيعوا عملهم أو يموتون جوعاً"[٣٧] .

وعلى هذا فإن مبدأ التشريع عند بنتام وفق ما يرى ماكفرسون مبدأ طبقى. إن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل إن بنتام فى إقراره بالمساواة لم يكن يعنى بها المساواة السياسية أو الاجتماعية، وإنما مساواة اقتصادية بحيث يجب توزيع الثروة حتى يتسنى لنا الحصول على قدر متواز من السعادة[٣٨] .

واعتقد أن هذا التصور لا يمكننا بلوغه بشكل ما أو بآخر لأن امتلاك الثروة وحجمها يتوقف على الفروق الفردية، لذا فلا يمكننا بشكل ما أو بآخر بلوغ هذا التوزيع المتساوى للثروة، ومن ثم السعادة. الأمر الذى أقره بنتام نفسه عندما ذهب إلى أن إعادة توزيع الثروة تعتبر الدافع الفعلى لفقدان السعادة إذا ما طبقت بين شخصين يمتلكان ثروة متساوية.

مما سبق يمكننا القول ووفق ما يرى ماكفرسون أن بنتام وبجعله الثروة معيار السعادة، والمنفعة هى الغاية خلق لنا مجتمعا طبقياً، يفتقر بشكل ما أو بآخر إلى المساواة الفعلية التى تمثل جوهر الديموقراطية الحقيقية. كما يمكننا القول بأن الديموقراطية الليبرالية فى نموذجها الأول تعتبر متناقضة على المستويين الاجتماعى والاقتصادى، الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل عن ماذا عن المستوى السياسى.؟

ويجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن غايتها تمثلت فى خلق حكومة تحتضن مجتمع السوق الحر من ناحية، وتكفل الحماية للمواطنين من الناحية الأخرى. وعبارة أعم خلق حكومة لا تسلب المواطن طمأنينته، ولكن ما هى الوسيلة لخلق مثل هذه الحكومة؟.

إن الوسيلة تتمثل فى إدراك الحكام أن السلطة الفعلية فى يد الشعب، حيث يمتلك القدرة على تغييرهم من خلال الانتخاب. ويذهب ماكفرسون إلى أن هذا الحق الدستورى لم يقم على أساس من المساواة. فإذا كان بنتام افترض هذا الحق الدستورى فلقد قصره على الرجال دون النساء، وذهب إلى أبعد من هذا عندما أقر بأن التحقق الفعلى لهذا الحق الدستورى يستلزم القضاء على كل أشكال التفاوت، وبالتالى فإن الوقت غير ملائم بالنسبة له. وبعبارة أخرى إن إمام الديموقراطية الوقائية أقر بالحق الدستورى وجمد استخدامه فى ذات اللحظة[٣٩].

وإذا ما انتقلنا إلى جيمس مل لوجدناه مؤكداً على الدور الوقائى للديموقراطية. حيث أقر بأن الذين لا يمتلكون سلطة سياسية سيكونون موضع استغلال من قبل أولئك الذين يمتلكونها. ويعتبر الاقتراع سلطة سياسية، ذلك لأن كل فرد بحاجة إلى الاقتراع لحماية ذاته. وبالتالى فإن عدم تقصير أى شخص فى العملية الانتخابية باستطاعته أن يحمى المواطنين من حيث المبدأ من استغلال الحكومة[٤٠].

إن ظاهر هذا القول يوحى بإيمان صاحبه بالديموقراطية، ولكن جوهره وفق ما يرى ماكفرسون لا يدلل على ذلك، حيث استبعد صاحبه كل من النساء والرجال الذين لم يبلغوا الأربعين والفقراء من هذا الحق الدستورى. إن هذه الإقصاءات كانت نتيجة لإيمانه بما يسمى المصالح المتضمنة، فمصلحة المرأة متضمنة فى مصلحة أبيها أو زوجها، ومصلحة الابن القاصر متضمنة فى مصلحة أبيه ومع ذلك فإن جيمس مل انتهى إلى أن عمل الحكومة ليس

مشاعاً، بل هو عمل الفنى. وبعبارة أعم إن مل كسابقه أقر بالملكية والمجتمع الطبقى وعدم المساواة.

وعلى هذا فإن الديموقراطية والوقائية وفق ما يرى ماكفرسون لا يمكننا معها البحث عن تحول القوى مما هو وصفي إلى ما هو أخلاقي. إن المبدأ الأساسى الذى حركها هو صراع المصالح الفردية الذاتية. إن كل حججهم بُنيت على أساس من افتراض الإنسان كمستهلك مطلق، لا يُعنى إلا بالمنافع التى ستعود عليه من المجتمع، ولقد أضحت الحكومة حاجة ماسة لحماية الأفراد والرقى بالإنتاج القومى، ولا شيء علاوة على ذلك وبعبارة أعم إذا كان التحول سيستلزم تحولاً فى ماهية الإنسان، فهذا ما لم تصنعه الديموقراطية الوقائية، حيث أخذت الإنسان كما شكله مجتمع السوق وأكدت على عدم تغييره[٤١] .

هكذا نخلص إلى القول بأن الديموقراطية الوقائية لا تمثل ما ينبغى أن تكون عليه الديموقراطية، ترى هل نصل إلى ذلك مع الديموقراطية التطورية؟

-٨-

لقد أوضحنا فى السطور السابقة كيف أن بنتام وجيمس مل باعتبارهما ممثلى الديموقراطية الوقائية وفق ما يرى ماكفرسون لم يقدما شكلاً جديداً للإنسان أو المجتمع، لإيمانهما بأن مجتمع السوق التنافسى الطبقى بُرر وبشكل كاف بواسطة ما هو مادى، الأمر الذى ترتب عليه أن أضحت اللامساواة حتمية. وفى غضون هذا المجتمع لم يمتلك الإنسان ما يمكنه فعله من أجل المجتمع، ذلك لأن الطبيعة الإنسانية كانت تدفع الإنسان وبشكل دائم للسيطرة على الآخر، لذلك فإن أقصى ما يمكن بلوغه معهم هو منع الحكام من الاستبداد بالمواطنين.

يذهب ماكفرسون إلى القول بأنه مع بزوغ فجر القرن التاسع عشر حدث فى المجتمع تغيران فرض نفسيهما على المفكرين الليبراليين: تمثل أولهما فى

فعالية الطبقة العاملة فيما يتعلق بالملكية، أما ثانيهما فيبدو في الوضع اللاإنساني الذى كانت عليه الطبقة العاملة.

إن هذين التغيرين استوجبا وجود نموذج جديد للديموقراطية، تجسد فى فكر جون ستيوارت مل J.S.Mill (١٨٠٦- ١٨٧٣) وأطلق عليه ماكفرسون الديموقراطية التطورية، فما هى أهم محاورها؟

إن أول محاور الديموقراطية التطورية وفق ما يرى ماكفرسون كان ذا بعد أخلاقى، يهدف بشكل ما أو بآخر إلى التقدم الذاتى لأفراد المجتمع على كافة المستويات المختلفة، من أجل بلوغ مجتمع يقوم على مبدأى الحرية والمساواة. إن الطريق الأمثل لبلوغ هذه الغاية لا يتمثل فى الكسب وتراكم الثروة، وإنما فى قدرة الإنسان على تطوير خصائصه الإنسانية(*****) حيث تمثلت الغاية النهائية للإنسان فى بلوغ أعلى درجات التقدم والرقى لقواه، حتى يتسنى لنا تحقيق الوحدة والتناغم بين شتى أفراد هذا المجتمع. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل إن قيمة الفرد ذاته تتحدد بناء على قدرته على تطوير خصائصه[٤٢] .

وعى هذا فإن هذا النموذج الجديد للديموقراطية يستلزم صياغة تصور جديد للإنسان و المجتمع. فلم يعد الإنسان مجرد مستهلك ومغتصب لحقوق الآخرين،وإنما هو ذلك الإنسان المؤهل لتطوير قواه وخصائصه. والمجتمع الصالح وفق هذا التصور، هو ما يخول لكل فرد أن يعمل باعتباره موجداً ومطوراً لخصائصه الإنسانية ومستمتعاً بها"... إن الإنسان موجود ومؤهل لتطوير قواه وخصائصه... إن الإنسان ليس مجرد مستهلك ومغتصب (كما كان فى النموذج الأول) ولكن مبدعاً ومطوراً لخصائصه ومستمتعاً بها".

إن هذا المجتمع وفق ما يرى ليس بحاجة إلى أن يعبر عن المتنافسين والمتصارعين ومستهلكى المصالح الذاتية، إنه ينشد التعبير عن المبدعين

والمطورين للخصائص الإنسانية، ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يدور حول هل الحديث هنا على مستوى ما هو كائن أم على ما مستوى ما ينبغى أن يكون.؟

وتأتينا الإجابة صريحة من مؤسس هذا الاتجاه (جون ستيوارت مل) عندما يوضح أن تحقق ذلك الآن من الصعب،ويجب أن نتطور حتى يتسنى لنا بلوغ ذلك. فالحكومة التمثيلية التى تهب المواطن المشاركة وبشكل إيجابى على الأقل فى عملية الاقتراع، وهبت المواطنين الأمل فى القدرة على تشكيل أنفسهم وصياغة وجهات نظرهم من خلال تفاعلهم مع الآخرين. وعلى هذا فالحكومة هنا ستجعل الناس أكثر إيجابية ،حيث تدفعهم إلى التطور العقلى والقيمى(٤٣) .

إن هذا التصور لكل من الإنسان والمجتمع أدى إلى تغير فعلى فى مفهوم السعادة، فلم تعد السعادة مرادفة لكم الثروة، أو تحقيق أكبر كم من الرغبات. إن السعادة هى تلك التى نبلغها من خلال تشجيع الأفراد على تطوير ذاتهم، وبالتالى تخرج السعادة من دائرة الكم فحسب لتجمع بين الكم والكيف"... إن السعادة العظمى المقبولة هى تلك التى نستحوذ عليها من خلال إعداد الأفراد وتشجيعهم من أجل أن يطوروا ذاتهم. الأمر الذى سيجعلهم مهيأين لأعلى الرغبات، ومن ثم سيعملون على تنمية الرغبة المكتسبة كماً وكيفاً".(٤٤) .

إن كان ما سبق يمثل الغاية الأخلاقية لهذا النموذج فماذا عن المستوى الاقتصادى، وبصياغة أخرى للتساؤل ما هو مفهوم الملكية فى هذا النموذج التطورى.؟

يجيبنا ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن الملكية أضحت مرادفة لأن يجنى الفرد ثمار جهده.وبعبارة أخرى إنها لا تقوم على مبدأ الإقصاء وإنما على مبدأ الجهد"... إن أعدل مبدأ لتبرير الملكية الفردية تمثل فى أن يجنى الأفراد ثمار عملهم وتقشفهم لا ثمار عمل الآخرين وتقشفهم"(٤٥) .

وإذا كانت الملكية نتاج للجهد فهذا لا يعنى بمعنى ما أو بآخر أن هذا هو الطريق الوحيد لبلوغها، بل يتسنى لنا بلوغها عن طريق الهبة والاتفاق

الحر شريطة عدم ممارسة القوة على المنتجين".. لقد تأسس المبدأ الأساسى للملكية فى الاعتراف الداخلى لكل فرد بحقه فى بلوغ أعمق الغايات فيما يتعلق بما أنتجه أو نتُج بواسطة جهده، أو حصل عليه بواسطة الهبة والاتفاق الحر، بدون ممارسة القوة أو الضغط على من أنتجوه. لقد تمثل المبدأ العام فى حق المنتجين فيما أنتجوه هم بأنفسهم"[٤٦] .

يذهب ماكفرسون إلى القول بأنه إذا كان الطريق الأمثل لبلوغ الملكية فى هذا النموذج التطورى هو الجهد فإن هذا لا يعنى بمعنى ما أو بآخر تعارض الملكية مع رأس المال الذى ترتب على الاتفاق الحر، أو رأس المال الذى آل إلى الإنسان بالوراثة، والملكية المترتبة على قيمة السوق. حيث يذهب مل المعبر الرسمى عن هذا النموذج إلى القول بأن مالك رأس المال يجب أن يكون له نصيب من الإنتاج.إن ذلك ووفق ما يرى لا يتعارض مع المبدأ الأساسى للملكية، لأن رأس المال هو مبدع العمل والشقاء. وبعبارة أخرى إن الإنتاج هو نتيجة امتزاج العمل مع رأس المال، الذى يمتلكه شخص فحسب، وبالتالى فإن العامل يحصل على نصيبه بينما يجنى صاحب رأس المال باقى الإنتاج. إن ذلك ووفق ما يرى مل لا يحوى الحد الأدنى من التناقض، لأن نصيب كل منهما حُدد على أساس من تنافس السوق[٤٧] .

وكما أقر مل الملكية المترتبة على الجهد، وتلك الناتجة من تنافس السوق، فهو يسلم أيضاً بوجود الملكية المترتبة على الوراثة، التى رأى أنها جزء أساسى من حق الملكية.

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن يدور حول كيف يتسنى لنا قبول التوفيق بين الملكية القائمة على الجهد وتلك الخاضعة لقيمة السوق، التى كانت السبب المباشر فى الوضع اللاإنسانى الذى بلغته الطبقة العاملة؟ ألا يحوى هذا التوفيق تناقضاً؟

إن مل يجيب عن هذا التساؤل بالنفى موضحاً أن سوء توزيع الملكية لا المبدأ الرأسمالى هو ما أدى إلى وضع الطبقة العاملة اللاإنسانى. وعلى هذا فإننا

نتفق مع ماكفرسون فى القول بأن مل فى طرحه لمفهوم الملكية فى هذا النموذج التطورى لم يستطع أن يرى التناقض بين مبدأه للملكية والمبدأ الرأسمالى(٤٨) .

إن كنا فى السطور السابقة أوضحنا الغاية الأخلاقية للديموقراطية التطورية من ناحية ومفهومها للملكية من الناحية الأخرى فإن هذا يقودنا إلى التساؤل عن على أى أساس تتحرك الحياة السياسية فى هذا النموذج التطورى؟

ويجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن الحياة السياسية فى هذا النموذج وفق ما يرى أنصاره تقوم على أساس من مبدأ الاقتراع العام، ولكن ماذا سيحدث لو امتلك كل فرد حق الاقتراع العام؟

إن الإجابة البديهية عن هذا التساؤل وفق المبدأ المعلن لهذا النموذج تتمثل فى القول بسيادة المجتمع الذاتي. فغاية الاقتراع وفق ما يرى أنصار هذا النموذج هى منح الناس الفرصة لتطوير ذاتهم من خلال المشاركة.

هذا وقد بحث مل عن الاقتراع العام، بمعنى حق كل فرد فى الإدلاء بصوته،الأمر الذى ترتب عليه رفضه لفكرة إقصاء البعض من العملية الانتخابية. فلقد رفض إقصاء الفقير لعدم قدرته على القراءة والكتابة. وأوضح أن على كاهل المجتمع تلقى مهمة تتمثل فى وضع تعليم أولى يصل إليه كل من يريده. ومع ذلك أوضح أنه فى حالة فشل المجتمع فى القيام بهذه المهمة فإن الإقصاء سيصبح فعالاً، لأن استبعاد هؤلاء الذين يعانون من الفشل هو الحرمان المنطقى الذى يتوقع مولده(٤٩) .

إن الاختيار فى هذا الاقتراع العام لا يقوم على أساس عشوائى، وإنما من يمتلكون القدرة العقلية والعملية يحصلون على أصوات أكثر من غيرهم. فلو حصل العامل غير الماهر على صوت واحد فإن العامل الماهر سيحصل على صوتين، وربما يحصل كبير العمال على ثلاثة أصوات. ولو حصل كل من الفلاح، الصانع،والتاجر على ثلاثة أو أربعة أصوات،فإن الأديب، الفنان، خريج الجامعة،والعضو المختار من المجتمع المتعلم سيحصل على خمسة أو ستة

أصوات. وبعبارة أعم إن مقدار الأصوات التى يحصل عليها الإنسان تتوقف على قدرته العقلية والعملية[٥٠] .

إن ظاهر هذا الاقتراع يدلل على أنه يقوم على أساس من المساواة، الأمر الذى ينفيه ماكفرسون موضحاً أن الديموقراطية التطورية متمثلة فى مل جعلت من الاقتراع الجماعي مسلمة أساسية، ومع ذلك فإنها لم تفسح مجالاً للحديث عن حقوق المرأة. إنها لم تعر الحد الأدنى من الاهتمام لكيفية تأهيل تلك المرأة التى لا هى بالموظفة أو المحترفة من أجل أن تصبح متضمنة فى الاقتراع الجماعى[٥١] .

وخلاصة القول أن الحياة السياسية مع النموذج التطورى تقوم على مبدأى المعرفة والمهارة.

هكذا نخلص وفق ما يرى ماكفرسون إلى القول بأن النموذج الثانى يعتبر خطوة تقف على طرفى نقيض من النموذج الأول. إنه لم يبن من حيث المبدأ على شخص واحد أو صوت واحد. وبالتالى فإن النموذج الثانى على المستوى الأخلاقى يعتبر أكثر ديموقراطية من النموذج الأول. إنه يبغى التحرك صوب مجتمع الأفراد الذى يتطور إنسانياً ويسعى إلى المزيد من المساواة. إنه لم يرغب فى أن يفرض على الناس يوتوبيا، ولكنه أراد أن يصل الناس إلى أهدافهم بأنفسهم، أن يبرهنوا على أنفسهم من خلال المشاركة وبشكل إيجابى فى العمليات السياسية، وأن يجعلوا من أنفسهم قادرين على المزيد من المشاركة والمزيد من تطوير أنفسهم[٥٢] .

على الرغم من كل هذه الإيجابيات إلا أن ماكفرسون لا يرى فى هذا النموذج ماهية الديموقراطية الحقيقية، ترى لماذا.؟

يجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن ذلك يرجع للعديد من العيوب التى حواها هذا النموذج.

يتمثل أولها فى أن المشاركة التى بحث عنها هذا النموذج فى ظل ما هو كائن أدت إلى نتيجة عكسية. فلم يترتب عليها خلاص الطبقة العاملة من

وجودها اللاإنساني، وإنما ساعدت الطبقة صاحبة الامتيازات على زيادة تطورها"... إن المشاركة ضرورية في العملية السياسية من أجل البرهنة على أن الناس متساوون، ويجب أن تبرهن على ذلك. ولكن المشاركة مع السلطة القائمة ستقوى من المساواة البطئية. فهؤلاء الذين امتلكوا أكبر قدر من المساواة بحكم تربيتهم وموقفهم فى الحياة لن يتنازلوا عن سلطتهم للآخرين.وتحت مسمى التطوير الذاتى، فإن الامتياز سيمنح لأولئك الذين يمتلكون المزيد من التطور. ولكن الأفراد الأقل تطوراً داخل نموذج مل (لو أدركوا السلطة الانتخابية الأدنى التى منحهم مل إياها) سيعرفون أنه ليس بالاستطاعة حماية إرادتهم، لذلك فإنهم لن يمتلكوا الباعث على المشاركة، وبالتالى سيصبحون أقل تطوراً"[٥٣] .

أما ثانى هذه العيوب فيتمثل فى أن تصور مل لإمكانية حدوث تحول فى العلاقة بين العامل والرأسمالى،تحول الحياة من الصراع الطبقى إلى المنافسة بحثاً عن الخير العام، بحثه عن حماية الطبقة العاملة من الاستغلال،وبحثه عن تحول كلى للجنس البشرى فى كل عملياته اليومية وفى مشاركته الاجتماعية وفكره العقلى، ظلت وفق ما يرى ماكفرسون مجرد أمنيات غير محققة[٥٤] . وبعبارة أعم هناك ثمة تناقض بين ما بحث عنه مل وبين ما هو كائن بالفعل، الأمر الذى ترتب عليه تناقض آخر بين العلاقات الرأسمالية المتعلقة بالإنتاج وبحث النموذج التطورى عن التطور الذاتى. ويؤكد ماكفرسون على أن مل لم يشاهد هذا التناقض بل نظر إلى الملكية الخاصة باعتبارها متناغمة مع النظام العادل[٥٥] .

وخلاصة القول أن النموذج الثانى كان غير فعال لأنه ترك الديموقراطية دون إيضاح المدى الفعال للمشاركة الذى طالب به مؤيدوها أو أملوا فيه من ناحية ،وغير قادر على تأسيس التطور الذاتى والوحدة الأخلاقية، التى مثلت الغاية الأساسية التى سعت إليها الديموقراطية الليبرالية من الناحية الأخرى[٥٦]

يـذهب ماكفرسون إلى القول أنه على الرغم من سلبيات هذا النموذج إلا أنه ظل ذا تأثير فعال حتى النصف الأول من القرن العشرين، الأمر الذى تمثل فى ما أطلق عليه النموذج الثانىb، فما هى الأسس التى يقوم عليها.؟

يوضح ماكفرسـون بداية أن منظرى الديموقراطية الليبرالية فى منتصف القرن العشرين انقسموا إلى فريقين: دار أولهما فى فلك مل،وتمثل فى الفلاسفة المثاليين أمثال باركللى، لندسى،وماكجيفر، والبراجماتين أمثال جون ديوى، أما الفريق الثانـى فهـو مـن حـاول المـزج بـين القـيم الليبرالية وبعض الأنماط الاشـتراكية مثل كـول ولاسكى،ومع ذلـك فهـم لم يحاولـوا تحـريف التعالـيم الليبرالية.

وعلـى الرغم من هذا فإنهم ووفق ما يرى ماكفرسون أجمعوا على إقصاء البعد الطبقي والاستغلال من حساباتهم. وكتبوا كما لو كانت الديموقراطية التى تتـضمن على الأقل النظام ودولة الرفاهية باستطاعتها فعل الكثير مما يجب أن تفعلـه، والمـزيد مما نحـتاج إلى فعلـه مـن أجـل خلق المجتمع الخير. إنهم لم يدركـوا المـشكلات المترتـبة على القوى الاقتصادية الخاصة، ولم تربطهم علاقة حميمة بالإيديولوجيات الفردية، التى نظروا إليها باعتبارها متضمنة فى الواقع الاجتماعى(٥٧).

ويحـاول ماكفرسـون الـبرهنة علـى ذلـك بعرضـه للتـصور الرئيـسى للديموقراطية الليبرالية عند كل من لنسى، باركر، ماكجيفر، وجون ديوى.

فـيذهب إلى أن لندسـى كـان رافـضاً وبقوة للفردية الذرية، التى نظرت للأفراد باعتبارهم ذرات متناثرة. إن لندسى وفق ما يرى ماكفرسون لم يضع فى حـساباته الإنـتاج الـرأسمالى، بـل ذهـب إلى أن محاولة تطبيق الحكم الصناعى علـى الديموقـراطية مـرادف لمـوت الديموقـراطية ذاتهـا. وإذا كانـت عـبودية المـستهلكين المترتـبة علـى اقتـصاد الـسوق التنافـسى أمر لا مفر منه،كما أنه لا يـوجد ثمـة شيء خاطئ فى غضون علاقات الإنتاج، فإن بلوغ الديموقراطية فى

ضوء الاتحادات القائمة بالفعل أمر شبه مستحيل، لذلك تصور بناء اتحادات غير سياسية من أجل بلوغ الديموقراطية مثل الكنائس والجامعات[٥٨] .

ويذهب باركر إلى القول بأن الديموقراطية تستلزم إعادة توزيع الحقوق، التى تستلزم بدورها نمواً فى الوعى الاجتماعى عن العدالة. الأمر الذى لا يمكن حدوثه إلا بإبداع اتفاق اختيارى بين اتحادات اختيارية[٥٩] .

أما ماكجيفر فيذهب إلى أن الدولة الديموقراطية هى التى تقوم على أساس من الإرادة العامة، التى تحوى الجماعة بشكل كامل، أو على الأقل معظمها. لقد تجسدت مهمتها فى التعبير عن الإرادة العامة من خلال إيضاحها للناس أنهم مواطنون وليسوا مجرد ملاك للمصلحة العامة[٦٠] .

وإذا ما تركنا مثالى الديموقراطية الليبرالية فى النصف الأول من القرن العشرين وتوجهنا صوب وجهة نظر ديوى البراجماتية حول الديموقراطية، لوجدنا أن ديوى تناول من منظور نقدى ما قدمه المثاليون. حيث أوضح أن ما قدموه يعبر عن رغبه أو أمل فى النظام الديموقراطى والمساواة. إن العيب وفق ما يرى لم يتمثل فى الآلية المترتبة على الحكومة القائمة بالفعل، وإنما فى أن الجماعية الديموقراطية ظلت بدائية وغير منظمة ولا تمتلك القدرة على رؤية القوى الاقتصادية والنظام الأيديولوجى الذى تقف فى مواجهته وبعبارة أخرى إن الوحدة التى ترتبت على الديموقراطية وحدة واهية، الأمر الذى ترتب عليه عدم قدرتها على فهم القوى العلمية والتكنولوجية التى صنعتها. وإذا كانت الديموقراطية وفق ما يرى تعبير عن الحرية والمشاركة الشخصية فإنها ستحضر للوجود عندما يزداد البحث عن المجتمع الحر الذى يقوم على التواصل التام والمتحرك. لذلك فإن السبيل الوحيد لذلك هو البحث عن المزيد من المعرفة الاجتماعية [٦١] . وبعبارة أخرى أن ما تحتاج إليه الديموقراطية وفق ما يرى ديوى ليس المزيد من التربية وإنما تقدم العلوم الاجتماعية من خلال توظيف المنهج التجريبى. وبعبارة أعم إنها بحاجة إلى تطور فى المناهج، هذا إلى جانب حاجتها الملحة لوجود سيطرة اجتماعية واضحة على القوى الاقتصادية[٦٢] .

وعلى هذا فإن ديوى وفق ما يرى ماكفرسون كان بعيداً كل البعد عن الإيمان بأن الآلية السياسية الديموقراطية القائمة باستطاعتها أن تحدث تحولاً فى المجتمع، الأمر الذى حدا به للتحول صوب الديموقراطية الإنسانية، فالديموقراطية طريق حياة،وبالتالى لا يمكن التعبير عنها بقوانين سياسية فحسب.

إن النظر للديموقراطية باعتبارها طريقاً للحياة يجب أن يغرس فى كل مصطلحات الحضارة- العلم، الفن، التربية، الأخلاق، الدين- إن ذلك يحدث من خلال التطور العلمى، وبالتالى فإن مستقبل الديموقراطية مرهون بانتشار التقدم العلمى(٦٣) .

هكذا يتضح لنا أن النموذج التطورى قام على رفض الطبقية وافترض الوحدة. لقد سطروا لنا كتاباتهم على أساس أن العمليات الديموقراطية أضحت نظاماً يستطيع الأفراد العقليين وذوى الأهداف أن يمتلكوا بواسطته كل ضروب المصالح المختلفة. إن ذلك لم يحدث بالفعل،وبالتالى فإنهم غمسوا أنفسهم فى الأمل المتمثل فى أن الوضع الطبقى ستأفل شمسه(٦٤) . وإذا كان هذا أحد الأسباب التى أدت بماكفرسون لرفض اعتبار هذا النموذج ديموقراطياً، فإن هناك ثمة سبب آخر يعبر عنه صراحة عندما يقول أن خطا المنظرين التطوريين تمثل فى عدم القدرة على رؤية الاختلاف الفعلى بين النظام الديموقراطى الفعلى وبين آمالهم التطورية.

هكذا خلصنا مع ماكفرسون من النموذج الثانى بشقيه وما زلنا نقف صفر اليدين، خرجنا من دائرة عيوب إقصاء الآخرين إلى تلك الدائرة التى غاصت بنا فى الآمال وأخرجتنا من عالم الواقع. ونحن فى كلتا الحالتين لا نحيا ديموقراطية حقيقية، ترى هل نعيشها فى النموذج الثالث؟

-٩-

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن النموذج الثالث هو ذلك النموذج الذى جاء ليسود فى العقود الوسطى من القرن العشرين، إنه يعتبر ارتداداً

للنموذج الأول وتطويراً له، وذلك لتطابقه مع مجتمع السوق والإنسان البرجوازى.

ويوضح أن هذا النموذج يتسم بسمات ثلاث: صفوى، جماعى، وتوازن. صفوى فى تحديده للطريق الرئيسى فى العمليات السياسية لاختيار الجماعات الذاتى لقوادها، جماعى لأنه يبدأ من افتراض أن المجتمع الذى يجب أن يبدعه نظام السياسة الديموقراطية الحديثة يجب أن يبدع مجتمعاً جماعياً، ذلك المجتمع الذى المكون من الأفراد الذين ينجذبون إلى العديد من الاتجاهات بواسطة مصالحهم، حيث يبدو الفرد الآن فى وحدة مع أنداده وفى ذات اللحظة فى وحدة مع جماعة أخرى،وبعبارة أعم أن باعث الوحدة ليس مصلحة الكل وإنما مصلحة الفرد. وتوازنى فى إيضاحه للعمليات الديموقراطية باعتبارها نظاماً يحافظ على التوازن فيما يتعلق بإشباع الرغبة المترتبة على الخيرات السياسية[٦٥] .

يوضح ماكفرسون أن هذا النموذج يقوم على دعامتين أساسيتين؛ : تتمثل أولاهما فى أن الديموقراطية تعتبر وبشكل بسيط تقنية لاختيار الحكومة وتنصيبها، ومن ثم فهى ليست شكلاً من أشكال المجتمع، أو تبحث عن إبداع أية غايات أخلاقية. أما الدعامة الثانية فتقوم على أساس من القول بأن هذه التقنية تتكون من التنافس بين ذاتين أو أكثر لاختيار السياسيين (الصفوة)، التى نُظمت فى أحزاب سياسية من أجل الانتخابات، التى ستحملهم إلى الحكم بعد الانتخاب المقبل.

وعلى هذا فالديموقراطية هنا لا تقرر المواقف السياسية واختيار الممثلين الذين سيتخذون القرارات فحسب، وإنما اختيار الناس الذين سيصنعون القرار[٦٦] .

إن هذه الغاية على المستوى الظاهرى تعبر عن جوهر الديموقراطية، ولكن ووفق ما يرى ماكفرسون إذا نظرنا لمستوى التطبيق العملى لهذه الغاية مع النموذج التوازنى فإننا سنجد نتائج مناقضة لذلك تماماً. حيث خلا هذا النموذج

من أى محتوى أخلاقى، وبالتالى فقدت الديموقراطية أهم معانيها المتمثل فى البرهان على الجنس البشرى.

ومع هذا النموذج أضحت المشاركة لا تحوى قيمة فى ذاتها، ولا قيمة مساعدة لبلوغ ما هو أعلى،أو بلوغ الوعى الاجتماعى للموجودات الإنسانية. إن غاية الديموقراطية هنا تتمثل فى إشباع رغبات الناس كما هى كائنة، لا كما ينبغى أن تكونّ، أو يأملوا أن تكون . إن الديموقراطية باختصار مرادفة لآلية السوق. فالمقترعون هم المستهلكون، والسياسيون هم ملاك المشاريع. لذلك فليس من المفاجئ وفق ما يرى ماكفرسون أن الإنسان الذى افترض هذا النموذج كان اقتصادياً، فلقد عمل طيلة حياته مع أنظمة السوق. ومن ثم فليس من المفاجئ أن ينظر المنظرون السياسيون لهذا النموذج باعتباره واقعياً، لأنهم عملوا وعاشوا فى مجتمع صُبغ بسلوك السوق. أن نظام السوق يبدو منسجماً ومن ثم مفسراً للسلوك السياسى الفعلى للأجزاء المكونة للنظام السياسى– المقترعون والأحزاب–، ليس ذلك فحسب بل يبدو مبرراً لذلك السلوك، ومن ثم مبرراً للنظام بصورة عامة[٦٧] .

يذهب ماكفرسون إلى أن الحديث عن سيادة المستهلكين فى السوق الاقتصادى فى منتصف القرن العشرين لم يعد حديثاً ساذجاً من ناحية،كما أضحى من السهولة بمكان رؤية التوازن السياسى من الناحية الأخرى. فلقد ساد المستهلكون السياسيون لأنهم امتلكوا القدرة على الاختيار بين ممولى صفقات الخيرات السياسية. لقد كان من السهل بالنسبة للمنظرين السياسيين صنع ذات الافتراضات مثل المنظرين الاقتصاديين.

ومع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق إبداع الدرجة القصوى لتوزيع العمل ورأس المال والخيرات المستهل بدا ملاك المشاريع والمستهلكين فى النموذج الاقتصادى باعتبارهم مفسرين عقليين لخيرهم،ومؤثرين فى تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة الحرة. ومع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق يشبه النظام السياسى، حيث قدم النظام السياسى الدرجة القصوى من توزيع

الطاقات السياسية والخيرات السياسية، بدا السياسيون (الصفوة) والمقترعون (المستهلكون) كمفسرين عقليين لتلك الأوضاع المرتبة على المنافسة السياسية الحرة ومؤثرين فيها. وبعبارة أعم لقد أنتج السوق السياسى الديموقراطى الدرجة القصوى من التوازن بين الموارد والإنتاج[٦٨] .

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن هذا النموذج خلق افتراض سوق آخر هو السوق السياسى، الذى يسعى بشكل ما أو بآخر إلى خلق توازن بين قرارات الحكومة ورغبات الأفراد، الذين يشكلون الحكومة بشكل مباشر. وبعبارة أخرى إن العملية السياسية مع هذا النموذج لا تختلف كثيراً عن العملية الاقتصادية، حيث السعى لخلق توازن بين الإنتاج والرغبة. ومن ثم فإن جماعية هذا النموذج ووفق ما يرى ماكفرسون نأت بنفسها عن المبدأ الأخلاقى للنموذج الثانى- قدرة الإنسان على تطوير خصائصه والاستمتاع بها- حيث أضحى المواطنون مستهلكين سياسيين، وأصبح المجتمع السياسى سوقاً.

إن العلاقة بينهما متشابهة، كما أن الرغبات المترتبة على السلع السياسية متشابهة [٦٩] . لذلك يذهب ماكفرسون إلى القول بأن هذا النموذج يعتبر تفسيراً ووصفاً للنظام القائم بالفعل من ناحية، وتبريراً له من الناحية الأخرى[٧٠] (......)

يوضح ماكفرسون أن هذا النموذج هدف إلى خلق نوع من التوازن من خلال عملية الاقتراع، هذه العملية الشبيهة بشراء القوة من أصحابها من أجل أن أعيدها إلى ذاتى تارة أخرى. ويذهب إلى أن القوة السياسية الكائنة فى السوق السياسى ليست نتاج اختيار فعلى، بل هى قوة مشتراة،ومن ثم فإنها تفتقد إلى المساواة، الأمر الذى أدى بالمواطنين إلى الشعور باللامبالاة فيما يتعلق بعملية الاقتراع من ناحية،وهذه اللامبالاة ترتبت على اللامساواة الاجتماعية ،وشعورهم بعدم وجود اختيار حقيقى من الناحية الأخرى[٧١] .

وجملة القول أن النموذج الثالث وإن أراد أن يحقق التوازن فيما يتعلق بالخيرات السياسية وسيادة المستهلكين، إلا أنه فشل فى ذلك بشكل ما أو

بآخر. فتحقيق التوازن المترتب بدوره على إشباع الرغبات لم يكن عادلاً، لأن الرغبة التي كان يسعى إلى تحقيقها هي الأكثر تأثيراً. وبعبارة أعم في ظل هذا السوق القائم على التنافس على المستويين السياسي والاقتصادي فإن رغبات أعلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية ستكون ذات تأثير أكبر[٧٢] . أما فيما يتعلق بسيادة المستهلك فإن هذا النموذج لم يوضح لنا دلالة ذلك، لأن السوق السياسي كان بعيداً عن المنافسة السياسية التامة، لأنه وبمفردات الاقتصاديين كان احتكارياً. ذلك لأن من يشرعون ويصوغون القرارات لا يتمثلون في المستهلكين وإنما في الصفوة الحاكمة.

وعلى هذا فإذا كان من الممكن القول بأن هذا النموذج واقعي إلا أنه لا يمكننا القول بأنه ديموقراطي لافتقاره إلى المساواة.

هكذا يتضح لنا أن النموذج الثالث لا يختلف كثيراً عن سابقيه، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأنه لا يمثل النموذج الديموقراطي الحقيقي.

هكذا نكون قد خلصنا من العرض لمرحلتي ديموقراطية ما قبل الليبرالية، والديموقراطية الليبرالية. ونخلص من هذا العرض إلى القول بأن ماكفرسون جعل من نفسه محللاً وناقداً لكلا الاتجاهين،وجه همه الأساسي صوب كشف سلبيات كل منهما من أجل أن ينتهي إلى القول بأن أياً منهما لا يلتقي بشكل ما أو بآخر مع الديموقراطية الحقيقية.

ولعل هذا هو السبب وراء نقد وليم ليس لماكفرسون المتمثل في قوله أن نقود ماكفرسون للديموقراطية الليبرالية ترجع لنظرته للرأسمالية مثله مثل ماركس، حيث نظر كل منهما إليها باعتبارها المعوق الأساسي للتقدم الاجتماعي، ويرجع ذلك وفق ما يرى ليس لقصور نظرة كل منهما. فلقد قصر اهتمامها على الليبرالية المتطرفة، ولم ينظرا إلى الرأسمالية الحالية ولم يتوقعاها. وأعتقد أن من يوسم بالقصور هنا ليس ماكفرسون وإنما وليم ليس نفسه. ألم ير في النموذج التوازني الثالث الصورة الحقيقية للرأسمالية المعاصرة؟ وإن تغاضينا عن ذلك فإننا نتساءل معه هل تؤدي الرأسمالية المعاصرة إلى التقدم الاجتماعي؟

أعتقد أن إجابته عن هذا التساؤل ستكون بالإيجاب. وأتساءل معه ما هو الدليل على هذا؟ أيمكننا رؤية هذا الوعى الاجتماعى على أرض الواقع؟ إن الواقع بصورة عامة على المستوى الداخلى والخارجى بالنسبة للمتحدث الرسمى عن الرأسمالية المعاصرة- الولايات المتحدة الأمريكية- يبرهن على غياب الوعى الاجتماعى من ناحية، وتغييب الوعى السياسى من الناحية الأخرى[٧٣].

واعتقد أن ماكفرسون نفسه قد رد على هذا الانتقاد الذى وجهه ليس لفكره عندما أوضح أن الديموقراطية الليبرالية قامت على عدة أسس أتت إلينا من القرن السابع عشر وهى:

* أن حرية الفرد تتوقف على تحرره من إرادة الآخرين.
* إن تحرره من إرادة الآخرين مرادف لعدم انغماسه فى علاقات مع الآخر عدا تلك التى تخدم مصالحه.
* إن الإنسان هو المالك الفعلى لشخصه وخصائصه ومن ثم فهو لا يخضع بشكل ما أو بآخر للمجتمع.
* منذ أن كانت حرية الفرد مرادفة لعدم خضوعه لإرادة الآخرين فهذا يعنى أن امتلاكه لهذه الحرية مرادف لحجبه لذات الحرية عن الآخرين.
* إن المجتمع اختراع إنسانى من أجل حماية الملكيات الخاصة[٧٤].

ويؤكد ماكفرسون على أن وجه الاختلاف الوحيد بين ليبرالية القرن السابع عشر والديموقراطية الليبرالية المعاصرة تمثل فى أن الأخيرة تحوى نوعاً من المساواة والمشاركة الإيجابية، التى تتمثل فى مرحلة الحروب فحسب[٧٥].

ويذهب ليس فى غضون نقده لتفسير ماكفرسون للديموقراطية الليبرالية إلى القول بأن التحول صوب الديموقراطية عند ماكفرسون يستلزم تحولاً فى الوعى الاجتماعى، وبعبارة أخرى يتطلب تغيراً فى طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع. حيث يتحول الإنسان من مستهلك مطلق إلى فاعل ومبدع ومطور لخصائصه الإنسانية. لذلك يذهب إلى أن انتقادات ماكفرسون للمجتمع البرجوازى شبيهة بانتقادات ماركس إلا أن ماكفرسون لم يبن كل شىء على

أساس مادى. حيث فرق بين عالمين من الأنشطة: عالم الأنشطة المادية وعالم تطوير الخصائص الإنسانية. ويذهب إلى أن ماكفرسون بتفرقته هذه يقدم لنا بناءً هرمياً للأنشطة الإنسانية، يحتل ما هو مادى قاعها بينما يحتل النشاط الغير مادى قمة هذا الهرم.

إن هذا الفصل أدى وفق ما يرى ليس إلى توجيه انتقادين لماكفرسون: يتمثل أولهما في القول بأن هذه التفرقة لا تحوى أى بعد منطقى. بينما يدور الانتقاد الثانى حول القول بأن قول ماكفرسون بأن المنافع مترتبة على اقتصاد السوق يحوى مغالطة، لأنه من الممكن أن يسعى أى شكل من أشكال المجتمع لتحقيق هذه المنافع(٧٦).

وعلى هذا فإن كل من ليبرالية ما قبل الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية عند ماكفرسون حوت مفهوماً واحداً للملكية، ذلك المفهوم الذى يقوم على الحق فى إقصاء الآخر، لأنها تدور بشكل ما أو بآخر فى قالب فردى. إن الملكية الحقيقية التى لا تستلزم الإقصاء وإنما المساواة تتجسد وفق ما يرى فى المجتمع الاشتراكى(٧٧) الأمر الذى نشكك فى صحته لذلك يذهب إلى القول بأن الديموقراطية الليبرالية إذا ما أرادت أن تظل على قيد الحياة يجب أن تستبدل بملكية الإقصاء، ملكية أخرى تقوم على الحق المتساوى للجميع فى تطوير خصائصهم والاستمتاع بها(٧٨).

ويذهب ماكفرسون إلى أن الشكوك التى بدت حول ليبرالية ما قبل الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية لا تعنى بشكل ما أو بآخر أننا تحركنا بعيداً عن اللامساواة، أو بعيداً عن اعتبار أنفسنا مستهلكين، ولم نصنع بعد نظاماً سياسياً جديداً. إن جل ما يمكننا فعله هو عرض المشكلات التى يمكن أن تواجه تحركنا صوب نموذج جديد وكيفية حلها. إن هذا التحرك سيكون صوب ديموقراطية المشاركة فترى كيف يتسنى لنا الوصول إليها؟

يـذهب ماكفرسـون بدايـة إلى القول بأن ما يرمى إليه عند الحديث عن الـنظام الديموقراطـى، هـو الـنظام الذى يُعنى بالإنسان بصورة عامة، ولا يصبح قاصراً على الحكام أو الطبقة المهيمنة. لذلك يقرر أن الديموقراطية ليست مجرد تقنـية لاختيار الحكومات وتفويضها،إنها أعمق من ذلك، إنها مرادفة للمساواة العامـة، عملـية تقـود إلى الوحدة القومية، وإبداع ذلك المجتمع الذى يقوم على أسـاس من العلاقات التبادلية"... يجب أن نضع نصب أعيننا أن الديموقراطية ليـست مجـرد تقنية لاختيار الحكومات وتفويضها. إنها أعمق من هذا فمنذ مل ومروراً بهيبهوس، لندسى، ولسون،جون ديوى، وحتى المقترحات المعاصرة عن ديموقـراطية المـشاركة، بـدت باعتـبارها مـساواة عمت الحياة بصورة عامة، أو عملـية تقـود علـى الـوحدة القومـية، أو باعتـبارها مجـتمعاً خضع فيه الجميع للعلاقات التبادلية بين الناس، الذين صنعوا الأمة أو الوحدة"[٧٩] .

إن الديموقـراطية القائمـة علـى أسـاس مـن المـشاركة وفـق يرى تستلزم القضاء على الطبقية، أو على الأقل خلق مجتمع الطبقة الواحدة، لذلك يذهب إلى أنهـا ليـست إبداعاً فردياً، لأن الفرد جزء من منظومة اجتماعية،إنها إبداع جماعى[*******] لذلك يذهب إلى أن الديموقراطية الأثينية بناء على هذا المعيار لا تعتبر ديموقراطية حقيقية لأنها نتاج أشخاص لا فعل اجتماعى[٨٠] .

أمـا فى مرحلة العصور الوسطى فليس بالإمكان القول بوجود أية نظرية ديموقـراطية أو متطلب دستورى ديموقراطى. إن بلوغ السلطة لم يعتمد بشكل ما أو بآخر على العملية الانتخابية، وإنما على المكانة الاجتماعية. وعلى الرغم من ازديـاد حـركات العـصيان ضـد الواقع الاجتماعى الكائن بالفعل، فإن الغاية لم تتمـثل فـى إقامـة بـناء سياسـى ديموقراطـى، وإنمـا فـى هدم الطبقات الكائنة بالفعل[٨١] .

وينـتقل بـنا ماكفرسـون إلى القـرن الـسادس عشر حيث يوضح أنه على الرغم من وجود حركات ديموقراطية لا يمكن إنكارها بشكل ما أو بآخر،إلا أنها لا تعـبر عـن ديموقـراطية المـشاركة، لأنهـا قـصرت اهـتمامها علـى الـبعدين

الاجتماعي والاقتصادى محاولة القضاء على النظام الطبقى، الأمر الذى يستلزم بدور القضاء على الملكية الخاصة. هذه الديموقراطية التى تمثلت فى يوتوبيا توماس مور من ناحية، وقانون الحرية لونستانلى من الناحية الأخرى[٨٢].

أما القرن السابع عشر فلقد شهد صراعاً بين أنصار المساواة الداعين إلى الملكية العامة،وبين الباحثين عن الملكية الخاصة. و مع ذلك يذهب ماكفرسون إلى أن ديموقراطية القرن السابع عشر لا تعبر عن ديموقراطية المشاركة لأن أنصارها لم يبحثوا عن السيادة الشعبية التامة، كما أن أنصار المساواة فيها لم يكن بينهم ثمة إجماع حول مفهوم كلمة المساواة، الأمر الذى ترتب عليه وقوفهم موقف المتردد فيما يتعلق بالملكية الخاصة. فلقد أقروا بأن الملكيات الخاصة الصغيرة حق طبيعى، أما الملكية الخاصة الواسعة، التى تخول لملاكها استغلال الآخرين فتتناقض مع الحق الطبيعى[٨٣] . ويذهب ماكفرسون إلى القول بأن القرن الثامن عشر حوى بعض النظريات الديموقراطية وخاصة نظريتى روسو وجيفرسون. حيث كانت أفكارهما وفق ما يرى ذات تأثير كبير وواضح فى عالمنا المعاصر، حيث بحث كل منهما عن ذلك المجتمع الذى يمتلك كل فرد فيه، أو باستطاعته أن يمتلك قدراً كافياً من الملكية يخول له التأثير فى المجتمع. إن المجتمع الذى بحثا عنه هو مجتمع المنتجين الأحرار، وليس ذلك المجتمع المنقسم إلى أجراء تابعين من ناحية، وملاك للأراضى ورأس المال من الناحية الأخرى[٨٤] .

هكذا يوضح لنا ماكفرسون أننا نلمح بين ثنايا تاريخ الفكر الفلسفى وخاصة منذ القرن السادس عشر إرهاصات للديموقراطية ولكنها ليست مرادفة لديموقراطية المشاركة، التى بدت تظهر فى النصف الثانى من القرن العشرين، حيث بدت كشعار لحركات الطلاب اليسارية الجديدة فى عام ١٩٦٠. ولقد انتشرت فى الطبقة العاملة فى أعوام ١٩٦٠- ١٩٧٠. كما أنها بدت باعتبارها تعبيراً عن الأشياء بين العمال البيض والسود على حد سواء. وتمثل أقصى مدى لانتشارها فى الشعور بالاغتراب، الذى أضحى بمثابة موضوعات راقت

للاجتماعيين، خبراء الإدارة، لجان الحكومة العصرية والصحفيين الشعبيين. إن أحد مظاهر هذه الروح تمثل فى ظهور الحركات من أجل سيطرة العمال فى ميدان الصناعة. وفى ذات العقود فإن الفكرة المتمثلة وجوب مشاركة المواطنين الفعلية فى الحكومة وصنع القرار انتشرت وبذات السرعة، ذلك لأن الحكومات سليمة الفكر سارعت بتسجيل أنفسها على الأقل ظاهرياً تحت راية المشاركة، وبادرت فى بعض الأحيان بتقديم برامج تجسد مشاركة المواطن بشكل كلى[٨٥].

إن ذلك يوضح وفق ما يرى ماكفرسون أن مجتمع المشاركة أتى ليبقى، فكيف يتسنى لنا ترسيخه فى المجتمعات الغربية؟

إن إجابة ماكفرسون عن هذا التساؤل تمثلت فى القول بأن بلوغ ديموقراطية المشاركة فى المجتمعات الغربية لن يتأتى بفعل قوة خارجية، وإنما بإصلاح العيوب الداخلية لهذه المجتمعات، لذلك يذهب إلى أن تحقق ديموقراطية المشاركة يستلزم تحقق ثلاثة أهداف:

- إحداث تغيير فى الوعى الاجتماعى.
- سيادة المساواة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى.
- تخلص الإنسان من اللامبالاة السياسية.

فيوضح أن ديموقراطية المشاركة تستلزم فى المقام الأول إحداث تغيير فيما يتعلق بوعى الإنسان بذاته. فيجب أن ينأوا بأنفسهم عن إدراك ذاتهم باعتبارهم مجرد مستهلكين، ويتوجهون صوب النظر لأنفسهم باعتبارهم مبدعين ومطورين لخصائصهم ومستمتعين بها. ويذهب إلى أن هذا الشرط ليس مجرد تخيل، وإنما هو عامل فعال فيما يتعلق بديموقراطية المشاركة. ذلك لأن التصور الثانى للذات يبدع معه معنى المشاركة. التى يفتقد إليها الأول"... من الممكن أن يُكتسب المعنى الأول ويُستهلك بواسطة ذات واحدة، من أجل توضيح القوة الخارقة لشخص ما على الآخرين: إن ذلك لا يؤدى إلى معنى المشاركة، على

حين أن استمتاع الفرد وتطويره لخصائصه هو فعل من أجل. إنه يصنع ذلك فى ارتباط مع الآخرين، فى علاقة مع الجماعة"[٨٦] .

أما فيما يتعلق بالتخلص من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يوضح أن اللامساواة تستلزم النظام الحزبى القائم على اللامشاركة من ناحية،والنظر للناس باعتبارهم مجرد مجمعين لحسابات المنفعة. إنهم مازالوا ينظرون إلى المنافع المترتبة على النمو الاقتصادى، ولكنهم بدأوا الآن ينظرون إلى حسابات أخرى لم تكن موضع اهتمامهم من قبل. يتمثل أشهرها فى حسابات الماء والهواء، وتلوث الأرض. وبعبارة أعم إن حساباتهم بدأت تخرج من دائرة اللامساواة إلى دائرة المساواة. وبعبارة أعم إذا كانت حسابات الناس للنمو الاقتصادى هى ما قادتهم إلى النظر لأنفسهم كمستهلكين من ناحية، وأدت إلى سيادة اللامساواة من الناحية الأخرى، فإن هذه الحسابات أدت بهم إلى الحياة فى دائرة مفرغة من القلق، الأمر الذى سيترتب عليه بحثهم عن مخرج من هذا القلق، الذى يتمثل فى تجاوز هذه الحسابات اللامساواتية، إلى حسابات تقوم على المساواة.

وأعتقد أن ماكفرسون فى شرطية السابقين أقرب إلى اليوتوبيين منه إلى الواقعيين، فبلوغ ذلك يتوقف على رغبة الأفراد ذاتهم. الأمر الذى لا يمكننا القطع باحتمال حدوثه. لأنه كيف يتسنى لمن يملك ويقود أن يسمح للعامل والتابع أن يساويه أو على الأقل يوازيه. إن تحقق هذين المتطلبين يستلزم عالماً غير العالم وأناسا غير هؤلاء الكائنين بالفعل.

أما فيما يتعلق بالشرط الثالث والمتمثل فى السعى للقضاء على اللامبالاة السياسية، فإنه يرى أن السبيل لذلك هو شعور الإنسان بالقلق إزاء هذه اللامبالاة، الأمر الذى سيخلق بداخله القدرة على التخلص من هذه اللامبالاة سواء كان ذلك على مستوى العمل أو على مستوى الحياة السياسية، فالإنسان من خلال انغماسه فى ميدان العمل يكتسب خبرة المشاركة، التى يتسنى له بمضى الوقت نقلها إلى الحياة السياسية[٨٧] .

وأعتقد أن ماكفرسون فى شرطه الثالث يركز على البعد النفسى أكثر من تركيزه على ما هو واقعى. فلقد جعل من القلق من اللامبالاة الطريق للتخلص من اللامبالاة. ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يدور حول هل يمكن أن يتحقق ذلك على أرض الواقع.؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا التساؤل بالنفى. فإذا خرجنا بأنفسنا من دنيا الأحلام والآمال إلى عالم الواقع لاتضح لنا أن الرأسمالية ذاتها لا يمكن لها داخلياً البحث عن الإصلاح، لأنها متناقضة من حيث المبدأ. كما أن ما يحرك هذه المجتمعات على المستوى الداخلى أو الخارجى ليس مبدأ البحث عن الأفضل وإنما مبدأ المنفعة. لذلك فإنه يتسنى لنا القول أن ماكفرسون بدأ رحلته من الزيف المتمثل فى الليبرالية الفردية وانتهى بنا إلى وضع تصور للديموقراطية هو فى ذاته غامض، لأن الباحث عنه كالباحث عن المجهول.

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن ستيفن لوكس كان على حق عندما قال أن ماكفرسون أراد القول بأن ديموقراطية المشاركة هى الصورة المثلى لما هية النظام السياسى والاجتماعى، الذى يتسنى للجميع فيه تطوير خصائصهم الذاتية،ومع ذلك فإنه لم يبرهن لنا عن كيفية الوصول إلى هذا. وبعبارة أعم أن ماكفرسون أقر بوجود اعتقاد واحد صحيح، ولكنه لم يقدم لنا البراهين على هذا الاعتقاد[٨٨] .

ويذهب لوكس من زاوية أخرى إلى القول بأن فكرة ماكفرسون عن النموذج الديمقراطى تحوى بعداً وجودياً يتمثل فى القول بأنه لا يجب النظر للوجود الإنسانى باعتباره مرادفاً لمجموع منافعه، بل مرادفاً لإجمالى قواه. ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه وفق ما يرى ستيفن لوكس يدور حول كيفية بلوغ هذه القوى. ويوضح أن إجابة ماكفرسون عن هذا التساؤل كانت على مقطعين: تمثل أولهما فى كتاباته المبكرة حيث حديثه عن التصور الأخلاقى باعتباره متطلباً أساسياً لإدراك بعض الأهداف الإنسانية. أما المقطع الثانى فيتضح فى كتاباته المتأخرة حيث بدت باعتبارها تعبيراً عن امتلاك الإنسان للقدرة على إبداع

وتطوير خصائصه والتمتع بها. الأمر الذى يبرهن على انتفاء المعوقات التى تحول بيننا وبين ذلك[89] . ولعل هذا هو ما حدا بستيفان ليس إلى القول بأن اصطلاحات ماكفرسون تقع فى افتراضين: يقوم أولهما على أساس من القول بأن الرأسمالية تتناقض مع الديموقراطية، ويقوم الثانى على القول بأنه من أجل الوصول للصورة المثلى للمجتمع يجب أن نطور الأسس التى تقوم عليها الليبرالية، ونمزجها بالديموقراطية بحيث يتسنى لنا إحداث التحول فى شتى نواحى الحياة.

بعد عرضنا لأبعاد فكر ماكفرسون حول الديموقراطية نتساءل ماذا أراد أن يقدم لنا ماكفرسون؟

ويجيب ستيفن لوكس عن هذا التساؤل قائلاً أن ماكفرسون فى فكره السياسى أراد أن يقدم لنا مشروعاً يقوم على أربع ركائز أساسية هى:

١- محاولة تتبع أصول افتراضات السوق فى النظريات السياسية للقرن السابع عشر، وتتبع تاريخها منذ لوك، ومن خلال الاقتصاديين الكلاسيكيين، وحتى بنتام ومل، ثم بلوغ الحاضر.

٢- تتبع المستقبل المتغاير للديموقراطية الليبرالية فى العلم الحقيقى للديموقراطية من خلال إيضاح تناقضها مع الاشتراكية، الحركات الشعبية، أو أحد المتغيرات المستحدثة. فلقد بدا كتابه حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها تأريخاً وتلخيصاً لأفكار السوق المهيمنة من ناحية، وعرضاً للأهداف الإنسانية الأخلاقية من الناحية الأخرى. حيث ظهرا فى اقتصاد القرن التاسع عشر باعتبارهم مرتبطين وبشكل ضرورى. إن الطريقة الوحيدة لتحرير كل الأفراد من أجل استخدام وتطوير خصائصهم بشكل تام تجسدت فى إبداع رأسمالية العمل الحر.

٣- إمكانية إيضاح أن التطورات التكنولوجية الفعلية جعلت صورة الندرة القديمة ممكنة فى الديموقراطية الليبرالية، التى أبدعت إمكانية طرح تصور

السوق من الوجود الإنسانى، وتستبدل به تصوراً أخلاقيا متقناً فى طريقة لم يكن من الممكن بلوغها.

٤- إن النموذج المستقبلى للديموقراطية الليبرالية القائم على أساس من امتلاك الحق المتساوى فى إبداع وتطوير الخصائص الإنسانية والتمتع بها أضحى مرادفاً لديموقراطية المشاركة، التى استلزمت بناء مغايراً لنظام الحزب التنافسى، ومشتملاً على تصورات جديدة عن الحرية، الملكية، وحقوق الإنسان. كما أنه حوى معنى جديداً عن الوحدة يفوق تلك الكائنة بالفعل[٩٠]

ويذهب ستيفن لوكس إلى أن مشروع ماكفرسون هذا كان عرضة للانتقادات، ويتمثل أهم هذه الانتقادات فى القول بأن هذا المشروع يفتقد إلى المعقولية لأنه يقوم على أساس من طرح أحد أبعاد الليبرالية وتبنى الآخر[٩١] .

بعد العرض السابق لفكر ماكفرسون نخلص إلى القول بأنه مفكر حائر لا يعرف ماذا يريد هو ذلك الإنسان الذى بدأ من الزيف وانتهى إلى الوهم، دون أن نعرف معه ما هذا الزيف ولما هذا الوهم. هو كغيره من مفكرى الدول النامية لا يعرفون من أين يبدأون ولا إلى ماذا ينتهون. وجملة القول أن ماكفرسون بدأ من الزيف وانتهى إلى الوهم.

الهـوامش

(1) انطوني دى كرسبني وكينيث مينوج. فلاسفة السياسة في القرن العشرين. ترجمة ودراسة" نصار عبد الله". الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر. ٢٠٠٠. ص ٣٠٤.

وانظر: C.B .Macpherson. Democratic Theory: Essays in Retrieval. Oxford: Oxford university Press. 1973. p.49.

(2) Ibid. p.3.
(3) Ibid. p.4.
(4) C. B. Macpherson. The Rise and fall of Economic Justic and other papers. Oxford: oxford university press. 1985.p.1.
(5) Ibid. p. 23.
(6) Ibid. p. 24.
(7) Ibid. p. 30.
(8) Ibid . p. 124.

(*) من الجدير بالذكر أن ماكفرسون يفرق بين الحاجة need والرغبة want ويذهب إلى أن التفرقة بينهما تفرقة طبيعية، لأن الحاجة هي ما يتطلبه الإنسان من أجل أن يظل على قيد الحياة، أما الرغبة فهى أمنية يسعى إلى تحقيقها.

انظر: Willim Leiss . Marx and Macpherson: Needs, Utilities, and self- development. In: Powers, Possessions, and freedom"Essays in honour of c.b.Macpherson. Edited by Alkis Konyos London: university of Tornto press. 1979. p. 122.

(9) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.7.
(10) Ibid . p.8.
(11) C.B. Macpherson. The Rise and fall of Economic Justic. P. 33.
(12) Ibid. p. 2.
(13) Ibid. p.2
(14) William Leiss. Marx and Macpherson. P. 136.
(15) Ibid. p. 128.
(16) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.9.

(**) من الجدير بالذكر أن هذا المعنى الأخلاقي للقوة الإنسانية وجد عند كل من أفلاطون وأرسطو، وتجسد في القانون الطبيعي المسيحي، حيث تمثلت غاية الإنسان في استخدام وتطوير القدرات الإنسانية المتفاوتة. إن هذا الاستخدام والتطوير هما ما أطلق عليهما القوة الإنسانية.

(17) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.9

(18) IBID. P.10.

(***) المقصود بالإنسان هنا عند ماكفرسون هم طبقة العمال التي لا تمتلك رأس المال، التي أطلق عليها طبقة الكادحين،أولئك الذين ينشدون العمل من أجل الحياة. ويلتقي ماكفرسون هنا مع

الفيلسوفة الأمريكية اليهودية حنا أرندت، التى فرقت بين الكد Iabor والعمل Work والفعل action وأوضحت أن الكاديين هم من يبحثون عن المتطلبات الحيوية من أجل الحياة.

(19) C.B.Macpherson. Democratic Theory . p.11.
(20) Ibid. p.12.
(21) Ibid. p.15.
(22)Ibid. p.15.
(23) Ibid. p.17.

(****)يؤكد ماكفرسون على أن مفهوم الملكية مفهوم متغير، لأن تغير هذا المفهوم يرجع إلى تغير المجتمع أو الطبقة الحاكمة،التى تهدف إلى وضع تصور للملكية يخدم أغراضها. ويقرر أنه إذا كان الكتاب المعاصرون قد نظروا إلى الملكية من خلال مفهومين: يتمثل أولهما فى القول بأنها مرادفة لامتلاك الشىء ذاته، بينما يذهب الآخر إلى أنها مرادفة للملكية الفردية، أى الحق فى إقصاء الآخرين إذا ما اعترضوا منفعته . إن كلا المفهومين وفق ما يرى خاطئ، لأن كلاً منهما نظر إلى الملكية باعتبارها ظاهرة اقتصادية، بينما هى فى جوهرها ظاهرة سياسية، لأنها تعبر عن العلاقات السياسية بين الأفراد. وبعبارة أخرى إن الملكية ليست حقاً بالمعنى الأخلاقى،وإنما هى كذلك بالمعنى السياسى، حيث التوجه صوب هدف معين،الذى يستلزم بدوره وجود قوة تحميه متمثلة فى المجتمع أو الدولة . إن الهدف فى حد ذاته فردى، أما القوة التى تحميه تكتسب صفة الجماعية.

يفرق ماكفرسون بين ثلاثة أشكال للملكية: الملكية الفردية المرادفة لحق الفرد فى إقصاء الآخرين، والملكية العامة التى تقوم على أساس أنه من حق الفرد الانتفاع بالأشياء شريطة ألا يقصى الآخرين، وملكية الدولة للأشياء مثل ملكيتها للمدار الهوائى للبث الإذاعى. ويقرر أن ملكية الدولة هنا مرادفة للملكية الفردية، لأن حق الانتفاع هنا ليس عاماً، وإنما يصبح قاصراً على من تحدده الدولة. وأعتقد أن ماكفرسون أصاب كبد الحقيقة عندما أعلن أن ملكية الدولة مرادفة لملكية الفرد، لأن كلاً منهما تقوم على حق إقصاء الآخرين، الفارق ا لوحيد بينهما أن الملكية الفردية تصنع ذلك بشكل مباشر، أما ملكية الدولة فتصنعة بشكل غير مباشر.

من خلال هذه المفاهيم المتغايرة التى نُسبت لكلمة الملكية، والأهداف المتنوعة التى بُنيت على أساسها يصف ماكفرسون الملكية بأنها مفهوم متناقض، لأنها تعبر عن أهداف المجتمع و الطبقة الحاكمة، هذه الأهداف المتغيرة بتغير الطبقة الحاكمة،ومع هذا التغير يظهر التناقض. لذلك كان من الضرورى وفق ما يرى ظهور النظريات التبريرية للملكية، التى دارات فى اتجاهين: يذهب الأول إلى النظر للملكية باعتبارها مرادفة لامتلاك الحياة ومعانيها،وهذا ما وصفه ماكفرسون بالاتجاه المثالى الباحث عن مبدأ معين متمثل فى أن البرهنة على الوجود الإنسانى لا تتم إلا من خلال امتلاك

الحياة ومعانيها. ويذهب الثاني إلى أن الملكية مرادفة لامتلاك الأرض ومصادر الدخل، وهذه النظرية هي ما وصفها ماكفرسون بالواقعية.

انظر

C.B.Macpherson. Properity: Mainstream and Critical Positions. Oxford: Basil Blackwell Press. 1978. pp.1,2,5,11,12,201.
C.B.Macpherson. The Rise and fall of Economic Justic pp. 77,78,79,83,84,88,90.
(24)C.B.Macpherson. Democratic Theory. P.18.
(25) Ibid. p. 19.
(26) C.B.Macpherson. The Rise and fall of Economic Justic. Pp. 44,48.
(27) C.B.Macpherson. Democratic Theory. P.32.
(28) C.B.Macpherson. The Rise and fall of Economic Justic. P.53.
(29) C.B.Macpherson. The Life and Times of Liberal Democracy. Oxford: Oxford university Press. 1977. p.7.
(30) Ibid . p. 8.
(31) Ibid . p.9.
(32) Ibid . p.16.
(33) C.B.Macpherson. The Rise and Fall Of Economic Justic. P. 127.
(34) C.B.Macpherson. The Life and Times of Liberal Democracy. P.10.
(35) Ibid . p.12.
(36) Ibid . p.26.
(37) Ibid . p.28.
(38) Ibid . p.29.
(39) Ibid . p.33.
(40) Ibid . p.34.
(41) Ibid . p.43.

(*****)يذهب ستيفن لوكس إلى القول بأن ماكفرسون في شتى كتاباته المختلفة جعل من البحث عن تطوير الخصائص الإنسانية غاية أساسية للديموقراطية، فماذا يعني بهذا المصطلح؟ ويجيب عن هذا التساؤل موضحاً أن الخصائص الإنسانية عند ماكفرسون تحوى ما هو عقلي، أخلاقي، حمالي،وإنتاجي بالمعنى الواسع لهذه الكلمة. ويتساءل لوكس ألم يعارض ماكفرسون بتصنيفه هذا الطبيعة الإنسانية ذاتها، أليست روح المغامرة والتنافس والبحث عن المنفعة كلها خصائص متأصلة في الطبيعة الإنسانية؟ ما هو المعيار الذى انتقى به ماكفرسون خصائص الإنسان؟.

وأعتقد أن لوكس بتساؤلاته هذه لم يدرك غاية ماكفرسون، لأن ماكفرسون لم يرفض المنافسة ولا المنفعة، وإنما رفض إسراف المجتمع الرأسمالي فيهم، ذلك الإسراف الذى أدى إلى خلق المجتمع

الطبقي،وتحول الإنسان إلى مجرد مستهلك مطلق ومالك مطلق،وفقد قدرته على أن يصبح فاعلاً ومبدعاً.

انظر:

Steven Lukes .<u>The Real and Ideal Worlds of- Democracy in: Powers, Possessions, and Freedom' Essays in honour of C.B.Macpherson. Edited by'Alkis Kontons</u>. Tornto: University of Tornto Press. 1797. p.147.

(42) C.B.Macherson. The Life and Times of Liberal Democracy. P.47.

(43) Ibid . p.51.

(44) Ibid . p.52

(45) Ibid . p.53

(46) Op. cit. p. 53.

(47) Ibid . p.54

(48) Ibid . p.55.

(49) Ibid . p.57

(50) Ibid . p.58.

(51) op. Cit. p. 58.

(52) Ibid . p.60

(53)Op. Cit. p. 60

(54) Ibid . p.61.

(55) Ibid . p.62.

(56) Ibid . p.64.

(57) Ibid . p.70

(58) op. Cit. p.70.

(59) Ibid . p.71.

(60) Ibid . p.72.

(61) Ibid . p.73

(62) Ibid . p.74

(63) Ibid . p.75.

(64) Ibid . p.71.

(65) Ibid . p.77.

(66) Ibid . p.78.

(67) Ibid . p.79.

(68) op. Cit. p 79.

(69) ibid. p. 81.

(70)ibid Pp.81- 86.

(******) على الرغم من استقرار الأمر بين أنصار ديموقراطية التوازن على ماهيتها،إلا أنهم اختلفوا حول إمكانية تحقيق أهدافها.فيرى جوزيف شمبيتر أن اقتراع المستهلكين غير ذى جدوى،بينما يرى روبرت داهل أن أية جماعة مشروعة أو نشاط مشروع من المحتمل أن يكون ذا تأثير فى الحكومة.

(71) Ibid . p.88.
(72) Ibid . p.90
(73) Willim Leiss. Macpherson and Marx. P. 135.
(74) C.B.Macpherson. Political Theory of Possessive Individualism:Hobbes to Lock. Oxford: Oxford university press. 1962. pp. 263- 264.
(75) Ibid . p.277.
(76) William Leiss. Macpherson and Marx. Pp. 130- 132.
(77) C.B.Macpherson. Property. P. 207.
(78) Op. Cit. p. 207.
(79) C.B.Macpherson. The Live and Times of Liberal Democracy. P. 5.

(******)يذهب ماكفرسون إلى أن مصطلح الجماعية قد تغير مفهومه من حقبة تاريخية لأخرى. فلقد سادت الجماعية الدينية فى القرن السابع عشر، حيث السعى لتحقيق صالح الكنيسة والدولة بينما عبرت الجماعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين على التطور الفردى، وتجسدت عند مل، جرين، أرنست باركر، لندسي، وروبرت ماكجيفر، حيث بدا أن تحقيق مصالح الفرد لن يتأتى إلا باتحاده مع الآخرين، الأمر الذى ترتب عليه ظهور الأتحادات، التى لم ولن تمتلك الحكومة القدرة على القضاء عليها، ليس ذلك فحسب، بل أن الحكومة تخضع للمعانى المترتبة على هذه الاتحادات.

أما الصورة الثالثة للجماعية فهى جماعية المنتجين ، حيث يحكم المجتمع من قبل الاتحادات الحيوية المبدعة من قبل أولئك الذين يلتقون فى خصائصهم باعتبارهم منتجين، ومن ثم فهم يبدعون الخيرات والخدمات التى يحيا بها المجتمع الحديث. أما الصورة الرابعة فتتجسد فى ذلك المعنى البسيط الذى يعطى لها من قبل الحكومات الملكية، حيث يتمثل الهدف فى فرض الهيمنة الفردية على الدولة. أما الصورة الخامسة لها فتتمثل فى الجماعية البراجماتية كما عند ديوى. أما الصورة السادسة فتتمثل فى فلاسفة الديموقراطية الليبرالية المعاصرين أمثال أشعيا برلين وجون رولز. ومرد ذلك لوحدة الأهداف الأخلاقية كما عند برلين، أو ضرورة اتحاد الطبائع المختلفة كما عند رولز.

أما الصورة السابعة للجماعية فتتضح فى الجماعية الأمريكية الحالية، التى وجدت إرهاصاتها عند ماديسون وتوكيفيل. ولكنها لم تتبلور إلا فى أوقاتنا الراهنة، هذا وقد بنيت بشكل ما أو بآخر على أساس نموذج السوق الاقتصادى، حيث يحكم أصحاب المشروعات،والمستهلكون هم المقترعون.

أما الصورة الثامنة للجماعية فهى جماعية الليبراليين المحافظين أمثال فردريك هايك، التى جعلت الاهتمام الأول موجه صوب الفرد لا باعتباره مطوراً لنفسه، وإنما باعتباره مستهلكاً.

ويذهب ماكفرسون إلى أن الصورة السابعة والثامنة تندرج تحت ما أسماه بالجماعية التملكية أما النماذج من الأول حتى السادس فيطلق عليها الفردية التطورية

.Possessive Pluralism Developmental Individualism

ويوضح أنه إذا كانت ديموقراطية المشاركة تقوم على أساس من التغير الداخلى للمجتمع فإن من يمتلك القدرة على إحداث ذلك هى الفردية التطورية ، لا الجماعية التملكية.

انظر:

C.B.Macpherson. The Rise and Fall of Economic- Justic . PP. 92-99.

(80) C.B.Macpherson. The Life and Times of Liberal Democraccy. P. 12.

(81) Ibid . p.13.

(82) Ibid . p.14.

(83) Ibid . p.15.

(84) Op. Cit. p .15.

(85) Ibid . p.93.

(86) Ibid . p.99.

(87) Ibid . p.102.

(88)Steven Lukies. The Real and Ideal Worlds of Democracy. P.142.

(89) Ibid . p.145.

(90)William Leiss .Marx and Macpherson. P. 133.

(91)Steven Lukies . Ibid . p.140.



الفصل الأول

أمثلة وإرهاصات

طبيعة التساؤل:

ليس من المعتاد الحديث عن " الحياة والأزمنة" قبل نهاية الحياة باعتبارها موضوعاً . فهل بدت الديموقراطية الليبرالية وكأنها بلغت نهايتها بحيث يتسنى لشخص ما أن يقرر الآن وضع تصور تخطيطى لحياتها وأزمنتها.؟

إن الإجابة المختصرة التى سوف أطرحها تعتبر حكماً مسبقاً على الواقع : فلو أخذت الديموقراطية الليبرالية لتعبر عن مجتمع السوق الرأسمالى،على الرغم من أنها ما زالت كذلك، فإن إجابتى ستكون بنعم (لا يوجد ثمة معطى عن كيفية تغير هذا المجتمع من أجل أن يظهر للعيان باعتباره أصلاً لدولة الرفاهية). ولكن لو أن الديموقراطية الليبرالية أخذت لتدلل على ذلك المجتمع المكافح الذى يكفل لأعضائه وبشكل متساو حرية إدراك خصائصهم، ذلك المعنى الذى أخذه جون ستيوارت مل والديموقراطيون الليبراليون الأخلاقيون الذين تبعوه فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن لا ستصبح ضرورية ومن المؤسف أن الديموقراطية باستطاعتها أن تعبر عن كليهما . فالليبرالية تعنى حرية الأقوى لأنها تُخضع الأضعف باتباعها لأحكام السوق، أو أنها تدل على حرية الجهد المتساوى للجميع من أجل استخدام وتطوير خصائصهم إن الحرية الأخيرة تتعارض مع الأولى.

إن الصعوبة تتمثل فى أن الديموقراطية الليبرالية خلال الجزء الأعظم من حياتها (الحياة التى سأناقشها، بدأت وبصورة أولية منذ مائة وخمسين عاماً باعتبارها تصوراً، أو باعتبارها قانوناً واقعياً) حاولت المزج بين المعنيين. إن حياتها بدأت فى مجتمعات السوق الرأسمالى، ومنذ البداية تصورت افتراضها الأساسى الغير واعى، الذى ومن المحتمل أنه صيغ فى " السوق صانع الإنسان". لقد عبرت عن الغاية المتمثلة فى حقوق الأفراد المتساوية لتطوير ذواتهم، كما صنع جون ستيوورات مل فى منتصف القرن التاسع عشر، وبررت نفسها وبعمق بواسطة هذه الغاية.ومنذ هذه اللحظة فإن محاولة تقديم فكرتى

الديموقراطية والليبرالية معاً أمر ليس سهلاً، يجب أن تقدم كل منهما مقترنة بإيجابياتها وسلبياتها[1].

لقد سادت وجهة نظر السوق حتى الآن: فلقد اغتصبت الليبرالية بوعى أو بلا وعى نظر لتعبر عن الرأسمالى. وعلى الرغم من أن هذه تعتبر حقيقة إلا أن الليبراليين الأخلاقيين منذ مل حاولوا المزج بين حرية السوق وحرية تطوير الذات، وحاولوا إخضاع الأولى للأخيرة. لقد فشلوا... لعدة أسباب وُضِحت فى الفصل الثالث.

إننى اقترح هنا وببساطة أن النظرية الليبرالية ليست بحاجة إلى أن تتناول إلى الأبد باعتبارها معتمدة على افتراضات رأس المال، على الرغم من أنه تم تناولها كذلك تاريخياً. وفى الحقيقة أنّ القيم الليبرالية التى نمت فى مجتمعات السوق الرأسمالى لا تحوى فى ذاتها سبباً عقليا لأن يظل المبدأ الأخلاقى المحورى لليبرالية حرية الأفراد فى إدراك خصائصهم الإنسانية فى حاجة لأن يظل حبيس مثل هذه المجتمعات، إن المبدأ الأخلاقى، ولو تفضل، شهوة الحرية الفردية، نمت بعيداً عن غلاف سوقها الرأسمالى، وباستطاعتها الآن أن تحيا كالمعتاد أو بصورة أفضل بدونه، مثل قوى الإنسان الإنتاجية، التى نمت وبشكل حيوى مع الرأسمالية التنافسية، لم تُفقد عندما تتخلى الرأسمالية عن المنافسة الحرة، أو تستبدل بها بعض صور الاشتراكية.

إننى سأقترح أن استمرارية أى شىء باستطاعتنا أن نطلق عليه ديموقراطية ليبرالية تعتمد على تخفيض افتراضات السوق والإعلاء من الحق المتساوى من أجل تطوير الذات. إننى اعتقد أن هناك ثمة إمكانية لهذه الأمنية،

---

[1] إن الأصل الإنجليزى هو Ups and Downs والترجمة الحرفية لها ارتفاعات وانخفاضات، ولما كان ماكفرسون لا يرمى إلى هذا المعنى الحرفى فإننا استبدلنا بكلمتى ارتفاعات وانخفاضات كلمتى إيجابيات وسلبيات.

ولكنها بعيدة كل البعد عن الجزم بحدوثها لذلك فإننى بررت ما اعتقده فى العنوان المعتم موضوعه" حياة وأزمنة".

إن هدفى الأساسى فى هذا العمل القصير هو اختبار أهداف وإمكانيات الديموقراطية الليبرالية. اسمح لى الآن أوضح لماذا أفعل ذلك بلغة الأمثلة، ولماذا اخترت نماذج بعينها باعتبارها ملائمة وكافية. إن ذلك سيدفعنا إلى أن نعيش داخل فكر النماذج الأولية الواضحة التى جعلت منها أسلافاً للديموقراطية الليبرالية.

- فائدة النماذج-

لماذا النماذج:

إننى استخدم مصطلح (النموذج) بالمعنى الواسع، ليدلل على البناء النظرى المراد من أجل أن يعرض ويشرح العلاقات الحقيقية، و المظاهر الخارجية المفهومة ضمناً بين أو بداخل الظاهرة موضع الدراسة. وفى العلوم الطبيعية التى تعنى وبعمق بالظاهرة التى لا تتغير بفعل الإرادة الإنسانية أو التغير الاجتماعى، توجد العديد من النماذج (مثل بولتمى، كوبرنيقوس، نيوتن، واينشتاين) تلك التى تقدم تفسيرات كافية ونهائية عن الواقع، والعلاقات الثابتة. ولقد عنيت العلوم الاجتماعية بالظاهرة فى إطار من الأهداف التاريخية المتغيرة، لذلك فإن هذه العلوم تتغير بواسطة الإرادة الإنسانية. إن النماذج (أو النظريات كما سنطلق عليها وبشكل متساو) من المحتمل أنها تحوى بعدين إضافيين.

أولاً: من المحتمل أنهم لم يعنوا فحسب بتوضيح الحقيقة المتضمنة فى العلاقات السائدة أو القديمة المؤثرة تاريخياً، ولكن باحتمال وإمكانية التغيرات المستقبلية فى علاقاتهم. ومن المحتمل أنهم سيحاولون توضيح قوى التغير وأهدافه، التى تتوقع من أجل أن تسود فى المستقبل، وذلك من خلال إفراز الأهداف الأساسية للتغير، وتصنيف السمات الثابتة بوضوح فيما يتعلق

بالإنسان والمجتمع على مستوى الحاضر. لا يمكن النظر إلى كل المنظرين الذين صاغوا قوانين التغير باعتبارهم خاضعين فى خط مستقيم: فميكافيللى على سبيل المثال، فكر بلغة الحركة الدائرية مثل النموذج التاريخى فيما يتعلق بالتغير الاجتماعى أو السياسى الذى من الممكن أن يتوقع من أجل أن ينتشر وبشكل ضمنى فى المستقبل. ولكن حركة التنوير فى القرن الثامن عشر، ومع فكرتها التقدمية، فكرت بلغة الخط المستقيم. وفيما يتعلق بأولئك المنظرين الذين نظروا لتغير الماضى باعتباره أحادى الهدف،فإنهم لم يتخيلوه بشكل كلى فى المستقبل: فعلى سبيل المثال فقد مال بعض كتاب القرن الثامن عشر مثل مونتسكيو، تارجوت، ميلر، فيرجسون، وآدم سميث، أولئك الذين صاغوا قانون المراحل الأربع للمجتمع- الصيد، الرعى، الزراعة،التجارة- إلى الإقرار بان التجارة مثلت المرحلة الأخيرة. ولكن آخرين فى القرن التاسع عشر مثل كونت وماركس ومل تخيلوا بحجة قوية أو ضعيفة انغماس الهدف الأساسى لتطور الماضى فى المستقبل. إن أياً من هذه النظريات يعمل وبالطبع معولاً بشكل صريح أو ضمنى على النماذج .

إن البعد الإضافى الثانى لهذه النماذج يتمثل فى التنظير السياسى الأخلاقى،يبحث عن الأفضل، أو الخير أو الصواب. إن النماذج المعروفة فى العلم السياسى، على الأقل منذ هوبز، تعتبر مفسرة ومبررة أو مؤيدة[٢] إنهم وبنسب متغايرة يوضحون ماهية المجتمع السياسى وماهية النظام السياسى، يوضحون كيف تعمل أو كيف تستطيع أن تعمل، ويوضحون لماذا تعتبر شيئاً خيراً، أو لماذا ستصبح شيئاً خيراً من أجل أن نمتلكه أو نمتلك المزيد عنه. إن بعض المنظرين الديموقراطيين يرون وبوضوح تام أن نظرياتهم مجرد مزيج، البعض لا يمتلكها، أو أنكرها: أولئك الذين يبدأون من افتراض ضمنى،مهما

---

[٢] أعتقد أن ماكفرسون استخدم مفردات ثلاثة لتدلل على شىء واحد وهو هيمنة هذه النماذج. وفى الحقيقة إن النظريات السياسية فى جوهرها إما مبررة أو مغيرة أو مفسرة.

يكن، فإنه صواب، يميلون إلى رفض القول بأنهم يصفون أى حكم قيمى. أولئك الذين يبدءون من افتراض ضمنى، مهما يكن، فإنه خاطئ، يعطون أهمية قصوى لوضعهم الأخلاقى (على الرغم من محاولاتهم إيضاح أنه ممكن استخدامه) وبين هذين الطرفين خُلقت حلقة من أجل مجال التأكيدات الجديرة بالاعتبار.

من أجل أن نوضح أن نموذج النظام السياسى أو المجتمع، سواء وجد أحدهما ولم يوجد الآخر بالفعل وإنما مرغوب فيه، من الممكن استخدامه، وبالاستطاعة تصوره من أجل أن يعمل وبصورة تفوق ذلك العدو الطويل بشكل تام، فيجب صنع بعض الافتراضات عن الموجودات الإنسانية، التى يساير عدوه بواسطتها. أى أنماط السلوك السياسى مهيئون له؟ إن هذا تساؤل حاسم وبكل وضوح. إن النظام السياسى الذى يتطلب أن يمتلك المواطنون عقلانية أو حماسة سياسية تفوق تلك التى يمتلكونها بالفعل، وتفوق ما يمكن أن يتوقع امتلاكه فى أى نتائج اجتماعية من الممكن إحرازها، لن يحوى قيمة أكثر تأييداً. إن الافتراض الأول الذى صيغ يعتبر هاماً. يجب أن لا نقيد أنفسنا بالطريقة التى يسلكها الناس الآن سياسياً. وإذا ما استطعنا أن نوضح الأسباب التى تؤدى إلى القول بامتلاكها القدرة على التغير مع التغيرات التى تحدث فيها، مثل التغيرات المترتبة على التقدم التكنولوجى، وتغيرات العلاقات الاقتصادية لمجتمعهم، فإنه يتسنى لنا القول بوجوب عدم التقيد بها.

إن معظم المنظرين السياسيين- وليس الكل- أدركوا وبشكل جيد أن قدرة العمل لأى نظام سياسى تعتمد وبعمق على كيفية تشكيل الأسس الأخرى للإنسان سياسية كانت أم اجتماعية، التى يجب أن يطاع النظام السياسى بواسطتها. لقد بدا الكتاب مثل بيرك ومل وماركس مختلفى الحجة فيما يتعلق بذلك، على الرغم من أن المنظرين الليبراليين منذ لوك وحتى بنتام وجهوا الحد الأدنى من الاهتمام لذلك. ولقد لوحظ- على الأقل- فى القرنين التاسع عشر والعشرين، أن أعظم وأهم طريق تشكل فيها جملة القوانين والعلاقات

الاجتماعية الناس باعتبارهم فاعلين سياسين تتمثل فى الأسلوب الذى يشكلون به وعى الناس عن أنفسهم .فعلى سبيل المثال عندما أقنعت النظم الاجتماعية السائدة وبشكل عملى كل فرد بأن يتخيل ثمة تصور عن وجوده باعتباره إنساناً من خلال التأثير على تصوره للالتزامات المترتبة على منزلته أو مكانته فى الحياة، فإن النظام السياسى الكهنوتى هو ما تحققت له السيادة،وهذا هو ما حدث فى العصور الوسطى وبعض الأزمنة التالية لها. وعندما بدلت الثورة الصناعية والتجارية الأشياء، فإن التصور سالف الذكر لم يعد متوقعاً، ولكن ثمة تخيل جديد أضحى ملحاً،ولو تمثل فى تصور الإنسان باعتباره مستهلكاً مطلقاً ومالكاً مطلقاً[٣]، فإننا سنمتلك وعياً جديداً، الذى يستلزم بدوره نظاماً سياسياً مختلفاً وبشكل تام وأخيراً، فلو فكر الناس فى أنفسهم فى غضون هذه الثورة بشكل مغاير ومن ثم الوقوف ضد نتائجها فإن نظاماً سياسيا آخر سيصبح ممكناً وملحاً.

لذلك، ففى النظر إلى الديموقراطية- السابقة، الحالية، المتوقعة، فإننا سنركز جل اهتمامنا صوب شيئين: افتراضاتهم عن ذلك المجتمع الذى يسود فيه النظام السياسى الديموقراطى،وافتراضاتهم عن الطبيعة الحيوية للإنسان، الذى وجد من أجل تفعيل هذا النظام (إننى أعنى بالطبع النظام الديموقراطى الذى يعنى بالإنسان بصورة عامة،ولا يقتصر على الحكام أو الطبقة السائدة).

من أجل الحديث عن المجتمع الذى اد فيه النظام السياسى الديموقراطى- كما أصنع الآن- فمن المحتمل أنه يبدو وكأنه يوحى لنا بأنه النظام السياسى الوحيد الذى أهل ليطلق عليه ديموقراطياً، حيث تبدو الديموقراطية باعتبارها مجرد تقنية فحسب من أجل اختيار الحكومات وتفويضها،وبعبارة أخرى القوانين المعطاة والقرارات المصنوعة. ولكن يجب أن

---

[٣] لقد آثرنا ترجمة كلمة Appropriator على أساس أنها مالك مطلق بدلاً من الترجمة الحرفية لها (يأخذون بدون إذن) لتطابقها مع فكر ماكفرسون.

نـضع نصب أعيننا أن الديموقراطية أعمق من ذلك. فمنذ مل ومروراً بهيبهوس، لندسـى، ولـسون،وجون ديـوى، حتـى المقترحـات المعاصـرة عـن ديموقـراطية المشاركة، بدت باعتبارها مساواة عمت الحياة بصورة عامة، أو عملية تقود إلى الـوحدة القومية أو البسيطة، أو باعتبارها مجتمعاً خضع فيه الجميع للعلاقات التبادلـية بين الناس، الذين صنعوا الأمة أو الوحدة. إن بعض المنظرين وخاصة فـى القـرن العـشرين يـصرون علـى أن المعنـيين منفـصلان. فالـبعض بتعـريفة الديموقـراطية بأنهـا ذلك النظام البسيط للحكومة، سيقصى المعنى الثانى. ولكن فـى أيـة تحلـيلات واقعـية يـندمج كـل مـن المعنـيين فـى الآخـر. إن نمـاذج الديموقـراطية المتباينة،فـى المعنى الضيق، تتطابق معاً، وتستلزم أنماطاً مختلفة من المجتمع.

لقـد قـيل الآن مـا يكفـى بـوجه عـام من أجل إيضاح السبب فى طرح التحلـيلات عـن الديموقـراطية الليـبرالية بلغـة الـنماذج. إن اختـبار نمـاذج الديموقراطية الليبرالية مرادف لأختبار ماهية الناس الذين يريدونها، أو يريدون الـمزيد مـنها، أو يـبغون بعـض الاخـتلافات المترتـبة علـى صـياغتها الحالية، يعـتقدون فـيها كمـا هـى كائنة،ويعـتقدون فيما يحتمل أن تكون،وما يجب أن تكـون علـيه. هـذا مجـرد شيء يمكن أن يفعل من خلال تحليل بسيط لعمليات وأسـس أيـة دولـة ديموقـراطية موجودة. إن هذه المعرفة الإضافية هامة. وبسبب اعـتقادات الناس حول النظام السياسى لا يوجد ثمة شيء خارج عنه، بل إنهم جـزء مـنه. إن اعتقاداتهم هذه مهما صاغوها أو حددوها، فإنها حددت أهداف الـنظام والـتطور الممكن بالنسبة له: لقد حددوا ما يمكن أن يتحمله الناس، وما سـيبتغونه. وباخـتـصار فـإن الحـديث عـن الـنماذج بلغة الاصطلاحات يجعلها أسـهل مـن أجل أن نضع نصب أعيننا القول بأن الديموقراطية الليبرالية (مثل أى نظـام سياسـى آخـر) تمـتلك مقومين ضروريين من المحتمل أنهما لا يبدوان على السطح:

١- من أجل أن تكون عملية يجب ألا تبتعد عن رغبات وقدرات الموجودات الإنسانية التى تعمل من أجلها،لذلك يجب على النموذج الديموقراطى أن يحوى (أو يأخذ فى حسبانه) نموذج الإنسان.

٢- منذ أن كانت بحاجة إلى تصديق عام ودعم من أجل أن تصبح عملية. فإن النموذج يجب أن يحوى، على نحو بيّن أو ضمنى نظرية تبريريه أخلاقية.

ب- لماذا النماذج المتعاقبة تاريخياً؟.

لو أن موضوعنا يتمثل فى اختيار أهداف وإمكانيات الديموقراطية الليبرالية،فلماذا يجب علينا أن ننغمس فى الحياة والأزمنة؟ لماذا لا نقصر أنفسنا على التحليلات الحالية؟ أليس من الأسهل أن نقدم نموذجاً عن الديموقراطية الليبرالية الحالية؟ من خلال جدولة السمات الواضحة للممارسة والنظرية بوجه عام، التى تمتلكها دول القرن العشرين، بحيث يستطيع كل فرد أن يقبل أن نطلق عليها ديموقراطيات ليبرالية، تلك التى كانت ذات فاعلية فى معظم العالم الناطق بالإنجليزية ومعظم أوربا الغربية؟ أن مثل هذا النموذج من السهل تقديمه. إن الافتراض الأساسى واضح وبشكل تام إن الحكومات والمشرعين يختاروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الانتخابات الدورية وبواسطة الحق الدستورى العام والمتساوى، إن المقترعين يختارون الشخص وبشكل طبيعى، ويفاضلون بين الأحزاب السياسية. يوجد ثمة اتفاق نهائى على الحريات المرئية(حرية التعبير، الصحافة، الاتحادات، والتحرر من الاستبداد بكبحه وسجنه) من أجل صنع حق اختيار حقيقى. توجد مساواة صورية قبل القانون. توجد بعض الحماية للاقليات. ويوجد ثمة تصور عام عن مبدأ الحرية الفردية المطلقة يتناغم مع الحرية القائمة على المساواة من أجل الآخرين.

إن العديد من الكتاب السياسيين المعاصرين قدموا مثل هذا النموذج. باستطاعته أن يصبح مفيداً باعتباره نظاماً من أجل تحقيق ونشر ما هو حقيقى، والأعمال المكنة للديموقراطية الليبرالية المعاصرة. بالاستطاعة أيضاً استخدامه

من أجل إظهار التفوق الأخلاقي للديموقراطية الليبرالية على سائر الأنظمة الأخرى. لماذا يجب علينا إذاً أن لا نستخدم هذا النموذج الوحيد المنشأ من النظرية الحالية والممارسة الحالية؟ لماذا ننظر إلى هذه النماذج المتعاقبة منذ قرن مضى وحتى وقتنا الراهن؟.

إن أبسط الأسباب يتمثل في أن النماذج المتعاقبة المستخدمة تقلل من الخطر المترتب على عدم عمق النظرة في المستقبل. إن كل شيء يبدو سهلاً في النموذج الفردي المستخدم من أجل تخطيط سبل المستقبل. كل شيء يبدو سهلاً من أجل أن نقبل القول بأن الديموقراطية الليبرالية، التي شيدناها الآن، مهما كانت مراحلها، فإنها رسخت في شكلها الحالي. وفي الواقع إن استخدام النموذج المعاصر الفريد يحفظ على ظهر قلب تقريباً من أجل هذا الوضع. وعن النموذج الفريد للديموقراطية الليبرالية الحالية، فلو أراد أن يصبح واقعياً باعتباره نموذجاً تفسيرياً فيجب عليه أن يفترض التقنيات الحالية المؤكدة، مثل نظام الحزب التنافسي والحكومة الغير مباشرة (التمثيلية) بصورة عامة. ولكن من أجل أن يفعل هذا يجب أن يقمع الحريات، التي يكون احتمال صنعها ممكناً بتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. توجد اختلافات قوية في الرأي حول ما إذا كان من المستطاع أن نطلق على بعض الصور المعاصرة الممكن تخيلها للديموقراطية، ديموقراطية ليبرالية فحسب، إنها في حاجة إلى ذلك من أجل أن تظهر. ولا يجب أن نتحدث عنها بلغة تعريفية تفقدها فحواها. إن أحد الأشياء التي تحتاج إليها من أجل أن ترى في الدولة أو الأمة الواسعة يتمثل في إذا ما كانت الديموقراطية الليبرالية مهيأة لبلوغ الحد الأقصى فيما يتعلق بالديموقراطية المباشرة وغير المباشرة: إن ذلك يعني أن تكون مهيأة للتحرك في اتجاه المشاركة الشاملة، التي تستلزم تقنيات مغايرة لمعيار النظام الحزبي.

يوجد سبب آخر لتفضيل النماذج المتعاقبة: إن استخدامها أكثر تفضيلا من أجل كشف المحتوى العام للنموذج المعاصر، الطبيعة الكلية للنظام الحالي. وفيما يتعلق بالنموذج السائد حالياً فإنه يعتبر مزيجاً، صنع من خلال الرفض

الجزئى والامتصاص الكلى للنماذج السابقة. إن كل النماذج الثلاثة التى اخترتها ظلت ولفترة باعتبارها النموذج السائد، الذى نظر إليه أولئك المؤيدون للديموقراطية بشكل عام باعتباره تجسيداً للديموقراطية الكائنة بالفعل، وما ستكون عليه الديموقراطية، وتعبيراً عن ماهية القوانين التى تحتاجها.

إن كل نظام تعاقبى، بعد الأول، صيغ باعتباره هجوماً على واحد أو أكثر من النماذج المتعاقبة.

لقد نظر إلى الجميع باعتبارهم إصلاحيين، أو بدائل لأسلافهم: إن نقطة اللارجوع أضحت عادة بمثابة هجوم كلى أو جزئى على النظام السائد، فلقد دمج النموذج الجديد- وكما كان هذا الوضع دائماً- أهدافاً حيوية من أحد النماذج السابقة، بدون أن يكون مبدعوه قلقين من ذلك. إن كل النماذج زودت بأحد السابقين. لذلك فإننا نفضل النظر إلى الطبيعة الكلية للديموقراطية الليبرالية المعاصرة واتجاهاتها وأهدافها المستقبلية الممكنة، وأسباب نجاحها وفشلها، من خلال النظر إلى النماذج المتعاقبة.

لماذا هذه النماذج؟

لو اقتنعنا بفضائل النموذج المبنى، وقيمة الديموقراطية الليبرالية التى تم تحليلها، من خلال النماذج المتعاقبة السائدة، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه، لماذا الاختيار كما اخترت، أمن أجل قصر ردتنا على القرن التاسع عشر، وعدم الارتداد على الأقل حتى روسو أو جيفرسون، أو إلى الأفكار الديموقراطية التى شكلت بواسطة بوريتانية القرن السابع عشر، كما صنع ذلك من قبل الذين أرادوا التنقيب عن مصادر الديموقراطية الليبرالية؟.

ليس بالاستطاعة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعريف، لأن ذلك يستلزم فكراً غير مباشر. فباستطاعة شخص ما أن يضع تعريفاً مستقبلياً للديموقراطية الليبرالية، قيد بواسطته بعض منظرى القرن التاسع عشر وكذلك قيد بعض الديموقراطيين بما هو ضمنى وعلى هذا فلو أن واحداً حدد أساسيات الديموقراطية الليبرالية فى ثلاثة أو أربعة افتراضات – قال أنها النموذج المعبر

عـن حقـوق الأفـراد المتـساوية مـن أجـل تطويـر ذواتهم، المساواة أمام القانون، الحريات المدنية الأساسية، والسيادة الشعبية مع ضمان التصويب السياسى لكل المواطـنين- فإنـه يتجاهل افتراضات التمثيل، النظم الحزبية... الخ، لذلك فإن بعـض الأفكـار الديموقـراطية الأولى يمكـن أن توصـف باعتـبارها ديموقـراطية ليـبرالية. إن صـياغة الـتفكير الـصائب علـى شـكل افتراضـات عـن التمثيل... الخ،يـؤدى إلى أن واحداً من المحتمل أن يستبعد التصورات الأولى الشهيرة. إن تعـريف أى نمـوذج يعتمد على الأحكام القيمية على الأسس، وأن هذه الأحكام لا يمكن حمايتها بواسطة التعريف المقدم فحسب.

هـل انتهيـنا إذاً إلى عـدم القـدرة علـى الوقـوف علـى عناصـر أساسـية للاختـيار بـين وجهـات النظر المقدمة حول الديموقراطية الليبرالية؟ أنا أعتقد لا لـو أن اهتمامـنا وجه صوب المستقبل الممكن للديموقراطية الليبرالية، فيجب أن نـوجه الاهتمام صوب العلاقة بين أسس الديموقراطية والبنية التحتية للمجتمع. أن مـثل هـذه العلاقة،التـى ومـن المحـتمل أن تكـون حاسمة وجدت،ورفضت وبـشكل قاطـع مـن قبل المنظرين الحاليين للديموقراطية الليبرالية. إنها العلاقة بين الديموقراطية والنظام الطبقى.

إننـى أبغـى أن أوضـح الآن أن معظـم المـشكلات الشهيرة للديموقراطية الليبرالية الحالية أو المستقبلية ترتبت على الحقيقة المتمثلة فى أن الديموقراطية الليـبرالية صـممت مـن أجـل أن تلائـم بـرنامج الحكـومة الديموقـراطية داخـل المجتمع المنقسم طبقياً. إن هذا الدور لم يتحقق على المستوى النظرى أو العملى قـبل القـرن التاسـع عـشر، ومـن ثـم فـإن هـذه الـنماذج الأولى وهذه التخيلات الديموقراطية يجب أن ينظر إليها باعتبارها نماذجاً للديموقراطية الليبرالية.

بشائر الديموقراطية الليبرالية

١- الديموقراطية والنظام الطبقى:

إذا كان الانتباه ركز على العلاقة بين الديموقراطية والنظام الطّبقى، فإن السجل التاريخي انتهى إلى مثال جديد. ليس من الجديد بالطبع ملاحظة أن التعاليم الغربية المترتبة على الفكر السياسى منذ أفلاطون وأرسطو وصعوداً إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عرفت الديموقراطية باعتبارها مرادفة لحكم الفقير، الجاهل،والغير كفؤ، باعتبارها ثمناً للرفاهية، المواطنة، والطبقات المالكة إن الديموقراطية كما شوهدت من خلال الطبقات العليا المترتبة على المجتمعات المنقسمة طبقياً دلت على الحكم الطبقى، الحكم بواسطة الطبقة الطالحة. إنه تهديد النظام الطبقى، هو ما يتعارض مع الحرية ومع المجتمع الكهنوتى إن التعاليم الغربية الأساسية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يمكن أن نطلق عليها غير ديموقراطية، أو اللاديموقراطية.

وفى الواقع أن هذه الحقبة التى تناهز الفى عام حوت تخيلات للديموقراطية الحالية، مناصرى الديموقراطية،وبعض نماذج للديموقراطية على المستوى العملى (إنها لا تتضمن الوحدة السياسية بصورة عامة). عندما ننظر إلى هذه النظريات والتخيلات الديموقراطية، فإننا سنجدها تحوى شيئاً واحداً وبصورة عامة، ذلك الذى جعلها وبعمق جزءاً من الديموقراطية الليبرالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد صنعت من أجل أن تلائم المجتمع اللاطبقى. إنه لمن الصعوبة بمكان القول بأن معظم التفسيرات السابقة تدلل على أن الديموقراطية كانت لاطبقية، أو معبرة عن مجتمع الطبقة الاجتماعية الواحدة فحسب، إنها ليست مجرد تقنية سياسية تتناغم مع مثل هذا المجتمع إن هذه النماذج الأولى والتخيلات تعتبر ردود أفعال ضد المجتمعات المنقسمة طبقياً فى عصرهم.والبعض منها يمكن أن نطلق عليها يوتوبية، ذلك المسمى المدهش الذى أقتبس من عمل توماس مور فى القرن السابع عشر (اليوتوبيا).

لقد وضعتهم فى تناقض مذهل مع تعاليم الديموقراطية الليبرالية الآتية من القرن التاسع عشر، التى صيغت وبنيت منذ بداية المجتمع المنقسم طبقياً، وبدت من أجل أن تجعل البناء الديموقراطى منصهر فيها.

إن تصور الديموقراطية الليبرالية أضحى ممكناً عندما وجد المنظرون الليبراليون- فى البدء بعض المنظرين ثم معظمهم- الأسباب المؤدية إلى الاعتقاد بأن إنساناً واحداً أو صوتاً واحداً لن يمثل خطورة على الملكية، أو استمرارية المجتمعات الطبقية. إن أول المفكرين النسقيين الذين بحثوا عن هذا هم بنتام وجيمس مل فى القرن التاسع عشر: لقد بنوا نتيجتهم على المزج بين شيئين كما سنرى ذلك في الفصل الثاني: قام أولهما على أساس من تصورهما للإنسان (الذى صور كل البشر باعتبارهم نموذجاً للإنسان البرجوازى،واستنتجا من ذلك أن الجميع يمتلك مصلحة فى الحفاظ على قداسة الملكية)، وترتب ثانيهما على ملاحظة الاختلاف الطبيعي بين الطبقات الدنيا و العليا.

ولذلك فلقد عثرت على الخط الفاصل بين الديموقراطية اليوتوبية والديموقراطية الليبرالية من أجل أن تظهر فى بدايات القرن التاسع عشر. هذا هو السبب الذى جعلنى أعالج النظريات السابقة للقرن التاسع عشر باعتبارها بشائراً للديموقراطية الليبرالية أكثر من معالجتي لروسو أو جيفرسون أو أياً من النظريات البوريتانية السائدة فى القرن السابع عشر باعتبارها جزءاً من تعاليم الديموقراطية الليبرالية الكلاسيكية.إن ذلك لا يرجع لرغبتنا فى القول بأن التصورات السابقة للقرن التاسع عشر رفضت أو صرف النظر عنها من قبل منظرى القرن العشرين. على النقيض، فإن التصورات الأولى لم ترق لمفسرى القرن العشرين فيما أطلق عليه النموذج الثاني. ولكن ذلك لم يكن عاملاً مساعداً لهؤلاء الشراح، لأنهم أخفقوا فى ملاحظة أن افتراضات النظام الطبقى المترتبة على النظريات الأولى تعارضت مع ما يمتلكون.

لقد قلت أن أولئك الذين أبدعوا الرؤى الديموقراطية قبل القرن التاسع عشر نظروا إليها باعتبارها ملائمة أو ستصبح كذلك إما بالقضاء على الطبقية،

أو بسيادة مجتمعات الطبقة الواحدة. وقبل النظر إلى سجل ما قبل القرن التاسع عشر، فإنه من الأفضل أن نوجه الانتباه بصورة أكثر دقة صوب المقصود بالنظام الطبقي في هذا المحتوى.

لقد فهم النظام الطبقي هنا من خلال الملكية : إن النظام الطبقي مترتب على هؤلاء الذين ينقسمون في ذات العلاقات المترتبة بدورها على ملكية أو لا ملكية دنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجي. هناك ثمة تصور غير محكم للنظام الطبقي، عُرف من خلال الحديث عن الغنى والفقير، أو الغني، المتوسط، والفقير،وساد في النظرية السياسة بالقدر الذى يحب الفرد الرجوع إليه، لقد أضحى متوقعاً في النظريات الأولى (مثل نظرية أرسطو) أن معيار النظام الطبقي متضمن في امتلاك خاصية الإنتاج فحسب. وعلى الرغم من أن وجهة النظر عن النظام الطبقي، التى عرفته باعتباره متضمناً على الأقل في ملكية الإنتاج كانت معياراً هاماً لصور الحكم المختلفة فإنها تعتبر عاملاً محدداً لصور الحكومة المختلفة التي يمكن أن تحضر إلى الوجود وتمتلك القدرة على العمل، هذا التصور الذى قدم من قبل أرسطو، ميكافيللى، الجمهوريين الإنجليز في القرن السابع عشر،والفيدراليين الأمريكيين، قبل فترة طويلة من اكتشاف ماركس للصراع الطبقي باعتباره محركاً للتاريخ.

إن بعض المنظرين الغير ديموقراطيين الذين احتل النظام الطبقي مكانة محورية في تحليلاتهم(مثل هارنجتون) عنوا بالاختلاف بين الطبقات التى لم تبن فحسب على أساس من الملكية أو اللاملكية، وإنما على الأنماط المختلفة لعلاقات الملكية، مثل الأقطاعي مقابل اللاإقطاعى. ولكن المنظرين الديموقراطيين ركزوا انتباههم على التفرقة الأبسط: التفرقة بين مجتمعات ذات طبقتين، مجتمعات ذات طبقة واحدة فحسب، ومجتمعات بلا طبقات. إن بعض اليوتوبيين الأول (مثل الشيوعيين الحاليين) تصوروا المجتمع بدون ملكية فردية مترتبة على عالم الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى، لذلك لا توجد طبقات مالكة : وهذا ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع اللاطبقى. إن الفكرة المغايرة لذلك

تـوجد حيث توجد الملكية الفردية لدنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى، حيث يمـتلك كـل فرد، أو يكون فى وضع يقوده إلى امتلاك بعض الممتلكات: وهذا ما يمكـن أن نطلق عليه مجتمع الطبقة الواحدة. وأخيراً يوجد ذلك المجتمع،الذى يحوى الملكية الفردية لدنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى ولكنها ليست عامة، ولكـن مجمـوعة واحـدة مـن الناس هى التى تملك،وهذا ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع المنقسم طبقياً.

إن التفرقة التى صُنعت هنا بين اللاطبقية والطبقة الواحدة من المحتمل أن تـبدو اسـتبدادية بعـض الـشىء: فـتلك التصورات التى ما زلت أصنعها عن المجـتمع من المحتمل أنها وضعت وبشكل كاف فى اصطلاح ما. ولكن منذ أن بـدا كـلا المجـتمعين مغايـراً للآخـر وبـشكل تام،فإنـنا بحاجـة إلى مصطلحين مخـتلفين لوصفهما،وخاصـة فـى الاسـتخدام المعاصـر، حـيث نستخدم مصطلح اللاطبقـية لـيدلل علـى المجـتمع الـذى لا يحوى ملكية خاصة لعالم الإنتاج أو رأس المـال الإنتاجى،ويعـبر مـصطلح الطـبقة الواحدة عن المجتمع الذى يمتلك فيه،أو من المحتمل أن يمتلك فيه الفرد مثل هذه المصادر الإنتاجية.

نظريات ما قبل القرن التاسع عشر باعتبارها بشائر:

أسمـح لـنا الآن أن ننظـر إلى سـجل النظـرية الديموقـراطية قـبل القرن التاسـع عـشر. لقـد وجـد فى العالم القديم بعض النظريات الديموقراطية الفعالة والواضـحة عقلـياً، وتعتـبر الديموقـراطية الأثينـية التـى مجدها بركليز أعظمها جـدارة بالذكـر. ومـع ذلـك فـلا يـوجد ثمة برهان على وجود نظرية تبريريه أو ديموقراطية نزحت إلينا من هذا العصر ما زالت على قيد الحياة[٤].

من المحتمل أن نظن أن أية نظرية مثل هذه نُظر إليها باعتبارها متطلباً ديموقـراطياً حـيوياً، حيث أن قوة المواطن صُنعت بواسطة الأشخاص ولم تعتمد

---

(٤) لقد قدم أرسطو تحليلاً مختصراً للأنماط الديموقراطية الشهيرة،حيث حصر النظم مع الملكية المعتدلة المهيأة للاقتراع. لقد قاوم وبشدة من أجل بلوغ الديموقراطية التامة: إن النمط الوحيد الذى وجد فيه مميزات كان واحداً حيث امتلك أصحاب المزارع وذوى الثروة المعتدلة قوة عليا.

على العمل بواسطة الآخرين: إنها ستلتقي على الأقل مع الحقائق، كما عرفناها عن دولة المدينة الأثينية فى عصر ديموقراطيتها، التى وُصفت باعتبارها مرادفة لديموقراطية ملاك الملكية: إننا لا نعرف- لأنه لم يصل إلينا أى نُموذج نظرى- هل مثل هذا المتطلب الذى يعادل قوة مواطن الطبقة الواحدة صيغ فى قالب نظرى، ولأنمتلك المزيد من الافتراضات العقلية على أنه كان كذلك.

ليس بآستطاعة أحد أن يتصور أو يجد فى العصور الوسطى أية نظرية ديموقراطية، أو أى متطلب دستورى ديموقراطى: إن بعض الثورات الشعبية التى حدثت من وقت لآخر لم تعن بالحق الدستورى الانتخابى، ذلك لأن السلطة لم تتمركز وبشكل عام فى البناءات المنتخبة. ومع سيادة النظام الإقطاعى اعتمدت السلطة على الطبقة الاجتماعية، سواء أكانت وراثية أم مكتسبة بواسطة الحروب. على الرغم من سخط الحركات الشعبية إلا أنه لم توجد من بينها تلك التى اعتقدت فى أنه يتسنى لها بلوغ أهدافها باكتسابها للأصوات. ولم يتم البحث عن السلطة فى هذا الاتجاه أيضاً فى أمم ودول المدينة المستقلة التى وُجدت فى نهاية العصور الوسطى. وحيث كانت الأصوات كامنة وازدادت حركات العصيان ضد الواقع الاجتماعى القروسطى المتأخر، مثل ما حدث فى **Jacquerir** فى باريس (١٣٥٨)، وثورة **Ciompi** فى فلورنسا (١٣٧٨)، والثورة البيزنطية فى إنجلترا (١٣٨١)، فإن الأهداف وُجهت صوب البحث عن هدم الطبقات الاجتماعية، وفى بعض الأحيان وُجهت صوب هدم الملكية، أكثر من بحثها عن بناء سياسى ديموقراطى. لقد أرادوا إما مجتمعاً اشتراكياً لا طبقياً كما ظهر فى الرأى المنسوب إلى جون بال **John baal** عن الثورة البيزنطية الشهيرة" إن الأمور لم تسر على ما يرام فى إنجلترا، إلى الحد الذى لم يعد يوجد فيه عبيد الأرض أو الأناس المتمدينون، إننا سنراهم سواسية"(*)، أو مجتمعاً مفككاً حيث يستحوز الجميع على الملكية. لا يوجد

(*) اقتبس من: م . بير. تاريخ الاشتراكية البريطانية. لندن ١٩٢٩ . ص ٢٨.

ثمة سجل عن أن أياً من هذه الحركات أبدع نظرية نسقية ،أو امتلك مخططاً لبناء سياسي ديموقراطي.

عندما نتحرك صوب القرنين السادس عشر والسابع عشر فإننا سنعثر على نظريات ديموقراطية صريحة. لقد ظهرت ديموقراطيتان شائعتان فى إنجلترا.جعلت إحداهما من اللاطبقية غايتها، بينما جعلت الثانية من الطبقة الواحدة هدفها. إن اليوتوبيات الديموقراطية فى هذين القرنين تجسدت فى المجتمعات اللاطبيقية،والطريقة المثلى لمعرفتها تتمثل فى النظر إلى يوتوبيا مور ١٥١٦، وقانون الحرية لونستانلى ١٦٥٢. لقد تم تصورها من أجل أن تحل محل المجتمعات المنقسمة طبقياً: لقد شيدها مؤلفوها لشجب كل الأنساق الطبقية فيما يتعلق بالسلطة. عرفوا الأساس الذى بُنى عليه الظلم الطبقى والاستغلال المترتب على قانون الملكية الخاصة. لقد استبدلوا به الملكية العامة والعمل المشاع. إن هذه التخيلات الحديثة المبكرة للديموقراطية تعتبر تصورات عن المساواة الحيوية، المجتمع العادل، وافتراضات حول برنامج الحكومة. إن مثل هذا المجتمع ينبغى ألا يكون طبقياً، ومن أجل أن يكون كذلك يجب أن يتجرد من الملكية الخاصة.

إن ديموقراطية القرن السابع عشر الأخرى السائدة، تدفقت فى قنوات سياسية، لم تكن قصراً على القنوات الدينية، ولم تكن أقل إدراكاً للنظام الطبقى. لقد سادت البوريتانية الإنجليزية فى هذا العصر مع الأفكار الديموقراطية. على الرغم من أن هذا كان نتيجة للخلافات حول الحكومة الكنسية،وأضحى فعالاً فى هذا العالم (خاصة فى أوقات الحروب) إلا أنهم أسقطوه داخل الأفكار حول الحكومة المدنية، وخاصة فى عصر الحروب المدنية والكومنولث لولا وجود أمثال هؤلاء اليوتوبيين الصارمين مثل ونستانلى،لقلنا أن الجماعات والحركات التى يمكن أن نحكم على فكرها السياسى بأنه نتاج للبيوريتانية الديموقراطية لا تعتبر ديموقراطية سياسية. إنهم لم يبحثوا عن السيادة الشعبية التامة، أو الحق الديموقراطى التام.

إن المشيخيين[*] والأحرار أصروا على كفاءة الملكية باعتبارها حقاً يوجد ثمة خلاف حول وضع ثمة حركة سياسية أساسية أخرى وهم أنصار المساواة، الذين كانوا أقوياء لبضعة أعوام أثناء الحروب المدنية.لقد أوضحت فى كل مكان[6]. أن أنصار المساواة باعبتارهم حركة منظمة تحدثوا فى بيانات رسمية محددة، نزعوا إلى التأكيد على أن هذا الحق حوى الأجراء وآخذى الصدقات. ولقد أوضح بعض التاريخيين[7]. أن أنصار المساواة لم يوجد بينهم ثمة إجماع فيما يتعلق بكتاباتهم وأفعالهم الفردية، ومع ذلك فإن البعض منهم كان ديموقراطياً بكل ما فى الكلمة من معنى.لو نُظر إلى ذلك باعتباره تفسيراً ممكناً للأفكار العامة لبعض أنصار المساواة، فإن ذلك يجعلنا نتساءل عن أى بناء طبقى آمنوا به باعتباره خلق مع الديموقراطية التى أرادوها، أو باعتباره متطلباً ضرورياً للديموقراطية التى بحثوا عنها؟ إن الإجابة واضحة.فلقد نظر أنصار المساواة حولهم، حيث النظام الطبقى، الذى خول لملاك الأراضى والرأسماليين السيطرة على صغار الملاك واستغلالهم، واتخذوا موقفاً مناهضاً لكل الاختلافات الطبقية. لقد شاهد دعاة المساواة المتحمسين [8]. مؤامرة النظام الطبقى على بنى الإنسان المترتبة على الثروة والطبقة الاجتماعية،وأرادوا القضاء عليها إن الأنموذج الأمثل الذى بحث عنه أنصار المساواة بشكل عام تمثل فى ذلك المجتمع الذى حظى فيه كل الناس بقدر كاف من الملكية من أجل أن يعملوا باعتبارهم منتجين مستقلين ذاتياً، وحيث لا يحتكر أحد ميزة الملكية التى تخول له أن يكون بمثابة طبقة مستغلة. وباختصار فإن أنصار المساواة،

(*) صفة لكنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون يتمتعون جميعاً بمنزلة متساوية.

(6) النظرية السياسية للملكية الفردية. أكسفورد. ١٩٦٢. *الفصل الثالث*. والنظرية الديموقراطية: تحليلات حول إمكانية استردادها. أكسفورد. ١٩٦٣. التحليل الثانى عشر.

(7) كيث توماس. المساواتيون والحق الدستورى فى: الانقطاع: *البحث عن الاستقرار* ١٦٤٠ - ١٦٦٠. إعداد: ج.ى. ايلمر. فى: كرستوفر هيل: العالم تحرك صوب الأسوأ. لندن ١٩٧٢. ص ص ٩٤، ٩٧.

(8) ى. ج. هؤلاء الذين يتم الاستشهاد بهم فى *النظرية السياسية للملكية الفردية*. ص ص ١٥٤ - ١٥٦.

سواء بلغوا أو لم يبلغوا الديموقراطية بشكل تام، فإنهم آمنوا بأن الأنموذج يتمثل فـى مجـتمع الطـبقة الـواحدة. وفيما يتعلق بالمجتمع فلقد امتلك أنصار المساواة وجهـة النظـر التاريخـية ذاتها التى امتلكها روسو منذ قرن خلى. لقد أقروا أن الفـساد يتأتـى مع الملكية الخاصة المستغلة. إن الملكية الخاصة الصغيرة بالنسبة للمنـتجين الأحـرار تعتـبر حقـاً طبيعياً، أما الملكية الخاصة التى لا حدود لها، التى تخول لملاكها استغلال الآخرين فتتناقض مع الحق الطبيعى.

وعـندما نصل إلى القرن الثامن عشر فإننا نجد بعض النظريات الحيوية لـيس العديـد– التـى أطلـق علـيها ديموقـراطية.إنـنا سـنأخذ روسـو وجيفرسـون باعتـبارهما دلـيلين أساسـيين علـى ديموقراطية القرن الثامن عشر: إن أفكارهما هـى الأكثـر تأثيراً فى وقتنا ا لمعاصر والأكثر نفاذاً إليه من أية نظرية أخرى من نظريات هذا القرن[٩] والأكثر من هذا فإن مواقف كل منهما اختلفت فى جوانب أخـرى، إن كـلاً مـنهما بحـث عـن ذلـك المجـتمع الـذى يملك فيه كل فرد أو باسـتطاعته أن يملـك قـدراً كافـياً مـن الملكـية من أجل أن يؤثر فيه أو يتوافق معـه، مجـتمع المنـتجين الأحـرار (الفلاحين والمزارعين والحرفيين)، ليس ذلك المجـتمع المنقسم إلى الأجراء التابعين من ناحية، وملاك الأراضى ورأس المال من الناحية الأخرى.

إن موقف روسو واضح. فالملكية الخاصة حق فردى مقدس[١٠]. لقد أوضح روسـو وبقـوة فـى مقالـه عـن أصـول اللامساواة ١٧٥٥ أن الملكية المطلقة كانت مـصدراً متواصـلاً للاسـتبداد واللاحـرية: إن الحـق المحـدد وحـده هـو مـا بُرر أخلاقـياً. لقـد أكـد علـى مـوقفه هـذا فـى العقد الاجتماعى (١٧٦٢) إن الملكية

---

(٩) كيث توماس. المساواتيون والحق الدستورى. فى الانقطاع " البحث عن الاستقرار" كما ورد فى كرستوفر هل: العالم تحرك صوب الأسوا.

(١٠) .. إن حق الملكية هو أكثر الحقوق الإنسانية تقدسياً، وأكثر أهمية من الحرية ذاتها فى بعض الجوانب... الملكية هى الأساس الحقيقى للمجتمع المدنى. محاضرة عن الاقتصاد السياسى ١٧٥٨. فى العقد الاجتماعى ومحادثاته (ترجمة . ج. د. هـ كول) مكتبة كل إنسان، ١٩٣٧، ص ٢٧١.

الأولى، الملكية المترتبة على المعانى الأصلية لإبداع معانى الحياة تجسدت فى امتلاك الأراضى. لقد حُدد هذا الحق فى طريقتين: يجب على الإنسان أن يشغل باحتياجاته اللازمة لوجوده، ومن ثم يجب أن تكتسب الملكية بواسطة العمل والتهذيب[11]. لذلك وجد روسو الأسس فى الحق الطبيعى،ومن ثم أصر على الملكية المحددة.

لقد كان بحاجة إلى حق الملكية المحددة لسبب آخر قدمه بوضوح: إن مثل هذا الحق المحدد وحده هو ما توافق مع سيادة الإرادة العامة. إن المجتمع الديموقراطى الحقيقى، هو ذلك المجتمع الذى حكم بواسطة الإرادة العامة،ويتطلب المساواة فى الملكية حيث لا يمتلك مواطناً ما ثروة طائلة تخول له شراء الآخر، ولا يوجد ذلك الفقير المعدم الذى يندفع لبيع نفسه[12]. إن الإشارة إلى بيع وشراء الأشخاص لا تعبر عن العبودية،ذلك لأن هذا المبدأ يبدو باعتباره حكماً عاماً على المواطنين،والإنسان الحر: لذلك فإنه من المحتمل أن يكون تحريماً لبيع وشراء الجانب الحر من العمل.وتارة أخرى، فإن القوانيين تُستخدم من أجل هؤلاء الذين يملكون،وتعتبر ضارة بالنسبة لمن لا يملكون شيئاً: لذلك فإن البناء الاجتماعى يكون مفيداً فحسب عندما يمتلك الجميع شيئاً ما، ولا يوجد من يمتلك المزيد[13].

إن فكر روسو المتطلب مثل هذه المساواة بدا واضحاً وبدرجة كافية. لقد ترتب وبشكل مباشر على تصوره لسيادة الإرادة العامة.

ونظراً لأن الاختلافات المترتبة على الملكية قسمت الناس إلى طبقات ذات مصالح متعارضة.فإن الناس حُكموا بواسطة المصالح الطبقية، التى ترتب عليها انهيار وحدة المجتمع،والمصالح العامة،لذلك فإنهم سيصبحون عاجزين عن إدراك الإرادة العامة من أجل بلوغ الخير العام. إن تخيل الإرادة العامة

---

(11) الكتاب الأول. الفصل التاسع. المرجع السابق. ص ٢٠.

(12) الكتاب الأول. الفصل التاسع. فى المرجع السابق. ص ٢٠.

(13) الكتاب الأول. الفصل التاسع. المرجع السابق. ص ٢٢.

استلزم مجتمعاً ذا طبقة واحدة مترتب على الملكيات العامة. إن مثل هذا المجتمع يظهر إلى الوجود من خلال الفعل الحكومي، إنه يعتبر أحد اللالات الهامة للحكومة من أجل منع اللامساواة المترتبة على الثروات. إن ذلك لا يتم بانتزاع الثروات من ملاكها،ولكن بحرمان كل الناس من المعانى المترتبة على تكديسها، لا من خلال بناء المستشفيات للفقير، ولكن بحماية المواطنيين من أن يصبحوا فقراء[١٤].

وعندما نتحول صوب أول نظرى أمريكى قدم فكرة جديرة بالاهتمام عن الديموقراطية فإننا نجد برهاناً بسيطاً وفكراً أقل نسقية.لقد اعتبر جيفرسون الإنسان العام جديراً بالثقة لمدى غير معتاد بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة التاليين.إنه لتشاؤم غير ملائم أن نفكر فى أن ذلك يرجع لافتقاده إلى الإغراءات التى قدمت بواسطة الفنيات الحديثة المترتبة على العلاقات العامة الرئياسية. وعلى أية حال، فإنه جعل ذلك واضحاً، فى كل من أفكاره العامة وخطاباته الخاصة،حيث إن ثقته فى الناس كانت ثقة فى العامل المستقل، الذى نظر إليه باعتباره العمود الفقرى، وأمل أن يظل كذلك فى المجتمع الأمريكى.

وفى أهم أعماله المطبوعة" مقالات عن فرجينيا (١٧٩١)، يوضح أن تقييمه المفضل للطبيعة الإنسانية اقتصر على أولئك الذين امتلكوا استقلالاً اقتصادياً فعلياً" إن الثقة تولد التبعية والفساد وتخنق بذرة الفضيلة،وتعد بمثابة الأدوات الملائمة لمخططات الطموح.. وبلغة عامة فإن افتراض أن مجموع مواطنى الطبقات الأخرى الذين ولدوا فى أى مجتمع يتجسد فى مزارعيها، يعتبر افتراضاً عن فساد الأجزاء السليمة، ومقياس كاف يقيس درجة فسادهم... إن

---

(١٤) محاضرة عن الاقتصاد السياسى. فى المرجع السابق. ص ٢٦٧.

مواطنى المدن العظمى يميلون إلى افتراض الحكومة الخالصة باعتبارها مصادراً تعمل من أجل تقوية البناء الاجتماعى"[١٥].

إن ذات المبدأ عبر عنه فى خطاب لجون آدمز عام ١٨١٣ : لوّ خول للإنسان الاختيار الآن فإنه من المحتمل أن يختار ملكية الأرض ليعمل من أجل ذاته،أو أن تفضيل اختيار أية صناعة أخرى يتطلب مثل هذا التعويض لا ليمنحه الوجود فحسب وإنما ليكون أداته للقضاء على كد العصر القديم. إن كل واحد وبواسطة ملكيته أو موقفه الذى يفضله ينغمس فى ذلك الافتراض المتمثل فى القانون أو الأمر. إن بعض الرجال يستبقون لأنفسهم على نحو مفيد وآمن السيطرة على جهودهم العامة، وقبول الحرية، التى إذا ما قدر لها أن تقع بين يدى غوغاء المدن الأوربية فستصبح فساداً مدمراً،وستصبح مرادفة لهدم كل شىء خاص كان أم عام[١٦].

إن ديموقراطية جيفرسون استلزمت ذلك المجتمع الذى يتمتع فيه كل فرد بالاستقلال الاقتصادى.

وفيما يتعلق بفكره عن الموقف الأمريكى،فإنه لم يقرر أن كل فرد يجب أن يكون عاملاً ومالكاً، ولكن أقر أنه باستطاعة كل فرد أن يصبح واحداً إذا ما رغب فى ذلك فحسب .إنه لم يمتلك ثمة اعتراض على العامل، ذلك لأنه مع الاعتراف بحرية امتلاك الأرض فإن الأجراء أضحوا يتمتعون بحرية مرادفة لحرية المزارعين. كما أنه لم يقدم ثمة اعتراض على بعض الناس أمثال أولئك الذين امتلكوا أوضاعاً مميزة، وأوضح أن كل فرد امتلك فحسب أو باستطاعته أن يمتلك وضعاً صغيراً كافياً من أجل أن يجعله حراً. وفى النتائج التى شاهدها جيفرسون سائدة فى أمريكا،وأوضح أنها متطلب أساسى للديموقراطية فى أى مكان أقر بوجوب عدم وجود أى انقسام طبقى.

---

(١٥) ملاحظات عن فرجينا. فى: سول.ك. جيفرسون الكامل. نيويورك. ١٩٤٣. ص ص ٦٧٨– ٦٧٩.

(١٦) المرجع السابق. ص ص ٢١٨٥– ٢٨٦.

وعلـى هذا فإن المتطلب الأساسى للديموقراطية عند جيفرسون مثله مثل روسو، تمثل فى وجوب وجود مجتمع الطبقة الواحدة.

مـن المحتمل وجود ثمة اعتراض يتمثل فى أن مثل هذا المجتمع الذى أقـره كـتاب الديموقـراطية فـى بـدايات القرن التاسع عشر لم يكن بعد كل هذا مجـتمع طـبقة واحـدة، ذلـك لأنه من المحتمل أن يظل تاركاً النساء باعتبارهن طـبقة واحدة،ليس باستطاعتها القدرة على أن تجعل ملكية الخاصية الإنتاجية مـن حقـوقها. والأكثـر مـن هـذا كما نرى تمثل فى أن وجهـة النظر التى تبناها أعداء الديموقراطية فيما يتعلق بالمجتمع المنقسم طبقياً تمثلت فى القول بأن أية طبقة اجتماعـية بـدون الملكـية الإنتاجية كانـت معتمدة على تلك الطبقة التى تمـتلك هـذه الخاصـية وتابعـة لهـا. ومن المحتمل أنه من الأفضل أن نوضح أن النساء اللاتى كن فى هذا الوضع، والكتاب الديموقراطيين الأوائل لم يكونوا من الوضـوح بمكـان حتى يتسنى لهم أخذ موقف ضد هذه الطبقة: لقد اعتقد روسو أن النـساء تطلعـن إلى أن يـصبحن مـستقلين. فهـل يعنـى ذلـك أن أمثال هؤلاء الكـتاب لم يؤمـنوا بما يطلق عليه المجتمع المنقسم طبقياً؟ . أنا أعتقد لا . ذلك لأنـه بـدءاً مـن القـرن التاسـع عـشر لم تـبد النـساء باعتـبارهن أعضاء متممات للمجـتمع. لقـد كـن فـى المجـتمع المدنـى ولـيس قبله. من أجل توضيح السمة الاجتماعية لأية طبقة اجتماعية حتى يتسنى النظر إليها باعتبارها كذلك فنادراً ما يتم اللجوء إلى ما هو نظرى. إن ديموقراطية القرن الثامن عشر باستطاعتها أن تعـتقد فـى مجـتمع الطـبقة الـواحدة الـذى يحـوى النـساء مـثلما اعـتقدت الديموقراطية اليونانية القديمة فى وجود المجتمع الطبقى مشتملاً على العبيد. كما أنه ليس بالاستطاعة الحديث عن النساء باعتبارهن طبقة اجتماعية بالمعنى الكلى لهذه الكلمة. وفى الواقع أن عدم قدرة النساء على امتلاك هذه الخاصية يجعلـهن يلتقين مع تعريفنا المبدئى للطبقة الاجتماعية. وفيما هو أعمق من ذلك فلقـد وصـفن باعتبارهن تابعين ومُستغلين،ومن ثم أهلوا لذلك التصور السائد عن الطـبقة الاجتماعية باعتبارها علاقة مستغل ومستَغل. ومع ذلك فهناك اختلاف

عظيم بين طريقة استغلالهن والطريقة التى استغلت بواسطتها الطبقة العاملة الغير مالكة (تلك التى بدت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر باعتبارها لا تمثل عضواً فعالاً فى المجتمع المدنى) [١٧].إن الاختلاف وفق ما أعتقد بدا أكثر أهمية من أن نجعله غير ملائم لوصف المرأة باعتبارها طبقة اجتماعية.

وعن القرن السابع عشر فلقد استبدل بالعلاقات الإقطاعية أو أية علاقات أخرى مشروعة علاقة السوق الرأسمالى باعتبارها معانى ينتفع الملاك من خلالها بعمل أولئك الذين لا يملكون، لقد فُهم أن النسق الوحيد المباح من أجل هذه المنفعة تمثل فى العلاقة بين الأجراء وملاك رأس المال الذين وظفوهم. لقد أضحت علاقة الأجر، علاقة السوق الصارمة معيار الطبقة الاجتماعية. وفى القرن الثامن عشر، عندما اشترط روسو وجيفرسون مجتمع الطبقة الواحدة، ولفترة زمنية بعد ذلك، لم تعتبر المرأة ممثلة لطبقة اجتماعية وفق هذا المعيار. لقد كانوا فى الواقع مُستغلين بواسطة المجتمع الذكرى المهيمن، الذى جعل غالبيتهن بمثابة دلالة لإعادة بناء قوى الإنتاج دون أن يضع فى الاعتبار وجودهن. لقد وجُدن لفعل ذلك بواسطة النظم المشروعة المماثلة للنظام الإقطاعى (أو علاقات العبيد)،إن المرأة بناء على ذلك لم تكن طبقة اجتماعية وليس باستطاعتها أن تصبح كذلك. إن الكتاب الذين نددوا بالمجتمع الطبقى، وفى ذات اللحظة لم يقروا بالمرأة باعتبارها طبقة اجتماعية،اشترطوا وبصدق وجوب وجود المجتمع اللاطبقى. إننى أعتقد أننا مازلنا مؤهلين من أجل أن نشير إلى المنظرين الديموقراطيين السابقين للقرن التاسع عشر باعتبارهم مدافعين عن المجتمع ذو الطبقة الواحدة،أو المجتمع اللاطبقى.

إننى آمل أن يكون ذلك العرض المختصر للأمثلة الديموقراطية السابقة للقرن التاسع عشر كافياً من أجل إيضاح أنها جميعاً إشارات إما إلى المجتمع اللاطبقى أو مجتمع الطبقة الواحدة . وهذا ما حدا بى إلى الاعتقاد أن كل

---

[١٧] س. ف. النظرية السياسية للملكية الفردية. ص ص ٢٢١– ٢٢٩.

النظريات الديموقراطية السابقة للقرن التاسع عشر تعتبر أفضل رسالة عن الحياة خارج تعاليم الديموقراطية الليبرالية. ومن أجل أن ننغمس داخل هذه التعاليم فيجب أن تصبح النظرية ديموقراطية وليبرالية. ولكن ما هو معتاد، وأعتقد أنه صحيح أشار إلى التعاليم الليبرالية بدءاً من لوك ومروراً بالموسوعات، التى تمتلك من البداية تصوراً عن حريات السوق المترتبة على المجتمع الرأسمالى.

إن النموذج الذى يجب أن يحتذى واضح وبشكل تام. إن ليبرالى القرنين السابع عشر والثامن عشر، الذين لم يكونوا ديموقراطيين (من لوك وحتى بيرك) تصوروا وبشكل تام علاقات السوق الرأسمالى. لذلك فماذا قدمت ليبرالية القرن التاسع عشر الأولى، التى تبدو وبقوة فى حالتى بنتام وجيمس مل، هذا ما سنشاهده فى الفصل الثانى، وعن منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كما سنرى فى الفصل الثالث، فإن مفكرى الديموقراطية الليبرالية حاولوا المزج بين التصور المترتب على مجتمع السوق الرأسمالى والوضع الأخلاقى الإنسانى. إن ذلك سيبدع نموذجاً للديموقراطية، مختلفاً عما قدمه بنتام ولكنه جدير بالذكر ، ومازال محتوياً على تصور مجتمع السوق. منذ أن أضحت الليبرالية عنصراً أساسياً للديموقراطية الليبرالية فإنها تحوى تصوراً مناسباً وبشكل مستمر مترتباً على العلاقات الرأسمالية ومترتبا أيضا على المجتمع المنقسم طبقياً، لقد بدت ملائمة،ذلك لأن كل النظريات الديموقراطية السابقة للقرن التاسع عشر رفضت المجتمع المنقسم طبقياً، لذلك يجب أن توضع خارج اصطلاح الديموقراطية الليبرالية. لقد بدت باعتبارها نماذجاً ديموقراطية صنعت يدوياً، لذلك فإنها تعتبر بشائراً للديموقراطية الليبرالية. لو أن مثل هذا الاعتقاد ظل ولبرهة من الزمن تقسيماً غريباً، فإننى لن أصر عليه. إن الشىء الهام لا يتمثل فى التصنيف، وإنما فى الإقرار بأن افتراضات السوق عن طبيعة الإنسان والمجتمع اخترقت وبعمق نظرية الديموقراطية الليبرالية من المحتمل أن يتعجب القارئ من أن هذه الميادين التى

قدمت لمثل هذا التصنيف لا تقود المؤلف إلى افتراض أن الديموقراطية الليبرالية يجب أن تؤمن وبشكل دائم بمجتمع السوق الرأسمالى وانقسامه الطبقى. لو أن الليبرالية ظلت مؤمنة بهذا المعنى أو على الأقل تحويه، فهل ستظل مُستخدمة بهذا المعنى فحسب؟ ألا يعنى ذلك أنها تتناقض مع ذاتها- كما سأوضح ذلك فى الفصل الخامس- وخاصة مع افتراضات النظرية الديموقراطية التى هجرت افتراضات السوق، وحولتها إلى تساؤل داخل النموذج المستقبلى الممكن للديموقراطية الليبرالية؟ إننى لا أعتقد أن أياً من هذه التساؤلات قد أجيب عليه بشكل إيجابى. يجب أن أوضح أن مصطلح الليبرالية أثناء القرن التقويمى للديموقراطية الليبرالية عبر عن التصور المترتب على مجتمع السوق الرأسمالى، ولم يشر إلى أى شىء علاوة على ذلك إن الليبرالية عبرت عادة عن تحرر الفرد من ذلك القيد العتيق المترتب على القوانين المثبتة. ولقد تُخيلت الليبرالية مع الأيام باعتبارها مرادفة للديموقراطية الليبرالية، لقد أضحى ذلك غاية من أجل تحرير كل الأفراد وبشكل متساو، تحريرهم من أجل استخدام وتطوير خصائصهم الأخلاقية بشكل تام. ومع وجود الندرة المترتبة على ما هو اقتصادى، ظلت النظرة للديموقراطية الليبرالية باعتبارها الطريق الوحيد لبلوغ هذه الغاية من خلال القوة الإنتاجية المترتبة على رأسمالية العمل الحر. سواء أكان هذا الطريق فى الواقع هو الوحيد لبلوغ هذه الغاية- الأمر الذى كان موضعاً للشك فى بدايات القرن العشرين- فإنه لا يوجد ثمة شك فى أن الديموقراطية الليبرالية السائدة تبدو كذلك. لقد أرادوا خلق ذلك الارتباط بين السوق الرأسمالى وأهداف الديموقراطية الليبرالية إن هذا الارتباط لا يبدو ضرورياً الآن لأننا نمتلك مستوى تكنولوجياً لبلوغ العملية الإنتاجية الذى يجعل من الممكن تحقيق حياة خيرة لكل فرد بدون الاعتماد على البواعث الرأسمالية. إن مثل هذا الافتراض من الممكن أن يتغير. ولكن لو فنى، فلا يوجد ثمة مجال للحديث عن أى نموذج جديد للمجتمع الديموقراطى، ولا توجد ثمة وجهة نظر فيما يتعلق بإيضاح مثل هذا النموذج تحت مسمى الليبرالية أو أى مسمى

آخـر. ولو أن هذا الافتراض زادت سعته فإن الارتباط الضرورى الشهير سيصبح أقـل ضرورة، ومن المحتمل أن يوضع النموذج الجديد الذى لم يبن على أساس مجتمع السوق الرأسمالى تحت عنوان الديموقراطية الليبرالية.

إننى سأطرح للنقاش فى الفصل التالى ثلاثة نماذج متعاقبة للديموقراطية الليبرالية ،التـى قـيل أنهـا سادت منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن، وسأوضح افتراضات النموذج الرابع. إننى أطلق على النموذج الأول الديموقراطية الوقائـية: ويعـبر عـن حالـة لنظام حكم ديموقراطى يحوى من حيث المبدأ ثمة شىء يحمـى المحكـوم مـن بطش الحاكم. أما الثانى فيطلق عليه الديموقراطية الـتطورية: الـذى يـبدو فـى قالـب أخلاقـى، حـيث تبدو الديموقراطية مرادفة للـتطور الذاتى الفردى. أما الثالث فهو ما يطلق عليه ديموقراطية التوازن: ذلك النموذج الذى هجر الهدف الأخلاقى، حيث أثبتت التجربة فى هذا الميدان أن الديموقـراطية الـتطورية غـير واقعية . لقد قدم المنظرين التوازنيين وصفاً وتبريراً للديموقـراطية باعتـبارها مـرادفة للتـنافس بين الصفوة، التى تنتج التوازن بدون مشاركة شعبية ،وهذا هو النموذج السائد حالياً.إن عدم ملاءمتها أضحت حاضرة وبـشكل قـوى، وإن إ مكانـية أن نستبدل بها المزيد من المشاركة أضحت الغاية الفعلـية. لـذلك فـإن هـذه الدراسـة ستمـضى لإيـضاح افتراضات النموذج الرابع ومشكلاته ، ديموقراطية المشاركة.



الفصل الثانى

الديموقراطية الوقائية

التغير فى التعاليم الديموقراطية:

مهما كان الاعتقاد فيما يتعلق بمخططات تينيسون عن الحرية وانتشارها من رئيس إلى رئيس، فمن الواضح أنها لا تعبر عن الطريق الذى وصلنا من خلاله لديموقراطيتنا الليبرالية الحالية. إنه لحقيقى أن امتياز الديموقراطيات الليبرالية الحالية حضر وبصورة عامة على مراحل،بدءاً من أهلية الملكية المقيدة، مروراً بالنجاحات المختلفة لانتخابات الرجال فى الأقطار المختلفة،وإحتوائها أخيراً على التصويت النسائى. لقد رسخت أسس وأيديولوجية الليبرالية قبل انتشار هذا الامتياز إن التصورات الوحيدة الواضحة لهذا الحكم تمثلت فى اللاتصورات.

لقد امتلكت بعض الأقطار الأوربية، وليس فرنسا فحسب، ذلك الامتياز الذى حظى به الرجال قبل أن يوطد مجتمع السوق الليبرالى ذاته فيها بشكل كلى.ولكن منذ أن انتخبت الجمعيات التشريعية بواسطة هذا الامتياز فإنها لم تمتلك سلطة لصنع أو عدم صنع الحكومات، لذلك فإن النظم لم تعتبر ديموقراطية. إن مدى اعتبار الامتياز مقياساً للحكومة الديموقراطية يتوقف على اختبار إمكانية أن يصنع هذا الامتياز الحكومة أو لا يصنعها.لذلك فإنه من المحتمل أن نقول أن الحركة من أجل بلوغ الامتياز الديموقراطى التام تمت وبشكل تدريجى فى أى مكان، وأن تصور الديموقراطية الذى يجسده هذا الامتياز اختلف وبشكل جذرى عن أى من الرؤى المبكرة للديموقراطية.

من هذا المنطلق يمكن القول بوجود تغير واسع فى التحول من ما قبل الليبرالية إلى الديموقراطية الليبرالية.إن البداية الفعلية فى القرن التاسع عشر صنعت من أساس مختلف، فالتصورات الأولى للديموقراطية وكما رأيناها رفضت الانقسام الطبقى، معتقدة فى تجاوزه أو آملة فى ذلك،وموضحة أيضاً أنها فى بعض الأماكن– جنيف روسو أو أمريكا جيفرسون– تجاوزتها بالفعل. وعلى طرفى نقيض من ذلك فلقد تصورت الديموقراطية الليبرالية الانقسام الطبقى،وبنيت على أساسه.

لقد أضحى أول صناع الديموقراطية الليبرالية بمثابة المدافعين عنها من خلال سلسلة فكرية بدأت من افتراضات مجتمع السوق الرأسمالى وقوانين الاقتصاد السياسي الكلاسيكى. لقد وهبتهم نموذجاً للإنسان (باعتباره مفسراً لمنافعه) ونموذجاً للمجتمع (باعتباره مزيجاً من الأفراد والمصالح المتصارعة). لقد استنتجوا من خلال هذه النماذج مبدأ أخلاقيا واحداً وهو الحاجة إلى الحكومة ، والدلالات المرغوب فيها بالنسبة للحكومة ،وأيضاً النظام المرغوب فيه لاختيار وصنع الحكومات

ومن أجل أن نرى كيف انغمست نماذجهم عن الإنسان والمجتمع بعمق فى نظريتهم العامة .وأيضاً داخل نموذجهم عن الديموقراطية الليبرالية ، باعتباره الصورة المثلى للحكومة ،فإننا سننظر وبصورة أكثر انغلاقاً مما هو معتاد لاثنين من النسقيين والمناصرين الأول للديموقراطية الليبرالية وهما جيرمى بنتام وجيمس مل[1]. من المحتمل إننا سنبدأ مع بنتام المؤسس الحقيقى للنظرية التى عرفت بالنفعية ،ووجدت عند جيمس مل، الذى عرض التصور النفعى بصورة أكثر وضوحاً من بنتام، حيث بدت تحفظاته والتباساته مختلفة عن بنتام. لقد كان جيمس مل تابعاً مخلصاً لبنتام، وكاتباً أكثر من تابع، لذلك قدم النظرية البنتامية بصورة أعمق مما قدمها عليه مؤسسها ذاته وبمضى الوقت جعل بنتام من التساؤل عن أفضل صورة للحكومة محور اهتمامه .هذا وقد قدمت أفكارهما

---

[1] من الممكن رؤية أنموذج مل فى مقالته الشهيرة التى قدمها عام ١٨٢٠ ،ومن الممكن التاريخ لبنتام منذ عام ١٨٢٠ أو عام ١٨١٨ عندما قدم ستة وعشرين حلاً لإصلاح البرلمانى التى أفسحت المجال للحق الدستورى المتمثل فى أن كل الأفراد الذين يتمون للحس الذكرى، والعصر الناضج، وصوت العقل سوف.. يقيمون اما كأصحاب بيوت أو مقاسمينك المسكن داخل مقاطعة يطلق عليهم فيها أنهم مهيأون للاقتراع. والبعض الآخر امتلك الحق المتساوى فى الاقتراع مبكراً أحياناً. ويعتبر كلاً من جون ميجور فيما كتب عام ١٧٧٦ تحت عنوان حقق اختيارك،وما قدمه كوبييت فى سجله السياسى جديراً بالذكر. ومع ذلك فلا يمكننا القول بان أيا منهما قدم نموذجاً عقلياً تاماً، أو مباينا نظرية: لقد عنيا بالحقوق الطبيعية لحرية الإنسان الإنجليزى (قبل أن يتحطم هذا الامتياز على يد هنرى الثامن) كما أنهما لم يكونا قلقين بشأن البناء الطبقى أو دلالة الطبقة العاملة الصناعية الجديدة

فـى تطابق، على الرغم من أن كلاً منهما كان فى صدام مع الآخر، لذلك فليس من العدل أن ننظر إليهما باعتبارهما نسيجاً واحداً.

يجب أن يُقال أن الديموقراطية مع بنتام ومل بدأت بداية فقيرة إن هذا لا يعنـى أنهمـا منظـران غير أكفاء بل على النقيض من ذلك، فلقد اشتهر بنتام باعتـباره مفكـراً، كمـا أن أعظـم المذاهب تأثيراً على الإنجليز فى القرن التاسع عـشر اقـترن بـه. إن النظرية النفعية العامة، التى استنتج كلاهما منها الحاجة للامتـياز الديموقراطـى أوضحت أن كلاً منهما مشروع فعال وبشكل حيوى. لقد كانت كلاهما، وهذه كانت المشكلة.

إننى سأقترح أنها كانت مزيجاً من المبدأ الأخلاقى المتمثل فى المساواة، ونموذج إنسان ومجتمع السوق التنافسى. الذى تطلب وبشكل منطقى أن يلتقى كـلا المفكـرين مـن أجـل الامتـياز الديموقراطى، إنهما يصنعان ذلك بغموض أو بتحفظات.

الأساس النفعى:

إن النظـرية العامـة كانـت واضحة وبقدر كاف. إن المعيار الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه وبشكل عقلى فيما يتعلق بالخير الاجتماعى تمثل فى السعادة القـصوى لأكـبر عـدد ممكن من الأعضاء. ولقد عُرفت السعادة باعتبارها مرادفة لجهد الفرد من أجل أن يحقق رغبته.

ومن أجل أن تتحقق هذه السعادة للمجتمع بصورة عامة فيجب أن يبدو كـل الأفـراد باعتـبارهم واحداً ترى أى شىء من الممكن أن يكون أكثر مشروعية من هذا المبدأ الأخلاقى الأساسى؟

لقـد حـوت المبادئ السياسية المؤكدة. إن كل فرد وبفعل طبيعته يبحث عـن الحـد الأقـصى من بلوغ رغباته بدون عوائق. وعلى الرغم من أن بنتام صاغ سلسلة طويلة من الرغبات، مشتملة على الرغبات الغير مادية، إلا أنه أوضح أن امـتلاك الخـيرات الماديـة يعتـبر مبدأ أساسيا من أجل بلوغ الرغبات الأخرى، لأنهـا بمفـردها هى ما يمكن النظر إليه باعتباره رغبة ينشدها الجميع. إن كل

زيادة في الثروة يستتبعها زيادة في السعادة[2]. إن كل قدر من الثروة يستتبع قدرا من السعادة. وتارة أخرى فالمال وسيلة لإشباع الرغبات. إن أولئك الذين لم يقبلوا صحة هذه الأداة يجب أن يعثروا على أخرى تكون أكثر دقة، أو يزيد أو ينقص في وداع السياسات والأخلاقيات[3].

لذلك فالكل يبحث عن الحد الأقصى من امتلاك الثروة بدون قيد. إن طريق أي فرد من أجل تحقيق هذا يتمثل في الاستحواذ على سلطة تفوق الآخرين. إن الارتباط بين الثروة والسلطة أكثر انغلاقاً وخصوصية. لذلك أوضح أن التقليل من أزمتهم، حتى ولو على مستوى التخيل، يعتبر حدثا مترتباً على صعوبة صغرى[4]. إن كل منهم يعتبر وسيلة للإنتاج مع ارتباطه بالآخر. وتارة أخرى تعتبر الموجودات البشرية أقوى الوسائل بالنسبة للعملية الإنتاجية، ويصبح كل فرد قلق فيما يتعلق بتوظيف خدمات أنداده في مضاعفة رفاهيته، كما أن المساواة السائدة تبغض الخضوع[5]

لقد كان جيمس مل أكثر صراحة. فكتب عام ١٨٢٠ في مقالته عن الحكومة: " إن أحد الموجودات الإنسانية يرغب في أن يذيب الشخص وملكيته فيما هو ثانوى من أجل رغباته، ومع ذلك فإن فقدان الرغبة التي من المحتمل أن تكون فرصة ملائمة لشخص آخر، تعتبر أساس الحكومة. إن الرغبة في الموضوع تتضمن الرغبة في السلطة من أجل إنجاز الموضوع إن الرغبة في مثل هذه السلطة التي تُذيب الأشخاص وملكياتهم فيما هو ثانوى من أ جل رغباتنا تعتبر القانون العام الحاكم للطبيعة الإنسانية... إن أعظم الوسائل من أجل بلوغ ما يحبه الرجل يتمثل في أفعال رجال آخرين. السلطة.... تعني ضمان

---

[2] مبادئ القانون المدني، الجزء الأول، الفصل السادس، في بنتام: نظرية التشريع. إعداد: س. ك. وجدين .لندن. ١٩٣١.

[3] العمال الاقتصادية الكاملة لبنتام. إعداد: ستارك. ص. ١١٧.

[4] القواعد القانونية. الفصل التاسع. في الأعمال الكاملة. إعداد: بوارنج.ص. ٤٨.

[5] ستارك.المرجع السابق. ص ٤٣٠.

الانسجام بين إرادة شخص ما وأفعال الآخرين. إننا نقرر أن هذا ليس هو الافتراض الذى سنناقشه".[٦].

ومع هذا القانون الحاكم للطبيعة الإنسانية، فإن المجتمع يعبر عن ارتباط الأفراد الباحثين وباستمرار عن السلطة العليا على حساب الآخر. ومن أجل أن نضمن عدم اختفاء المجتمع فإن بناء القانون المدنى والجنائى يبدو ضرورياً. إن البناءات القانونية الشهيرة من المحتمل أن تكون عاجزة عن إيضاح الواقع الاجتماعى الضرورى، ولكن بالطبع وطبقاً للمبدأ الأخلاقى النفعى، فإن أفضل ما بُنى على أساس من القوانين تمثل فى توزيع الحقوق والواجبات، التى ستنتج السعادة العظمى لأكبر عدد من الأعضاء. ولقد قال بنتام أن الغاية العامة للقوانين انقسمت فى أهداف أربعة سائدة: الحفاظ على الوجود، إنتاج الوفرة، الدعوة إلى المساواة، والحفاظ على الأمن[٧].

أهداف بنتام من التشريع (القانون) :

إن حجج بنتام عن كيفية إثبات هذه الغايات تبدو واضحة. فلقد أشار إلى وضع النظام المترتب على الملكية الخاصة المطلقة والمشروع الرأسمالى، ذلك الذى كان نتيجة فعلية للمبادئ الأساسية المترتبة على الطبيعة الإنسانية. اسمح لنا أن ننظر إلى هذه البراهين.

أولاً الوجود: فيجب على القانون أن يصنع شيئاً ما من أجل حماية وجود كل فرد.

" ماذا باستطاعة القانون أن يصنع من أجل الوجود؟ لا شىء بشكل مباشر. إن كل ما يستطيع أن يفعله بصورة عامة يتمثل فى إبداع الدوافع، التى تُدفع أو تُوجه بواسطة القوى التى يمكن من خلالها السماح للرجال بالدفاع عن وجودهم من أجل أنفسهم. ولكن الطبيعة ذاتها خلقت هذه الدوافع، ومنحتها

---

[٦] الفصل الرابع. طبعة باركر. كامبردج. ١٩٣٧.

[٧] مبادئ القانون المدنى. الجزء الأول. الفصل الثانى. ص ٩٦.

قوة كافية. وقبل أن توجد القوانين، فإن الحاجات والمتع قامت فى هذا المجال بما يتسنى لأفضل القوانين مركزية القيام به. فلقد زُودت الحاجة بجهود كل الأنواع، وقتلت نفسها أيضاً، سيطرت على العمل، أوجدت الشجاعة، وطورت كل خصائص الإنسان. أما المتعة فتعتبر الرفيق الملازم لأية حاجة مبررة، صاغت ذخيرة لا تنضب من المكافآت من أجل أولئك الذين تغلبوا على العقبات وأتموا غاية للطبيعة. إن قوة القانون الفيزيائى تبدو كافية، بينما يبدو توظيف القانون السياسى غير ضرورى"[8].

إن ما يتسنى للقوانين فعله يتمثل فى حماية الوجود بطريق غير مباشر، من خلال حماية بنى الإنسان أثناء عملهم وجعلهم على يقين من جنى ثمار عملهم إن الحفاظ على العمال والحفاظ على ثمار عملهم يعتبر منفعة مترتبة على القوانين. إنها منفعة نفسية[9].

إن الفكرة الدقيقة بالنسبة لبنتام تتمثل هنا فى استحضاره للخوف المترتب على المجاعة باعتباره باعثاً طبيعياً للعمل الإنتاجى الذى سيحمى وجود كل فرد. الأمر الذى ترتب عليه انزلاقه للفكر حول المجتمع البدائى (قبل أن توجد فكرة القوانين)، حيث مثل الخوف من المجاعة دافعاً لكل فرد من أجل العمل على دفع المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر، ومع ذلك فإن هذا لم يحدث بدون احتياطات تقليدية.

وفى المجتمع البدائى ومع هذا المستوى المنخفض للتقنية الإنتاجية أضحى العمل المتواصل حاجة ضرورية بالنسبة للجميع (ونظر إليه الجميع باعتباره كذلك) من أجل تلاشى المجاعة العامة، ومن ثم فلقد أضحى الخوف من المجاعة دافعاً كافياً للعمل الإنتاجى الذى سيهب الوجود للجميع. ولكن فى ذلك المجتمع الذى يتمتع بتقنيات إنتاجية كافية من أجل حماية وجود

---

[8] المرجع السابق. الجزء الأول.الفصل الرابع. ص ١٠٠.

[9] نفسة.

يعد الخوف من المجاعة باعثاً كافياً فى ذاته إن الخوف من المجاعة فى مثل هـذا المجـتمع يـصبح دافعـاً فـى حالة واحدة، عندما تخلق قوانين الملكية تلك الطـبقة التـى لا تمـتلك ثمة شيء فى الأرض أو رأس المال العامل، كما أنهم لا يمـتلكون ثمـة أهـداف فـى المجـتمع،ويجب علـيهم أيـضاً أن يبيعوا عملهم أو يموتوا جوعاً.

لـذلك فـإن كين وهو مفكر كبنتام فشل فى رؤية ذلك، إنه لم يضع فى حـسبانه الوجود الحتمى لمثل هذه الطبقة فى أى مجتمع تقدم اقتصادياً. ونحن نعلـم كـيف أوضـح ذلـك: ففـى أكثر الدول تقدماً على المستوى الاجتماعى فإن الغالبية العظمى من مواطني الطبقات العامة لن يمتلكوا ثمة مصدر عدا صناعتهم اليومـية. وبناء على ذلك فإنهم سيصبحون قريبين مما هو فطرى[10].باستطاعتنا أن نرى بالطبع تعاليم الاقتصاد السياسى الكلاسيكى الهادمة للمبدأ التشريعى

إن التغير المبدئى الذى أخذ مكانه فى حجته تمثل فى الوفرة.لذلك فهو يقفـز مـن الفكـر حول مجتمع المنتجين المستقلين من أجل أن يفكر فى مجتمعه المتقدم، مطبقاً الدوافع التى استمدت من الأول من أجل الأخير. إنه يقول بعدم وجـوب وجـود قانـون ضـرورى يدفـع الأفـراد صوب إنتاج الوفرة المترتبة على الخيرات المادية.

إن الدوافـع الطبيعية كافية لأن رغبة كل فرد مطلقة فالجميع ينشدون تبريـر إبداع رغبة جديدة. لذلك يوجد دافع قوى وحاسم من أجل إنتاج المزيد. إن بنـتام لم يـر مـثل هـذا الـباعث ، الـذى ربمـا يـبدو كافـياً بالنسبة للمقاول الـرأسمالى أو يكـون ممكـناً بالنـسبة للتوظـيف الذاتـى للمنتج المستقل، ولكن لا يمكـن أن يطبق على الأجراء، الذين عادة ما يكونون قريبين مما هو فطرى. إنه لم يـر ذلـك، لأنـه أبدع نموذجه عن الإنسان من خلال تخيله للمقاول أو المنتج المستقل. لقد كان باستطاعته أن يصنع ذلك لأنه لم يمتلك أى حس تاريخى.

---

(10) المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل الرابع عشر: ص ١٢٧.

عندما نضع حجته أدنى من فكرتى المساواة والندرة فإنه باستطاعتنا أن نـرى المـدى النهائـى الـذى تضمن من خلاله تصوره للرأسمالية مبدأه الأخـلاقى المـشروع. إن الحقـيقة الواقعية للمساواة تتمثل فى أن يمتلك كل فرد نفس القدر مـن الثـروة أو الـدخل. لقـد وضع تحت ما يسمى بقانون تناقص المنفعة، الذى يـشير إلى أن المقاديـر المـتعلقة بالثـروة (أو الخـيرات المادية) تحـضر وبـشكل مـتعاقب وتكون أقل إرضاءً لمبدعها. إن كل الأفراد يمتلكون ذات الخاصية فيما يـتعلق بالـرغبة، وأن أى مقـدار مـن الثـروة يستتبع مقداراً من السعادة إن ذلك يستلزم أن الذى يمتلك المزيد من الثروة يمتلك المزيد من السعادة ولكن الإسراف فـى السعادة مـن قـبل الغنـى لن يكون معادلاً للإسراف فى الثروة[١١]. إن ذلك يـستتبع أن إجمـالى الـسعادة سيكون أعظم عندما نقترب من توزيع الثروة الذى يقـربنا مـن المساواة: إن الحد الأقصى لمجموع السعادات يستلزم أن يمتلك كل الأشخاص قدراً متساو من الثروة.

إن الحقيقة الواقعية للمساواة تستلزم وكما لاحظنا افتراضاً عن القدرات المتـساوية مـن أجـل بلـوغ الرغبة. لو أن البعض كان كاذباً فيما يتعلق بامتلاك خاصية أعظم من أجل الرغبة فيما يتعلق بالحساسية والوعى، فإنه بالاستطاعة أن نوضـح أن إجمـالى الـسعادة سيفـسر بامـتلاكهم ثـروة تـزيد علـى مـا يمتلكه الآخـرون. إن بنـتام لم يكـن متمـسكاً بهـذا المـبدأ. لقـد اسـتهل بـرهانه علـى (تـناقص الغلـة **Diminishingreturns**) مـن أجـل المـساواة باسـتبعاد الوعى العام للأفراد والنتائج الخارجية التى ومن المحتمل أنهم يوجدون فيها. لقد قال بوجـوب طرح هذه الأشياء جانباً لأنهم غير متطابقين بالنسبة لشخصين، لذلك فبدون أن نطرح هذه الاختلافات جانباً سيصبح من المستحيل وضع أى افتراض عام[١٢].

---

(١١) المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل السادس. ص ١٠٣.

(١٢) المرجع السابق. ص ١٠٣.

لقد أشار فى كل مكان إلى وجود اختلافات فى كل الاصطلاحات المتعلقة بالأفراد إلى جانب الاختلافات الفردية العامة المتعلقة بالمشاعر. لقد وجد اختلاف فى المشاعر كما بين الجنسين: وفيما يتعلق بفكرة الكمية فإن مشاعر الجنس الذكرى تبدو أعظم من مشاعر الجنس النسوى[١٣]. وعن الأهمية العظمى المباشرة فى البرهان المعتمد على العلاقة بين الرغبة والثروة فلقد شاهد بنتام الاختلاف بين أولئك الذين يحتلون مراتب مختلفة: إن مقدار المشاعر يبدو أعظم فى الطبقات العليا من الرجال عنه فى الطبقات الدنيا[١٤].

لو عرف بنتام مثل هذه الطبقة المالكة بشكل مختلف عند صناعته للمساواة المترتبة على الثروة،فإن وضعه كان من الطبيعى أن يتحطم: يجب عليه أن يصادق على موقف أدموند بيرك. ربما رأى أنه لا توجد ثمة حاجة لإعارة الانتباه صوب هذا الاختلاف عندما عرض تصوره للمساواة، ذلك لأنه قرر بالطبع أن أهداف المساواة كانت خاضعة وبشكل تام لأهداف الندرة.

وعلى أية حال فلقد قال بنتام ذلك كثيراً فى غضون حديثه عن المساواة، ومع ذلك تحول صوب الحماية،ويقصد بها حماية الملكية، وحماية التصور المترتب على العودة إلى استخدام العمل الفردى وملكيته. فيقول بنتام أنه بدون حماية الملكية من خلال حماية ثمار العمل الفردى فإن الحضارة تصبح مستحيلة. ليس باستطاعة أحد أن يضع مخططاً للحياة أو يباشر أى عمل لا يتسنى له أن يأخذ إنتاجه أو يستخدمه. لو أن فرداً ما لم يكن على يقين من أن الثمار ستكون ملكاً خاصاً له فإنه لن يقدم الرعاية البسيطة للأرض. يجب أن تحمى القوانين الملكية الفردية. ومنذ بدا الأفراد مختلفين عن بعضهم البعض فيما يتعلق بالقدرة والطاقة فإن البعض سيحصل على ملكية أكثر من البعض الآخر . إن أى قانون يحاول أن يوجههم صوب المساواة يجب أن يُحطم

---

(١٣) مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع. الفصل السادس . فى الأعمال الكاملة. لندن. ١٩٧٠. ص ٦٤.

(١٤) المرجع السابق. ص ٦٥.

الحافز الإنتاجي. لذلك يجب ألا يتضمن القانون أية فواصل بين المساواة والحماية: يجب أن تمنح المساواة[١٥].

إن الحجة مقنعة ولكن الفكر عاجز . لو أن واحداً ينظر إلى المقدمات المنطقية البنتامية المتمثلة في أن أي فرد وبواسطة طبيعته يبحث عن إشباع رغبته، وأيضاً عن خيراته المادية، بدون قيد، وعلى حساب الآخرين، فإن ذلك يستلزم القول بأن حماية ثمار العمل الفردي تحولت من أجل اكتساب الدافع من أجل الإنتاج. ووفق ما يرى بنتام فإنها لم تستلزم ذلك، لأنه لا يوجد ثمة مجتمع عدا المجتمع الهمجي يصبح ممكن الوجود بدون الحماية، فحماية ثمار العمل الفردي امتدت لتحوي حماية الوجود الذي تمتع به العبيد في الحضارات الكبرى. إن العمل الذي يعتمد على القوة، سواء أكان في صورة عبودية أو أية صورة أخرى كان مهيأً لبلورة جانب كبير من الحضارة. وعن المقدمات المنطقية البنتامية المتمثلة في أن كل واحد يبحث عن قوة تفوق الآخرين ذلك لأن الموجودات الإنسانية تعتبر أقوى وسائل الإنتاج، فلقد استطاع وبصعوبة أن يحكم على ذلك بأنه غير طبيعي. وفي الحقيقة لقد كان ذلك بعيداً عما كان يؤمن به.

لو أنه كان مقتنعاً بقصور تصوره لحماية الملكية فيما يتعلق بحماية ثمار العمل الفردي، لبدا موقفه فعالاً ومتحرراً. ولكنه لم يكن مقتنعاً بذلك. ومن ثم ذهب إلى افتراض مغاير لذلك تماماً: إن حماية أي نمط من الملكية موجود بالفعل، الذي يحوي تلك التي لا يمكن أن تكون ثماراً للعمل الفردي بشكل ما أو بآخر يجب أن تُكفل.

إلى أي شيء يتطلع المشرع من أجل أن يرسم إجمالي الملكية الموجودة بالفعل حتى يتسنى له رعاية المبدأ العام للحماية؟.

---

[١٥] مبادئ القانون المدني، الجزء الأول، الفصل الثاني، ص ١٢٠.

" لقد تطلع إلى التوزيع كما هو كائن بالفعل... لا يوجد ثمة شيء أكثر اختلافاً من وضع الملكية فى أمريكا، إنجلترا، المجر، وروسيا. إن الراعى فى أول هذه الدول هو الملك، وفى الثانية يتمثل فى المستأجر، وفى الثالثة تعلق بالأرض، وفى الرابعة تجسد فى العبد وعلى الرغم من أن المبدأ الأسمى للحماية يسيطر على كل هذه التصنيفات،فأعتقد أنه ليس باستطاعتهم إنتاج ذات السعادة"[١٦].

إن برهان بنتام المقترح يبرهن تارة أخرى على قصور وعيه التاريخى إن رأيه يتمثل فى أنه من أجل أن نسقط أى نسق موجود للملكية فهذا مرادف لاستحالة صُنْع أى نسق آخر لها.إن ذلك لا يستلزم العثور على معرفة تاريخية من أجل أن نرى أنه ليس كذلك فعلى سبيل المثال فإن تحطيم النظام الإقطاعى للملكية أدى إلى وجود النظام الرأسمالى للملكية،وذات القول من المحتمل أن ينطبق على سقوط العديد من النظم الشهيرة الموجودة.

لو أن مسلمة بنتام الغير تاريخية صحيحة، فكان يجب أن يؤهل منطقياً من أجل أن يقرر أن أى نظام مُثبت يجب أن يظل ، على الرغم من أنه لا ينتج ذات القدر من السعادة، ومن أجل إسقاط أى نظام يجب أن يكون خاطئاً وفقاً لمعيار السعادة القصوى لا طبقاً لأى منفعة أخرى من الممكن أن يحققها أى نظام آخر. لذلك فإن برهانه على أن الحماية مسلمة قبلية تفوق المساواة برهان خاطئ.

من المحتمل أن يُعتقد أن بنتام استطاع أن يُبرهن على فكرته المتمثلة فى الحماية بالنسبة لأى نظام موجود للملكية، مشتملة على تلك التى تقر باللامساواة فى توزيع الثروة، بدون التعويل على مسلمته التاريخية ولكن بتقديم مبدأ آخر ذلك الذى عرضه فى الفصل المتعلق بالمساواة.وهذا المبدأ هو " عندما يكون السبب واحداً فإن الرجال يبدون وبوجه عام أكثر حساسية من

---

(١٦) المرجع السابق، الجزء الأول، الفصل الحادى عشر؛ ص ١١٩.

أجـل الكـسب مـنهم مـن أجـل تحقـيق الرغبة. من أجل بلوغ مثل هذه المنزلة الاجتماعـية الـسائدة فـإن الفقـدان الـذى يُـنقص ثـروة الـرجل بنسبة واحد إلى أربعـة، سـيحرمه من المزيد من السعادات التى تفوق المكسب الذى يترتيب على مضاعفة الملكية"[١٧]

يـرى بنتام أن هذا لا يبرر استمرار هذه اللامساواة العظمى. إن خلاصة مـا توصـل إلـيه تمثل فى أن إعادة التوزيع تمثل العامل الفعلى لفقدان السعادة إذا مـا طـبقت بين شخصين يمتلكان ثروة متساوية. لقد أوضح علاوة على ذلك أن افـتراض وجـود شخـصين امـتلك أحـدهما ثـروة تفوق ثروة الآخر بما يعادل أربعـة أضـعاف، فـإن إعادة توزيع ثروة الأول من أجل الثاني سيضاعف ثروة الثاني،وسيظل مرادفاً لفقدان السعادة. ولكن لو أن ثروة الأول فاقت ثروة الثانى باثنـى عشر ضعف، فإن إعادة توزيع ربع ثروة الأول سيضاعف ثروة الثانى إلى أربعة أضعاف، التى ستدلل على مكسب نهائى فى السعادة.

لقـد لاحـظ بنتام ذلك. إن طريقته لوضع هذا تمثلت فى القول بأنه فى مـثل هـذا الوضـع فإن الشر الذى يُصنع بواسطة الهجوم على الحماية سيُعوض جـزئياً بواسـطة الخـير الـذى سيكون أعظم من خلال التقدم صوب المساواة[١٨] لـذلك فلقد احتاج إلى برهان مستقل ليجعل تصوره لهذه المسلمة القبلية للحماية أعلـى مـن المـساواة إن هـذا البرهان المستقل،وكما رأينا بُنى على أساس مسلمة تاريخية خاطئة

مـن خـلال معالجـة بنـتام الـشاملة للأهداف الأربعة التابعة للتشريع، ومـسلمته الحقيقـية الـسائدة يتـضح لـنا كيف اخترقت الافتراضات البرجوازية نظـريته العامـة إنـنا نمـتلك فـى المقام الأول مسلمات عامة: تتمثل فى أن كل شخص يعمل عادة من أجل حماية مصلحته،من أجل أن يفسر رغبته أو منفعته

---

[١٧] المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل السادس. ص ١٠٨

[١٨] نفسه. ص ١٠٨

المطلقة ،وهذا يعبر عن صراع كل فرد من أجل مصلحته فحسب . لذلك فإن البحث عن تبرير الرغبة استتبع البحث عن تفسير الخيرات المادية أو الاستحواذ على سلطة تفوق الآخرين. لذلك بدت المسلمات التى استُنتجت من مجتمعه البرجوازى صحيحة بشكل تام: إن غالبية الرجال لن يتطلعوا إلى ثمة شىء يفوق مستوى وجودهم المجرد، ذلك لأن الخوف من الجوع مثل الدافع الفعلى للعمل أكثر من البحث عن المكسب. إن الأكثر خطأ رأور فى الأمل المتمثل فى الكسب حافزاً كافياً لتفسير العملية الإنتاجية،ومن أجل أن يُطاع هذا الأمل باعتباره دافعاً يجب أن توجد حماية مطلقة للملكية.وأخيراً فإننا نحمى الملكية المرفوعة إلى مستوى المبدأ الأسمى، والمتجاهلة بشكل مطلق لمبدأ المساواة.

إن الهدف النهائى كما نظر إليه بنتام تمثل فى القول بعدم وجود تناقض هنا، وأن فكره المترتب على مسلمته اللاتاريخية وفق ما أرى يتمثل فى أنه عُنى وبصورة فعلية فحسب بمعقولية مجتمع السوق الرأسمالى. وفى الواقع إن هذا المجتمع وعلى الأقل طبقاً لاقتصاده السياسى الكلاسيكى الشهير يبدو وكأنه لا يحوى تناقضاً: إن حماية الملكية الفردية المطلقة مع الرغبة المطلقة تعتبر أكثر شىء يستلزم تفسير العملية الإنتاجية للنظام بصورة عامة. ولكن من أجل أن ننادى بحماية الملكية، بينما تُخلد اللامساواة، وتُبرر العملية الإنتاجية، فإن هذا القول لا يعتبر تفسيراً مقبولاً للرغبة أو المنفعة. لقد حول بنتام مجاله تارة أخرى، تحول من المنفعة الكلية إلى إجمالى الثروة. إن هذا التحول غير مشروع، ذلك لأنه وبواسطة مبدأه عن تناقض المنفعة فإن أقل ثروة قومية وزعت وبشكل متساو من الممكن أن تمنح المنفعة بشكل يفوق المنفعة المترتبة على توزيع الثروة القومية بشكل غير متساو. ولكن بنتام كان متشرباً للروح الرأسمالية، تلك التى هدفت إلى تفسير الثروة ونظرت إليها باعتبارها كافية لتفسر المنفعة. هذا التناقض الذى لم يقبله بنتام.

المتطلب السياسى :

أى نمط من الدول أضحى متطلباً من أجل مثل هذا المجتمع؟ إن المشكلة السياسية تمثلت فى خلق نظام من أجل اختيار الحكومات وتشكيلها، ذلك النظام الذى يؤسسه صُناع القوانين ومنفذيها، أولئك الذين يصنعون مثل هذا النمط من القوانين التى يتطلبها مثل هذا المجتمع ويحمونها إنها مشكلة ازدواجية: إن النظام السياسى يجب أن يبدع الحكومات التى ترسخ مجتمع السوق الحر وتحتضنه وتحمى المواطنين من الحكومات الجشعة (فبواسطة المبدأ الأعلى الحاكم للطبيعة الإنسانية فإن كل حكومة ستصبح جشعة، إلا إذا ما وضعت فى حسبانها ألا تصبح كذلك، أو من الاستحالة بمكان أن تصبح كذلك).

إن النقطة الحاسمة فى حل هذه المشكلة الازدواجية انتهت لتصبح امتدادا للحق الدستورى (حق الانتخاب) برفقة رغبات مؤكد مثل الاقتراع السرى. الانتخابات المعتادة، وحرية التعبير، التى ستجعل عملية الاقتراع حرة وتعبر بشكل فعلى عن أمنيات المقترعين لقد أضحى حق الانتخاب ووضعه الحقيقى بمثابة التساؤل المحورى لأنه كان باستطاعة المنظرين فى بدايات القرن التاسع عشر فى إنجلترا أن يسلموا بالنشاط المتجدد لبنية الحكومة التمثيلية فلقد استبدل بالاستعدادات القانونية التى اختيرت بواسطتها الهيئات التشريعية والسلطات الدورية بشكل دورى، المقترعين فى الانتخابات العامة. الذين خضعت بواسطتهم الخدمات المدنية والعسكرية للحكومة المسؤلة عن العملية الانتخابية لذلك فإن النموذج الذى قفز من خلاله مفكرو القرن التاسع عشر تمثل فى الحكومة التمثيلية المسؤلة عن هذا النمط. إن التساؤل الذى تركوه دار حول ماهية الاستعدادات من أجل خلق الوجود الحقيقى لهذا الحق الدستورى، الذى يجب أن يبدع الحكومات. التى يجب أن تؤسس مجتمع السوق الحر وتحمى المواطنين من الحكومة

لو أن أول هذه المتطلبات بدا بمفرده باعتباره مشكلة، فإن شئياً ما أقل بعداً عن الامتياز الديموقراطي سيبدو كافياً. وفي الواقع إن شئياً ما أقل بعداً عن ذلك برره بنتام لمدة عقد أو عقدين بعد أن بدأ التفكير في النظم السياسية. وفي العمل الذى كُتب بين ١٧٩١و ١٨٠٢ هدد هذا الحق الدستورى، فاستُبعد الفقير، الجاهل، التابع، والمرأة[١٩] وفي ١٨٠٩ دافع عن الحق الدستورى لرب البيت، شريطة أن يؤدى وبصورة مباشرة الضرائب المفروضة على ملكيته[٢٠]. وفي ١٨١٧ تحدث عن الحق الدستورى العام، واستبعد منه فقط من هم تحت السن، وأولئك الذين لا يستطيعون القراءة، ومن الممكن استبعاد النساء (ومن أجل أن نعطي وجهة نظر حاسمة عن ذلك يجب أن نكون مكانه) ولكنه في ذات العمل على الرغم من أنه أضحى غير مقتنعاً بسلامة مبدأ الاقتراع العام إلا أنه كان مؤمناً بالسهولة والتناغم الكامنين فيه، وأوضح أنه من أجل تحقيق المصلحة العامة والسلام فهناك العديد من الاستثناءات من المحتمل أن تُصنع، من الممكن أن تحدث لبلوغ الخبرة التامة والتدريجية[٢١]. ولقد عني في ١٨٢٠ بالبحث عن امتياز الرجولة، ولكنه قال أيضاً أنه سيفترض وبسرور حقاً دستوريا أكثر تحديداً بالنسبة لرب المنزل، ويستثني منه ما لا يفي بمطالب المستبعدين الذين من المحتمل أنهم يشكلون غالبية الرجال البالغين سن الرشد[٢٢]. لذلك فإن بنتام لم يكن متحمسا للامتياز الديموقراطي: لقد دفع إليه بشكل جزئي بواسطة تخمينه لما يمكن أن يتطلبه الناس من خلاله، وبواسطة المتطلبات المنطقية المجردة المترتبة على إعمال العقل في التساؤل الأساسي. إن كل رجل من الرجال (مشتملاً كل شخص مالكاً للقوة من أجل أن يشرع أو يحكم) حُكم بكل

---

(١٩) مبادئ التشريع، الفصل الثالث عشر، ص ٨١.

(٢٠) مخطط الإصلاح البرلماني، ص ٤٠٠، ص ١٢٧.

(٢١) المرجع السابق. ص ص ٣٥– ٣٧.

(٢٢) الرجعية ليست خطيرة في الأعمال الكاملة. ص ٥٩٩.

ما فى الكلمة من معنى بتصوره لما تكون عليه مصلحته. فى أضيق وأخص معنى لكلمة المصلحة لا من خلال مشاهدة مصلحة الآخرين"[٢٣].

إن الطريق الوحيد لمنع الحكومة من أن تسلب المواطن أمنه تتمثل فى أن نجعل الحكام قابلين للتغير بواسطة غالبية المواطنين إن قوة الحكومة تكمن فى أيدى المواطنين أكثر من كمونها فى يد من تم اختيارهم، أو تغييرهم بواسطة الاقتراع من قبل أكبر عدد من الناس لأنهم بحثوا عن تنمية سعادتهم مهما أضحت عليه سعادة الآخرين. إن الافتراض المتمثل فى أن إجمالى سعادة الحكام تتمى سعادة المحكومين يجب العمل على التقليل من أهميته"[٢٤]. إن خلاصة لعبة السعادة تساوى صفرا. لأن الحكام يمتلكون الأكثر، بينما يمتلك المحكومون الأقل.

إن وضع النظام الديموقراطى يعتبر وضعاً وقائياً بكل ما فى الكلمة من معنى فمع التصور الفردى لأية ديموقراطية منظمة يكون البضع الحاكم ذوى السلطة أعداءً للعديد من الذوات... وبواسطة طبيعة الإنسان... أضحوا الأعداء الدائمين الذين لا يتغيرون"[٢٥] "إن الديموقراطية تمتلك إذن ومن أجل موضوعها الفعال والمؤثر حماية أعضائها من عدوان واستغلال أولئك الموظفين الذين يُوظفون من أجل الحماية إن أى نوع آخر من الحكومة يمتلك وبشكل ضرورى من أجل موضوعه الأولى المميز والفعال إمكانية وضع الناس أو غير الموظفين فى وضع يفتقدون فيه للقدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد موظفى الحكومة. إن الذين أضحوا فى علاقة مع السلطة اقتنعوا بذلك وخُولوا فعل ذلك، إن الأعداء الطبيعين للناس يمتلكون من أجل موضوعهم التسهيل الممنوح، التأكيد، النطاق

---

[٢٣] المبدأ القانونى فى الأعمال الكاملة. ص ١٠٢

[٢٤] المرجع السابق ص ٩٥

[٢٥] المرجع السابق. ص ١٤٣.

الغير محدود والحصانة من أجل السلب والاستغلال الذى مُورس على المحكومين من قبل الحكام[٢٦].

ولكن بينما منح القياس المنطقى لطبيعة الموجودات الإنسانية وضعاً لا يقبل الجدل فيما يتعلق بالأساس الديموقراطى، كان بنتام جاهزاً من أجل أن يعادله أو يساويه فى ميادين المنفعة.إن افتراضه الأخير عن الطبقة النسائية يعتبر مثالاً واضحاً. إن الحق الدستورى العام يستلزم أن تتمتع النساء بحق التصويت بشكل مساو للرجال. ومع ذلك فلقد أوضح أنه يوجد الآن ثمة افتراض قبلى ضد الطبقة النسائية لا يمتلك القدرة على تزكيته.إن الصراع والفوضى اللذين ترتبا على اقتراح التغيير يجب أن يستحوزا على الفكر العام وبشكل كلى، من خلال إحداث التغيير فى كل النظم من أجل القضاء على التفاوت[٢٧].

إننا الآن نجمل موقف بنتام من الامتياز الديموقراطى . لقد كان راغباً فى الحق الدستورى المحدد، وكان قاصداً إلى قصره على الرجال. ولقد صاغ وضع الحق الدستورى العام،ولكنه أوضح أن الوقت غير موات بالنسبة له: من أجل أن نقر بالحق الانتخابى للنساء الآن فذلك يستلزم انتهاز فرصة أى إصلاح برلمانى. وإننا نلاحظ أنه تحرك صوب مبدأ الامتياز الديموقراطى عندما أيقن أن الفقير لن يستخدم صوته من أجل أن يُحطم ما يملك: لقد أوضح أن الفقير يكتسب المزيد من خلال محافظته على قانون الملكية لا من خلال تحطميها،ولقد أشار إلى الحقيقة عندما أوضح أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يمتلك هؤلاء ما هو كاف لمدة خمسين عام، وامتلكوا الثروة فى إطار من السلطة المشروعة، لم يمتلكوا القدرة على انتهاك حرمة الملكية[٢٨].

---

(٢٦) المرجع السابق. ص ٤٧.

(٢٧) المرجع السابق. ص ١٠٩.

(٢٨) المرجع السابق. ص ١٤٣.

تارجج جيمس مل

إنـه جـيمس مـل الـذى قـدم عـام ١٨٢٠ أقوى وأعظم حجة عن الحق الدسـتورى العام،وقـدم بعـض الاصـطلاحات الافتراضية التـى يمكـن أن تقرأ، وقرأت باعتبارها حجة أقل أو أكثر من الحق الدستورى[٢٩]

ولكـنه فكر فـى تطويـق نتائجه،وحجـته التى لا تقاوم من أجل الحق الدستورى.

إن هـذه الحجـة أجـرأ مـن حجـة بنتام ولكنها أبسط منها. لقد بدأت بالتأكـيد علـى أعظـم مدى لتلك المسلمة المتمثلة فى المصلحة الذاتية، قبل ومنذ هيمنة القانـون العام للطبيعة الإنسانية الذى شاهدناه بالطبع. لقد استتبعت أن أولـئك الـذين لا يملكـون سـلطة سياسية سـيكونون فى وضع استغلال من قبل أولـئك الـذين يمتلكونها إن الاقتراع يعتبر سلطة سياسية، أو على الأقل يعتبر القصور فـى العملية الانتخابـية قـصوراً فـى السلطة السياسية. إن كل فرد فى حاجة قبل أى شىء- للاقتراع العام من أجل حماية نفسه. كما أن عدم تقصير أى فرد فى العملية الانتخابية من الممكن أن يحمى المواطنين من حيث المبدأ من الحكـومة. لـيس بالاستطاعة القول أن جيمس مل كان مولعاً بالديموقراطية أكثر مـن بنتام. لأنه فى ذات مقالته عن الحكومة التى قدم فيها حجته عن الامتياز العـام، اسـتخدم أدوات ذات قـيمة فـى بحـثه عمـا إذا كان باستطاعة أى حق دسـتورى محـدد أن يهـب ذات الحمايـة لـمصلحة كـل مواطن تلك التى يهبها الامتـياز العـام، وأوضح أنه سيكون من الأفضل استثناء كل النسـاء، كل الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين، والفقراء

إن هـذا الـبرهان- تقـريباً- غير قابل للتصديق صراحة.لقد تمثل مبدأه العـام فـى أن هـؤلاء الأفـراد الـذين تحـتوى مـصالحهم فى مصالح الآخرين من

---

(٢٩) لقد قدمت أشهر قراءة من قبل جوزيف هامبيرجير: جيمس ميل بين الاقتراع العام والطبقة المتوسطة. مجلة السياسات ١٩٦٥ الجزء ٢٤ ص ص ١٦٧- ١٩٠ وفى هامبيرجير: المثقفون فى السياسة، جون ستيوارت مل وفلسفة المحافظين. نيوهيفين ولندن ١٩٦٥. ص ص ٤٨-٥٣.

المحتمل أن ينظموها بدون إزعاج[٣٠]. إن ذلك يبدو متحرراً وبشكل كاف،و لكن ما يتضمنه هذا المبدأ بدا فظا واستبدادياً. وفيما يتعلق باهتمامه بالمرأة فلقد قدم القول بأن مصلحتهن متضمنة في تلك التي إما تكون بيد آبائهن أو بيد أزواجهن[٣١]. لقد أجاز ذلك أيضاً إقصاء الذكور الذين مازالوا تحت السن المحدد، حيث أن مدى هذا السن الموضح من المحتمل أنه أقر بدون اقتناع . لو افترضنا أن السن المحدد أربعين... فنادراً ما يمكن صياغة أية قوانين تخدم منفعة الذين بلغوا الأربعين، حيث لا يمكن أن تعبر هذه القوانين عن منفعة كل من يشاركون في الجماعة. إن الغالبية العظمى من كبار السن لديهم أبناء،وشاهدوا مصالحهم باعتبارها جزءا من ملكيتهم. هذا هو قانون الطبيعة الإنسانية. إن مثل هذه التسوية لن تحوى خطراً كبيراً، فمصالح الصغار ستعتبر تضحية عظيمة من أجل ما يمتلك الكبار[٣٢]. (لقد كان عمر مل سبعة وأربعين عاماً عام ١٨٢٠).

عندما تعرض مل للتساؤل عن الملكية المشروعة أو إجمالي الدخل فإنه لم يحاول أن يُوظف مبدأه عن المصالح المتضمنة.إن التساؤل الذى قدمه مل دار حول كفاءة أو أهلية ذلك القانون الذى لا يمكن أن يستخدم،والقانون المؤهل لتأسيس أرستقراطية غير مرغوب فيها مترتبة على الثروة، ألا يعتبر ذلك الذى يقتلع حق الطبقة الاجتماعية المهيمنة من صغار الناس، أو اللاملاك،وفى ذات اللحظة لا يؤسس بناءً انتخابياً واحداً، بحيث تتطابق المصلحة المترتبة عليه مع تلك التى كانت نتيجة للوحدة؟[٣٣].

على الرغم من أن هذا التساؤل قدم باعتباره تساؤلاً عن ماهية المصلحة، فإن الإجابة قدمت فى اصطلاحات عن إجمالى أو مجموع المصالح. لقد تمثلت

---

[٣٠] مقال عن الحكومة. إعداد.باركر. كامبردج. ١٩٣٧. ص ٤٥.

[٣١] نفسه. ص ٤٥.

[٣٢] المرجع السابق. ص ص ٤٦– ٤٧.

[٣٣] المرجع السابق. ص ٤٩

إجابـة مـل فى القول بأن كفاءة الملكية عالية بدرجة كافية من أجل أن تستثنى ثلث الناس (ومن المحتمل ثلث الذكور فوق الأربعين) ستكون آمنة، لأن صفوة الثلـثين الآخـرين، اللـذين يمـتلكان حق التصويت، واللذين يجنيان المنْفعة من جـراء ذلـك الإقـصاء الظـالم للـثلث، سيمتلكان بمفرديهما نصف المنفعة المترتبة علـى ظلم رجـل واحـد. وفـى مـثل هذا الوضع فإن الحكومة الخيرة ومن أجل المـنافع التـى أضحت حقـاً للجميع، من المحتمل أن تمارس القهر بالقوة على العديد من الأعضاء الذين يحويهم مثل هذا البناء الانتخابى من أجل الاستحواذ علـى المـنفعة لأنفسهم[٣٤]. وبذات المعطيات فإن أهلية الملكية التى أقصت أكثر مـن نـصف الناس كانت غير مرغوب فيها، لأنها تعنى وببساطة أن كل مقترع يمـتلك مصلحة معادلة لتلك التى ترتبت على ظلم أكثر من شخص واحد[٣٥]. إن مثل هذه المنفعة لا يمكن مقاومتها لذلك فالحكومة السئية تكفلها.

إنه باستطاعتنا أن نتساءل لماذا قدم مل تساؤله عن الاستثناءات بعد أن قـدم تصوره الإيجابى والقوى عن الاقتراع العام، اسمح لنا أن نقدم الاستثناءات المشروعة كما أوضحها هو: ففيما يتعلق بالمواطن البالغ، فلقد تم إقصاء العشرات أو العشرينات(نصفهم بواسطة الجنس،والنصف الآخر بفعل السن، وعن الربع المتبقـى فـإن ثلثه أقصى بفعل الملكية). إن ذكر هذه السلسلة فتح المجال للقول بـأن مـل لم يكـن ديموقـراطياً مخلـصاً. لـماذا فعـل هـذا؟ ولـماذا أقـر على وجه الخـصوص بكفاءة الملكية؟ لماذا صنع ذلك، هل استنتج حجته من خلال تصوره للحـق الدسـتورى العـام،ومن ثم أقر بأنها لن تصبح خطرة لأن الغالبية العظمى من الطبقة المشرعة ستُحكم عادة بالطبقة المتوسطة؟

إن إجازتـه لـمثل هـذه الإقـصاءات مـن المحـتمل أن يؤدى إلى الحقيقة المتمـثلة فـى أنـه يشبه بنتام حيث أغرم وبشكل أولى بالإصلاح الانتخابى الذى

---

(٣٤) المرجع الـسابق. ص ٥٠.

(٣٥) نفسه. ص ٥٠.

يتضمن هيمنة المصلحة الفاسدة المترتبة على الملكية الضيقة للأرض والطبقة الثرية التي مثلت وبشكل نهائي إصلاح مل الذى قدمه قبل عام ١٨٣٢ وعن ذلك فلقد كان أكثر إيجابية من بنتام: إنه لم يكن أكثر من محاولة، مع بعض النجاحات، لإكراه الأوليجارشية على التسليم بإصلاح ١٨٣٢ (الذى كان مختصراً للغاية فيما يتعلق باقتراع الرجال) وذلك من خلال رفضه لترجيح الثورة الشعبية لو لم يتم التسليم بهذا الإصلاح، الأمر الذى يبدو مشكوكاً فيه لو أنه شخصياً كان مقتنعاً برجاحة مثل هذا الفعل الثورى [٣٦]. ولكنه كان قلقاً فيما يتعلق بأهمية منح الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة التأييد من أجل هذا الإصلاح لقد كان مؤمناً بأهمية الرأى العام مشتملاً على رأى هاتين الطبقتين، يجب عليه أن يتحاشى مضايقة كلا الطبقتين قبل أن يبحث عن الإصلاح.

إن مل لم يُغضب الآن كلا الطبقتين بإجازته إقصاء النساء. فلقد اقتنع مثل بنتام على الأقل، ومن المحتمل بصحة تامة، أن الرأى العام بعيد كل البعد عن أن يكون مهيأً ليمنح المرأة حق دخول الانتخابات. إن الفكرة المتمثلة فى إقصاء كل الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين وإن بدت منافية للعقل إلا أنها لم تُغضب أى فرد من المحتمل أن يقبل شخص ما فى الواقع القول بأن مثل هذا الإقصاء يُنقص عدد أصوات الطبقة العاملة بنسبة تزيد عن تلك النسبة الصغيرة التى ينقصها الفقير الذى بلغ الأربعين، ومع هذا فإن هذه الفكرة لم تعالج من قبل نقاد مل. فلقد أدار ماكولاى الانتباه فى نقوده الحاسمة صوب عدم تناغم فكر مل مع استبعاد المرأة [٣٧]. ولكنه لم يعر الحد الأدنى من الانتباه لفكرته عن إقصاء من هم دون الأربعين. لقد اعتقد أنها غير جديرة بالملاحظة.

إن القرار الصعب بالنسبة لمل تمثل فيما قيل عن أهلية الملكية. فمن أجل أن ندافع عن الاقتراع العام مع افتراض عدم وجود أهلية للملكية فإن ما

---

(٣٦) جوزيف هامبيرجر. جيمس مل وفن الثورة. نيوهيفن. ١٩٦٣. وخاصة الفصل الثالث.

(٣٧) ماكولاى. تحليل مل للحكومة. مجلة اديبرج مارس ١٨٢٩. طبع فى الكتابات والأعمال المتنوعة للورد ماكولاى. لندن لونج مان جرين. الطبعة الشعبية ١٨٨٩. ص ١٧٤.

يترتب على ذلك يتمثل في إرعاب وجهة نظر الطبقة الوسطي، ومس أجل الدفاع عن أهلية الملكية التي ستقصي جزءاً حيوياً من الطبقة العاملة فذلك يستلزم فقدان افتراضهم. لذلك فإن مل وجد نفسه في موقف مواز لما نسبه للمتحدثين عن الحزب المعارض للطبقة الحاكمة، وأراد أن يزيل هذا الطريق[٣٨].

ففي مقالة صدرت في الطبعة الأولى لمجلة ويستمنيستر (يناير ١٨٢٤) عن الأدب الدورى قدم هجوماً على مجلة ادينبرج، حيث تحدث عن الناح اللاوزارى للطبقة الحاكمة. عن معضلة هذا الحزب وفق ما قال تمثلت في أنه من أجل إضعاف الثقة في الحكومة أو غمس أنفسهم فيها احتاجوا إلى رأى معاكس لرأى الطبقة الحاكمة، منذ أن ساد هذا الرأى بواسطة التأثير، الإقناع، والإرهاب. إنهم لا يستطيعون أن يأخذوا موقفاً مضادا للمميزات الحالية التي تتمتع بها الطبقة الحاكمة، مفترضين بقدر الإمكان أنهم بحاجة إلى أن ينغمسوا فيها، ولقد كانوا بالطبع جزءاً منها. إنهم يتأرجحون في أفعالهم وكتاباتهم. إنهم يزكون الآن مصالح الطبقة الحاكمة، ومصالح الناس لقد كتبوا العديد من الصفحات عن جانب واحد، ويجب أن يكتبوا كذلك عن الجانب الآخر. إن القضية لا تتمثل في إظهار كيف يبدو أحد المبادئ مختلفاً عن الآخر، فالاختلاف ليس مدركا بوضوح، وليس متشابها ليرى وبوضوح من قبل الحزب الذى يأملوا من خلاله القضاء على التضليل.

إن تأرجح مل في مقالته عن الحكومة متواز وبشكل تام: فالاختلاف بين مبدأيه، الأول يتطلب الحق الدستورى العام، والآخر يقر الاقصاءات الفعلية، ليس واضحاً، من خلال تقييده للحق الدستورى العام باعتباره افتراضياً فحسب. لقد رفض أخيراً القول بأنه مؤيد لإقصاء المرأة بصورة تفوق تأييده لإقصاء الرجال تحت سن الأربعين. لقد أخبره ابنه أن الهدف الأبعد المشروع

---

(٣٨) مجلة ويستمنيستر. ص ٢١٨.

لهذا التقييد تمثل فى أن الحق الدستورى قيد[٣٩]. ولكن صياغة المقالة لا تفترض أنه شاهد التقييدات باعتبارها امتيازات من أجل الواقعية السياسية،ولكنه شاهدها باعتبارها مفيدة فى إثبات أن المقترعين سيصنعون اختياراً خيرا.

لقد اكتمل الترجيح فى مقالة الحكومة من خلال تأكيد مل لقرائه فى نهاية المقالة على أنه لا يوجد خطر متوقع من قبل الطبقة المشرعة، لأن الغالبية العظمى من هذه الطبقة حُكمت بواسطة الطبقة الوسطى. إن مثل هذا التأكيد على الطبقة الوسطى من قبل مل لقرائه قوبل بالاستحسان منذ أن أضحى إقصاء الثلث الأفقر من الرجال أمر متعمداً من أجل أن تحظى الطبقة العاملة بالأغلبية.

لقد أدرك مل بعد مرور عشر سنوات على مقالته عن الحكومة، ومرور ستة أعوام على تحليلاته للترجيح،أنه قادر على أن يضع تصوره بصورة أكثر وضوحاً. لقد كتب فى مقالة قدمها عن الاقتراع السرى،إن رأينا يتمثل فى إن عمل الحكومة هو بالقطع عمل الغني. وسيظلون مطيعين له، إما بواسطة المعانى السئية أو المعانى الخيرة.التى يعتمد عليها كل شيء. لو أطاعوها بواسطة المعانى السئية، فإن الحكومة ستصبح سئية ولو أطاعوها بواسطة المعانى الخيرة، فمن المؤكد أن الحكومة ستصبح خيرة إن أول المعانى الخيرة المترتبة على طاعتها تتمثل فى الاقتراع الحر لبنى الإنسان[٤٠] لقد وصل ذلك إلى روح النموذج الأول،وأقصى درجات تفاؤله،إن الامتياز الديموقراطى لن يحمى المواطنين فحسب،ولكنه سيبرهن على عمل الأغنياء كحكام. إن ذلك يعبر وبصعوبة عن روح المساواة.

---

[٣٩] حون ستيوارت مل. السيرة الذاتية. إعداد " لاسكى" كلاسيكيات أوكفسورد العالمية ١٩٢٤. ص ص. ٨٧– ٨٨.

[٤٠] محلة ويستمينستر. يوليو. ١٨٣٠

الديموقراطية الوقائية من أجل إنسان السوق:

هـذا هـو أصل أول نماذج الديموقراطية الحديثة.إنه لم يُلهم ولم يُخلق. إن الـشروط التى وضُعت فى هذا النموذج متأخرة. أنه لمن الصعوبة الحديث عن الجهـد الفعـال مْن قـبل مـوجدى هـذا الـنموذج مـن أجـل أن يجعلـوا حقهـم الدسـتورى ديموقراطياً من حيث المبدأ: سواءً عبر عن إدراكهم بعدم وجود شىء أقـل مـن إنـسان واحـد أو مقترع واحـد يـسترضى الطبقة العاملة التى عرضت رمـوزها من أجل أن تصبح واضحة سياسياً (كما اقترح من خلال ملاحظة بنتام فـى ١٨٢٠ عـندما افـترض أنهـم لن يقنعوا بالأقل). وسواءً أكان المنطق المجرد لتـصورهم للإصلاح الذى ما زال قائماً على تفسير صراع المصالح الفردية الذاتية. وفـى أى مـن الطريقين فمن الواضح أنهم أجازوا لأنفسهم النتيجة الديموقراطية فحسب، لأنهم أقنعوا أنفسهم بأن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة يجب أن تكـون علـى يقـين من أجل أن تتبع ذلك المثال أو تلك النصيحة الذكية المتمثلة فى النظام الفعال، فى الطبقة الوسطى. هذا عن تلك الملاحظة التى أغلق عليها جيمس مل فكره فيما يتعلق بالامتياز الديموقراطى.

لا تـوجد ثمـة حماسـة للديموقـراطية فـى هـذا المـثال الموجـود بالنسبة لديموقـراطية المجـتمع الـصناعى، كمـا لا تـوجد ثمة فكرة عن إمكانية تحول القـوى أخلاقـياً. إنـه لا شىء ولكنه مجرد متطلب منطقى من أجل حكم صراع المـصالح الذاتـية الفردية الذى أقر من أجل الرغبات المطلقة المترتبة على المنافع الشخـصية. إن دفاعهم بنى على افتراض أن الإنسان مستهلك مطلق، إن دافعه تمـثل فى تفسير المنافع التى تعود عليه من المجتمع، حيث إن المجتمع ما هو إلا مجمـوع هـؤلاء الأفـراد. لقد أضحت الحكومة المسؤولة حاجة ماسة من أجل حماية الأفراد والرقى بالإنتاج القومى، ولا شىء علاوة على ذلك.

لقد رسمت صورة جافة لنموذج الديموقراطية الغربية الحديثة الموجودة، ولكننـى فكـرت بحـرية.إنـه لم يمتلك ثمـة شىء عن رؤى وتخيلات المجتمع الديموقراطـى القـبل صـناعى. إن التـصورات الجديدة بحثت عن نوع جديد من

الإنـسان.أمـا النموذج الحالى للديموقراطية الليبرالية فقد أخذ الإنسان كما كان، الإنسان كما تشكل بواسطة مجتمع السوق، وأكد على أنه لم يتغير. وهذه كانت نقطـة انطلاق جون ستيوارت مل واتباعه من الليبرالين الإنسانيين للهجوم على نمـوذج بنتام. ولكن وكما سنرى فى الفصل التالى فلم يكن فى استطاعتهم القدرة علـى التحـرر مـنه. ذلـك لأن هـذا الـنموذج يـتفق مـع مجتمع السوق الرأسمالى التنافـسى والإفـراد الـذين تـشكلوا بواسـطته. ومـا زال هـذا المجـتمع وأفـراده محـصنين فـيما يـتعلق بمواجهة الثورة الإنسانية ضدهم فى نـهاية القرن التاسع عـشر وبدايـة القـرن العـشرين. إن الـثورة هـى ما أطلقت الشرارة الأولى لصياغة الـنموذج الثانــى بواسـطة جـون سـتيوارت مـل، ولكـن تحصين مجتمع السوق وإنسان السوق قوض مقدرة النموذج الثانى من البداية .



الفصل الثالث

النموذج الثانى : الديموقراطية التطورية

لقد رأينا أن بنتام وجيمس مل لم يمتلكا تخيلاً جديداً للمجتمع أو الإنسان.إنهما لم يكونا بحاجة لمثل هذا التصور، لأنهما لم يشكا في أن مجتمعهما- مجتمع السوق التنافسي وانقسامه الطبقي- بُرر بواسطة الحد الأقصى من الإنتاج المادى، وبالتالى أضحت اللامساواة حتمية. وفى أى وضع، فإنه قانون الطبيعة البشرية المتمثل في أن كل فرد سيحاول دائماً السيطرة على إنسان آخر. إن كل ما يمكن فعله يتمثل في منع الحكومات من الاستبداد بالمحكومين، لذلك بدا الامتياز الديموقراطي الإنتاجي الآلى كافياً.

ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر حدث تغيران فرض نفسيهما على المفكرين الليبراليين، هذان التغيران اللذان تطلبا نموذجاً مختلفاً من الديموقراطية. تمثل أولهما في أن الطبقة العاملة (التى اعتقد بنتام وجيمس مل في عدم خطورتها) بدت خطرة فيما يتعلق بالملكية. وتمثل ثانيهما في وضع الطبقة العاملة، الذى أضحى لا إنسانياً،وبالتالى لم يعد بإمكان الليبرالين ذوى الحساسية تصوره باعتباره مبرراً أخلاقياً أو حتمياً على المستوى الاقتصادى. لقد أوجد كلا التغيرين صعوبات جديدة بالنسبة لنظرية الديموقراطية الليبرالية، صعوبات لا يمكن قهرها بشكل تام كما سنرى. ولكن هذين التغيرين جعلا الإقرار بوجوب وجود نموذج جديد للديموقراطية واضحاً. ذلك ما قدم بواسطة جون ستيورات مل.

لقد وصل مل الشاب إلى نموذجه الثاني لأن هذين التغيرين العقليين ظهرا في كتاباته لقد كان قلقاً من تزايد نضال الطبقة العاملة: فثورات ١٨٤٨ في أوربا،وظاهرة الحركة المسيحية في إنجلترا،تركوا تأثيراً عميقاً عليه. لقد أدى نمو القراءة والكتابة بالنسبة للطبقة العاملة، و النمو فى تنظيم قدرة الطبقة العاملة إلى نمو اتحادات العمال ومجتمعات المنفعة المشتركة. لقد كان مل مقتنعاً بأنه ليس بالاستطاعة أن يستبعد الفقير أو يحط من قدره بصورة كبرى. لقد كتب في الاقتصاد السياسى عام ١٨٤٨: " فيما يتعلق بالإنسان العامل،على الأقل في أكثر البلدان الأوربية تقدماً، فمن المحتمل أنه أضحى مؤكداً وبشكل

صريح أن نظام الحكومة الأبوى أو الموروث أصبح واحداً بحيث لن يصبح تارة أخرى ذاتياً. لقد اتضحت هذه المسألة عندما تعلموا القراءة واعتقدوا فى حرية التعبير والدعاية السياسية، عندما عانى المبشرون من أجل التحرك بينهم،وأوضحوا سماتهم ومشاعرهم ووضعوها فى تعارض مع تلك العقائد التى أقرت وأضحت مقبولة بواسطة من هم أرفع مكانة ومنزلة. عندما بدوا سوياً فى شكل عددى-من أجل العمل وبشكل اجتماعى تحت ذات السقف، عندما خولت لهم السكك الحديدية الانتقال من مكان إلى آخر، وتغيير أنصارهم وموظفيهم بسهولة تضاهى تغيير شواطئهم. عندما بحثوا عن المشاركة فى الحكومة من خلال الحق الدستورى الانتخابى. لقد امتلكت الطبقات العاملة مصالحها فى أيديها،وأوضحوا أنهم يفكرون فى مصالح موظفيهم لا باعتبارها مطابقة لمصالحهم، ولكن باعتبارها متعارضة معهم. لقد اعتقد البعض من الطبقات العليا أنه تم بلوغ هذا من خلال التربية الدينية والأخلاقية: ولكنهم تأخروا عن ذلك الزمان الذى يخول لهم الاستحواذ على مثل هذه التربية التى تخدم هدفهم. إن مبادئ المعرفة مثل القراءة والكتابة وصلت متأخرة إلى المجتمع، وأن الفقير لن يكون أكثر تصوراً للأخلاقيات والدين عما تصوره الآخرون.. لقد تحرر الفقير من الحبال والقيود وليس بالاستطاعة أن يُحكم أو يُحرك مثل الأطفال مهما كان التقدم فإن النصيحة والهداية التى تُقدم للطبقات العاملة، يجب أن تُقدم لهم من الآن فصاعداً باعتبارهم متساوين،وتتخيل بواسطتهم وبأعين مفتوحة. إن المستقبل المأمول يعتمد على القبول الذى يستطيعون فيه أن يصبحوا موجودات عاقلة"[1].

إن النتيجة تتمثل فى إن شيئاً ما يجب أن يُفعل حدث وبشكل صريح فى ١٨٤٥ من خلال ذلك الدرس الذى تعمله من الحركة الوثيقية **Chartist Movement**

---

[1] مبادئ الاقتصاد السياسى. الكتاب الرابع. الفصل الرابع. المبحثين الأول والثانى فى الأعمال الكاملة. إعداد ج.م. روبسون تورنتو ولندن ١٩٦٥ ص ص ٧٦١-٧٦٣

" إن الحـركة الديموقـراطية بـين الطبقات العاملة،التي عُرفت وبشكل عـام باعتـبارها وثيقـية، كانـت أول فـصل للمـصالح، الـشعور، الـرأى أنـصبة العـاملين واتحـاد العمـال، وكانـت فـوق الجمـيع. إنهـا كانـت تمرداً على كل الأشخاص الموهوبين،ومثلت الجزء الأعظم من القوة الطبيعية للطبقة العاملة ضد كل علاقاتها مع المجتمع.إن العقول ذات الضمير الحى و المتماثلة بين الطبقات العاملـة، لم تُوضـع تحـت تـأثير قـوى بفعـل هـذا التأكـيد. ومع هذا الشك لم يستطيعوا أن يضعوا لأنفسهم تساؤلات ليجيبوا عليها. كيف يمكن أن تبرر هذه التنظـيمات الاجتماعـية القائمـة وبـشكل أفـضل لأولـئك الـذين اعـتقدوا أنهـم مـضطهدون مـن قبلها إن القول بأن هذه المنافع المترتبة على هذه التنظيمات لن تكون موضع تساؤل من قبل الفقير يبدو أمراً مرغوباً فيه. يجب أن يكون وضعها موضع المراقبة أمرا ليس سهلاً. لو أن الفقير امتلك فكراً فيما يتعلق بشكاويه فإن الطـبقات العلـيا لن تستطيع أن تتم مهامها باعتبارهم حكاماً، ولو أنه لا يمتلك فكـراً، وكـذلك لم تستطع الطبقات العليا إتمام مهامها، فإن ذلك سيساعد على نمو الجهل واللاعهود،الأمر الذى سيفتح الطريق للأوهام العابثة بينما وجد نمط واحـد مـن العقـول مـن بـين أكثـر الطبقات حظاً، التى تأثرت بفعل المتطلبات الـسياسية وصفاً آخر يتمثل فى أن الظاهرة حدثت بطرق وأساليب مختلفة على الـرغم مـن أنهـا تـؤدى إلى ذات النتـيجة. بينما شعر البعض من خلال النتائج الطبيعـية والأخلاقية التى شاهدوها حولهم أن وضع الطبقات العاملة يهدف إلى الحـضور، فـإن الـبعض الآخـر يـرى وجوب حضور هذا الوضع سواءً رغبوا فى إخفائـه أم لا. إن انتـصار ١٨٣٢ قـاد إلى مظاهـرة، فكر بدون قيد عقلى مترتب علـى القـوى الطبيعية، تعلم الدرس من أولئك الذين استطاعوا أن يجعلوا القوى الطبيعية فى جانبهم دائماً. إن ما أرادوه وبشكل أولى تمثل فى التنظيم العقلى، الـذى اكتـسبوه بـسرعة مـن أجـل تحـويل القـوى الطبيعـية إلى ما هو أخلاقى

واجتماعي. لا يوجد ثمة مجال للمزيد من المناقشة حول وجوب حدوث شيء من اجل أن يُقدم للجماهير عن دولة الأشياء الموجودة"[٢].

إن أحد الأشياء التي وُضعت موضع الفعل من أجل أن تقدم للجماهير المزيد من المحتوى في إطار الوضع القائم تمثل في رفض تصور أمثلة بنتام للإنسان والمجتمع. على الرغم من أن جون ستيوارت مل أمل أن الطبقة العاملة ستصبح في المستقبل عقلانية بشكل تام من أجل تقبل قوانين الاقتصاد السياسي (كما فهمها)، إلا أنه لم يتصور أنهم سيعتقدون في وجهة نظر بنتام المتمثلة في أن الطبقة العاملة حُكم عليها بشكل حتمي بالفقر القريب. كما أنه لم يرغب في أن يؤمنوا بوجهة النظر هذه، التي اعتقد أنها خاطئة. لقد اعتقد أنهم باستطاعتهم أن ينأوا بأنفسهم عن وضعهم المشين. ولقد كان قلقاً من إنه يجب عليهم فعل ذلك لأنه تمرد أخلاقي على تلك الحياة التي يحيونها. إن مدى حماسة مل لنماذج بنتام عن الإنسان. المجتمع، والديموقراطية، أو تحوله عنها سيظهر بشكل أكثر انغلاقاً (في الفصل القادم) في نظرية مل، ولكن توجد بعض الاختلافات الأساسية التي يمكننا عرضها الآن.

إن الاختلاف الجوهري بين نماذج الديموقراطية تمثل في الهدف الذي افترض أن النظام السياسي الديموقراطي يجب أن يمتلكه إن مل لم يتطلع إلى الدلاله الوقائية للامتياز الديموقراطي. تلك الدلالة التي عول عليها كل من جيمس مل وبنتام بصورة أكثر. لقد احتاج الناس إلى الحماية من الحكومة: إن الموجودات الإنسانية فحسب أمنت من الشر الذي يمتلكه الآخرون، ذلك من خلال افتراض امتلاكهم لقوة وجودهم، والحماية الذاتية[٣]. ولكنه شاهد شيئاً ما أكثر أهمية من الحماية، تمثل ببساطة في فرص البرهنة على الجنس البشري. لذلك فإن تحليلاته لم توجه صوب ما هو كائن، وإنما صوب ما ينبغي على

---

[٢] أهداف العمل (١٨٤٥). في الاعمال الكاملة. اعداد. روبسون. ص ص ٣٦٩- ٣٧٠.

[٣] دروس عن الحكومة التمثيلية في الأعمال الكاملة ص ٤٠٤.

الديموقـراطية أن تقدمـه مـن أجـل الـتطور الإنـساني. إن أنمـوذج مـل عـن الديموقـراطية أنموذجا أخلاقياً. إن ما جعله مغايرا وبشكل عميق للنموذج الأول تمـثل فـي احـتوائه على بعد أخلاقي فيما يتعلق بإمكانية البرهنة على الجنس البـشري، والـبرهنة علـى مجتمع حر ومتساو، وليس مجرد مجتمع يبحث عن الكسب. لقد قيم النظام السياسي الديموقراطي باعتباره معان للتقدم، وعلى الرغم مـن ذلـك فإنهـا ليـست معـان ضرورية وكافية، وينظر إلى المجتمع الديموقراطي باعتـباره نتيجة للتقدم ومعان للتقدم أيضاً. إن هذا التقدم يحدث في لحظة نمو الـتقدم الذاتـي الشخـصي لكل أعضاء المجتمع، وباصطلاح جون ستيوارت مل الـتقدم الكلـي... فـي العقـل، القيمة، النشاط العملي، والكفاءة. إن وضع النظام الـسياسي الديموقراطـي يتمـثل في أنه يرقي بالتقدم بصورة أفضل من أي نظام سياسـي آخـر كمـا يـصنع أفـضل اسـتخدام للحظـة الـذكاء الأخلاقـي والقـيمة الإيجابـية الموجـودة بالفعل، كل ذلك من أجل أن يؤثر أعظم تأثير على الجهود العامـة[٤]. إن قـيمة أي فرد قيدت بمدى تطويره لخصائصه الإنسانية: إن غاية الإنـسان... تتمـثل فـي بلوغ التطور الأعلى والأكثر تناغماً لقواه من أجل وحدة الكل وتناغمه[٥].

إن ذلـك يأخـذنا إلى جوهر نموذج مل عن الديموقراطية. إنه يتمثل في صـياغة نموذج عن الإنسان يختلف عن ذلك الذي بُني عليه النموذج الأول. إن الإنـسان موجـود ومـؤهل لتطويـر قواه وخصائصه. ويتمثل الوجود الإنساني في إيجادهـا وتطويـرها. إن الإنـسان لـيس مجرد مستهلك ومغتصب (كما كان في الـنموذج الأول) ولكـن موجـود مطـور لخصائصه ومتمتع بها إن المجتمع الخير واحـد، هـو ذلـك الذي يخول لكل فرد أن يعمل باعتباره موجداً ومتمتعا بعمله

---

[٤] المرجع السابق. الفصل الثاني. ص ٣٩٢.

[٥] عن الحرية. في الأعمال الكاملة.

ومطوراً لخصائصه. لذلك فإن نموذج مل عن المجتمع الأمثل كان مختلفاً وبشكل تام عن ذلك المجتمع الذى انتهى إليه النموذج الأول للديموقراطية.

إن مل بوضعه لهذا النموذج عن الإنسان والمجتمع الأمثل أبدع ذلك الصوت الذى ساد فى النظرية الديموقراطية الليبرالية، هو ذلك الصوت الذى هيمن على الأقل على تصور الأنجلو أمريكيين للديموقراطية فى منتصف القرن العشرين.إن الإفتراض الضيق الذى وضعه جون ستيوارت مل فى نموذجه انهار بسبب الدافعين المتأخرين عن الديموقراطية التطورية، ولكن الافتراض المحورى والبرهان عليه ظل كما هو. إن ديموقراطية هيبهوس ولندسى وأرنست باركر وودور ولسون وجون ديوى وماكجيفر: هدفت الحرب العالمية الأولى أن تجعل العالم آمناً من خلالها. لقد ظلت ذات سمات متناغمة وخاصة عندما هُوجمت المجتمعات الليبرالية من قبل الشمولية. وعلى الرغم من إنها تبدو مناسبة كما نرى إلا أنها رفُضت فى مقابل ما تخيل إنه سيصبح نموذجا أكثر واقعية،النموذج الثالث، الذى سنناقشه فى الفصل القادم. ولكن النموذج الثانى لفت الانتباه حول الجهود التى يبذلها الوجود الآن للسير خلف النموذج الثالث، من أجل إعادة تحليق الديموقراطية تحت اللواء ديموقراطية المشاركة (نموذجنا الرابع)، واجهت بعض الاختلافات كما صنع النموذج الثانى،وبحاجة إلى التعلم من فشله

إن الاختلافات التى قابلها النموذج الثانى فى صياغته الأولى كانت مغايرة لتلك التى وُجدت فى الصياغة الأخيرة له. لذلك سيكون من المفيد أن ننظر إلى التصورين باعتبارهما نموذجين: النموذج الأول A والنموذج الثانى B إن أول الاختلافات بينهما من المحتمل أن يبدو فى التقدم. فلقد كان مل قلقاً من جراء اللاتناغم الذى شاهده بين أهداف التطور الإنسانى المتساوى والطبقات الموجودة الغير متساوية فى القوة والثروة. وعلى الرغم من أنه لم يحدد القضية بشكل مضبوط،وبالتالى لم يكن قادراً على حلها على المستوى النظرى، إلا أنه رأى وجود ثمة مشكلة وحاول الدوران معها، على الأقل فى انغماسه. فى

البحث عن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للديموقراطية. إن أتباعه فى القرن العشرين رأوا أن مثل هذه تمثل مشكلة، على الرغم من أنها ليست المشكلة المحورية: عندما لم يسمحوا لها أن تختفى وبشكل عملى عن البصر، حولوها باعتبارها شيئاً ما يمكن التطلع إليه فى طريق ما، من خلال إحياء النزعة الأخلاقية المثالية، أو مستوى جديد من المعرفة الاجتماعية والتواصل.

فى الواقع أن واحدا باستطاعته أن يرى التراكم النهائى لواقعية النموذج الأول من خلال النموذج الثانى A والنموذج الثانى B.لقد أدرك كل من بنتام وجيمس مل فى صياغتهما للنموذج الأول أن الرأسمالية تحوى طبقة عظمى لا تتساوى فى السلطة أو الثروة: لقد كانا واقعيين فيما يتعلق بالبناء الضرورى للمجتمع الرأسمالى ، لقد فكرا معه بدون قلق منذ لم يتعارض مع ديموقراطيتهما الوقائية. لقد كان جون ستيوارت مل أقل واقعية فيما يتعلق بالبناء الضرورى للمجتمع الرأسمالى فى نموذجه الثانى A : لقد شاهد الطبقى الموجودة اللامتساوية،ورأى أنها غير متناغمة مع ديموقراطيته التطورية،ومع ذلك فكر فيها باعتبارها شيئاً عرضياً وقابل للعلاج. إن أنصار الديموقراطية التطورية فى القرن العشرين (نموذجنا الثانى B) كانوا أقل واقعية من مل: لقد تحدثوا كما لو كانت المواقف الطبقية أفسحت المجال للاختلافات الجماعية حيث لم تكن سهلة الانقياد فحسب وإنما قيدت وبموضوعية.وعلى رأس كل هذا وجدت لا واقعية جديدة فى النموذج الثانى B، لا واقعية وصفية .

لم يعد هناك ثمة تساؤل عن النموذجين المبكرين (الأول والثانى A) فيما يتعلق بكونهما واقعيين، باعتبارها وصفاً لأى نظام ديموقراطى موجود،

ذلك لأنه في بلدان القرن التاسع عشر التي أُختيرت فيها الحكومات على أساس من انتخاب الرجال، لم تسمح بوجود الاقتراع العام(*)

إن النموذجين الأوليين نظر إليهما باعتبارهما فكرتين عما سيصبح ضرورياً من أجل أن نثبت الحماية على الأقل،ونبرهن على المستوى الأفضل من التطور الذاتي للجميع. ولكن وبواسطة النصف الأول من القرن العشرين،ومع انتخاب الرجال على الأقل فإن الحكم العام في البلدان الغربية المتقدمة كان مثالاً للنموذج الذي يمكن تصوره باعتباره واقعياً وباعتباره فكرة وصفية. لقد قدم النموذج الثانيb نفسه باعتباره فكرة عما كان عليه النظام الموجود (الذي عبر أيضاً عما كان النظام الحالي المتقن مهيأ لأن يصبحه) كما كان فكرة عن مرغوبيته. إن الفكرة الديموقراطية المترتبة على النموذج الثاني b خاطئة، الأمر الذي تمت البرهنة عليه من قبل أنصار النموذج الثالث. من المحتمل القول بأن النموذج الثاني b يحوى لا واقعية ازدواجية، لقد فشل في أن يفهم ما يتضمنه المجتمع الرأسمالي، وكذلك فشل في أن يصف النظام الديموقراطي الليبرالية في القرن العشرين.

من أجل أن نبقي على برهاننا لمرحلة أخرى، فمن المحتمل أن نقول الآن أن النموذج الثالث المهيمن حالياً، الذي يتباهى بواقعيته باعتباره نموذجاً وصفياً شارحاً وباعتباره برهانا على الأهداف الضرورية للمبدأ الديموقراطي المترتبة على مشاركة المواطن الفعالة، سيُهاجم من كلا مكونيه.

(*)على الرغم من أن معظم الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية أقرت بامتياز الرجل الأبيض في القرن التاسع عشر، إلا أن هذا الامتياز الذكوري لعب دوراً فعالاً في وجود الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين،وبعض البلدان الأوربية في القرن التاسع عشر،فرنسا ١٨٧١،وألمانيا ١٨٧١ حوت ذلك الامتياز من أجل التركيب القومي،ولكن هذا التركيب لم يختار الحكومة أو يسيطر عليها. وفي المملكة المتحدة عام ١٩١١ فإن تسعة وخمسين بالمائة فقط من الشباب الذكور امتلكوا هذا الامتياز حيث أُدرجت أسماءهم في كشوف الانتخابات. انظر : نيل بلويت. الامتياز الدستوري في الولايات المتحدة. ١٨٨٥ – ١٩١٨ الماضي والحاضر. ديسمبر ١٩٦٥.

النموذج الثانى a : ديموقراطية جون ستيوارت مل التطورية :

لقد أوضحت كيف اختلف نموذج جون ستيوارت مل حول المجتمع المأمول عن بنتام وجيمس مل. إن هذا الاختلاف من الممكن أن يُقدم بصورة أكثر دقة. فلقد قبل كل من بنتام وجيمس مل المجتمع الرأسمالى الموجود بدون تحفظات. بينما لم يفعل جون ستيوارت مل ذلك. لقد بدا هذا الاختلاف وبوضوح فى موقف مل الشاب من المرغوبية Desirability فى الدول المستقرة، التى اعتقد أنها ستصبح ذروة الرأسمالية: لقد شاهده برعب، ولكنه رحب به، كما وصفه فى عام ١٨٤٨:

" إننى اعترف بأننى لم أفتن بنموذج الحياة الذى قدم بواسطة أولئك الذين يعتقدون أن الدولة الطبيعية للموجودات الإنسانية هى ما تعبر عن كسب الصراع؛ ذلك لأن القسوة، الإخضاع، الإنثناء. وإذلال الكل للكل الذى شكل النمط الموجود للحياة الاجتماعية يعتبر أقصى أمانى العديد من الجنس الإنسانى، أو أى شىء يصنع علامات غير مقبولة لأحد اصطلاحات التقدم الصناعى... من المحتمل أنها تمثل مرحلة ضرورية فى التقدم الحضارى... ولكنها ليست نمطاً من القداسة الاجتماعية حيث حضر محبو البشر من أجل أن يشعروا بأن أية رغبة يتوقون إليها تساعد فى الإدراك.. وفى غضون ذلك فإن أولئك الذين لا يتصوروا الحاضر باعتباره مرحلة مبكرة جداً من التقدم الإنسانى وباعتباره نمطاً نهائياً، من المحتمل أنهم يبررون الوجود ا لنسبى للتقدم الاقتصادى الذى أبدع أمنيات السياسين الطبيعيين، ونمى الإنتاج وتراكم رأس المال"[٦].

إن المجتمع وفق تصور النموذج الثانى ليس بحاجة إلى ما اقره النموذج الأول ويجب ألا يكون فى حاجة إليه إنه ليس بحاجة للتعبير عن مجموعة من المتنافسين، المتصارعين، مستهلكى المصالح الذاتية، والمعدين. باستطاعته أن

---

[٦] مبادئ الأقتصاد السياسى فى الأعمال الكاملة.ص ص ٧٥٤- ٧٥٥

يُعبر عن وحدة المبدعين للخصائص الإنسانية ومطوريها. ولكنه ليس كذلك الآن. إن المشكلة تتمثل فى وجوب تقدمه صوب ذلك. لقد تمثل وضع الديموقراطية فى أنها تهب جل المواطنين المنفعة المباشرة فى أفعال الحكومات،وتعمل على أن تجعل هؤلاء المواطنين يشاركون وبشكل إيجابى- على الأقل- فى التصويت مع أو ضد الحكومة وبالتالى وهبتهم الأمل فى تشكيل أنفسهم وصياغة وجهات نظرهم فى تفاعل مع الآخرين. إن الديموقراطية تقف هنا على طرفى نقيض من الأوليجارشية لأنها تدفع المواطنين لأعمال الحكومة بمنحهم كل المصالح العملية، تلك المنفعة التى يمكن أن تصبح فعالة لأن اقتراعهم من الممكن أن يُشكل الحكومة.إن الحكومة ستجعل الناس أكثر إيجابية، إنها ستطورهم عقليا،قيمياً، وفى النشاط العملى والفعالية.

إن ذلك يعتبر أوسع هدف يمكن أن تحققه الحكومة التمثيلية، التى يقتصر نشاط الشخص العادى فيها على انتخاب عضو البرلمان لبضعة أعوام،وفى أحوال كثيرة اختيار أعضاء المجالس المحلية، وربما القيام وبشكل فعلى ببعض المهام المحلية. إن هذه الغاية من المحتمل أنها قلصت بواسطة التناقض مع أى نظام أوليجارشى، الذى يعيق وبشكل فعلى المصلحة العامة. من المحتمل أن تبدو الديموقراطية وبفعل هذا التناقض باعتبارها مؤدية إلى تأكيد الذات، ونموها أيضاً،وتطوير المواطنين أخلاقياً وعقلياً، ومن ثم فإن أى مقدار ولو كان ضئيلاً من الممارسة يهب القدرة، والميل صوب الأكثر.

لقد بدا مل هنا معارضاً لهذه الصعوبة التى أضحت لا تطاق. ومن أجل أن نرى ما كانت عليه يجب أن ننظر إلى اختلاف أساسى آخر بين جون ستيوارت مل وبنتام. هذا الاختلاف المتعلق بتقديراتهما الأخلاقية للمجتمع الموجود،الذى كان فى جوهره اختلافاً حول تعريفهما للسعادة أو الرغبة، ذلك الشىء الذى أقرا بوجوب تفسيره بمعناه الواسع.

فلقد أوضح بنتام وبشكل عام أن أعظم سعادة يحتاجها فرد ما تتمثل فى اكتساب لحظات الرغبة الغير متعارضة التى يشعر بها الأفراد. لا يوجد ثمة

اخـتلاف كمى بين الرغبات : حيث يبدو الدبوس خيراً أمثله مثل الملكية. ومنذ أن عـبر عـن الرغبة أو المنفعة العامة في اصطلاحات مترتبة على الثروة المادية فـإن الـسعادة العظمـى التـى يتسنى للمجتمع قبولها هى تلك التى تترتب على العملـية الإنتاجـية بمعـناها الواسـع (إن هـذه النتـيجة وكمـا لاحظـنا تحـوى مغالطة).

أما جون ستيورات مل فقد كان على النقيض من ذلك حيث أقر بوجود اخـتلافات نوعية فى الرغبات،ورفض أن يُقرن السعادة العظمى المقبولة بالمعنى الواسـع للعملـية الإنتاجـية. إن السعادة العظمى المقبولة هى تلك التى نستحوذ علـيها مـن خـلال إعـداد الأفـراد وتشجيعهم من أجل أن يطوروا ذواتهم. الأمر الـذى سـيجعلهم مهـيائين لأعلـى الرغبات،ومن ثم سيعملون على تنمية الرغبة المكتسبة كماً وكيفاً.

لقـد أوضـح مـل فـى ذات اللحظـة- ذلك هو الاختلاف الجوهرى- أن الـتوزيع الموجـود للثـروة وللقـوة الاقتـصادية جعـل إمكانية تطوير معظم أعضاء الطبقة العاملة لأنفسهم وللحياة بشكل إنسانى أمراً مستحيلاً. لقد شعر بأن ذلك أمر غير عادل بكل ما فى الكلمة من معنى.

إن نتاج العمل وفق ما نرى الآن وُزع بنسب عكسية.حيث حظى أولئك الـذين لا يعملـون بالنـصيب الأكبر،وحيث اقترن النصيب الأعظم بأولئك الذين يعـتمد عملـهم علـى مـا هـو أسمـى، ووفـق الميـزان الـسائد فـإن المكافأة ضئيلة وكـريهة، مـنذ أضـحى العمـل المـادى المـضنى والمـنهك لا يخـول لمـن يقول به اكتساب ضروريات الحياة[٧].

إن مـا قاله هنا يعبر عن المبدأ الفعلى للملكية، مبدأ الملكية بين الجهد والمكافـأة. ذلـك المـبدأ الـذى يعتـبر أعـدل مـبدأ لأن التبرير الأوحد لمبدأ الملكية

---

(٧) المرجع السابق. الكتاب الثانى. الفصل الأول. المبحث الثالث. ص ٢٠٧.

الفردية تمثل فى أن يجنى الأفراد ثمار عملهم وتقشفهم لا ثمار عمل الآخرين وتقشفهم"[٨].

لقد قدم مل تعريفاً أوسع للملكية: " إن المبدأ الأساسى للملكية،عندما أشار لأهدافه الفعلية تأسس في الاعتراف داخل كل فرد فيما يتعلق بحقه في بلوغ أعمق الغايات من خلال ما أنتجه أو أُنتج بواسطة جهوده،أو حصل عليه من خلال الهبة أو الاتفاق الحر، بدون ممارسة القوة أو الضغط على من أنتجوه. لقد تمثل المبدأ العام فى حق المنتجين فيما أنتجوه هم بأنفسهم"[٩].

يبدو ذلك تفسيراً عقلياً من حيث المبدأ، على الأقل فيما يتعلق بالاتفاق الحر، ومع ذلك فإن ظهور الهبة خلق مشكلة. وبدون الملكية فإن الحق فيما يغيره شخص ما بواسطة الاتفاق فيما يتعلق بثمار عمل فرد آخر، أو حدوث تغيير اقتصادى بسيط لن يصبح ممكناً. ولكن مل تحدث عن التغير الاقتصادى الرأسمالى، حيث يعتبر الإنتاج نتيجة لامتزاج العمل الحالى مع رأس المال الذى يمتلكه شخص فحسب، وحيث يحصل العامل على نصيبه كأجر فحسب بينما يستحوذ الرأسمالى على ما تبقى، لقد أضحى نصيب كل منهما متضمناً فى تنافس السوق. لقد أوضح مل أن هذه العلاقة مبررة أيضاً. وتحدث عن مكتسبات الرأسمالى المترتبة على هذا التعاقد فقال: " إن حق الملكية يحوى إذاً حرية الاكتساب بواسطة التعاقد . حق الجميع فيما أنتجوه، متضمناً الحق فيما أنتجه الآخرون، لو تم الحصول عليه بواسطة الاتفاق الحر، منذ أضحى واجباً على المنتجين الحصول عليه بواسطة الإرادة الخيرة، أو تغييره إلى ما يعتبرونه مكافئاً لها، ويمنعونهم من إتيان ما يخالف حقهم فى الملكية وفى إنتاج صناعتهم: "[١٠].

---

[٨] المرجع السابق. ص ٢٠٨.

[٩] المرجع السابق. ص ٢١٥.

[١٠] المرجع السابق. ص ٢١٧.

لقد رأى مل أن مالك رأس المال يجب أن يكون له نصيب من الإنتاج، وأوضح أن ذلك يتوافق مع المبدأ العادل، لأن رأس المال هو مبدع العمل والشقاء. وذلك ما يبرر توزيع الإنتاج بين العمال وأصحاب رأس المال: مانحاً التنافس بين أصحاب رأس المال من أجل العمال، بين العمال من أجل الموظفين: لقد وُجد انقسام حر بين المسهمين فى العمل الحالى والذين أسهموا فى ثمار التقشف والعمل القديمين. لقد أوضح مل أن رأس المال لم يُبدع عادة بواسطة عمل وتقشف المالك الحالى، ولكنه خلق وضعاً ملائماً من أجل توزيع العامل والرأسمالى من خلال قوله بأن المالك الحالى لرأس المال من المحتمل أنه حصل عليه بواسطة الهبة أو التعاقد الحر أكثر من الحصول عليه بواسطة التخلص الجائر من أولئك الذين أبدعوه بعملهم القديم[11].

من المحتمل أن يحصل الملاك المعاصرون على جزء من رأسمالهم بواسطة الهبة. ولقد واجه مل بعض الصعوبات بسبب الوراثة: لقد بدا ذلك متناقضاً وبوضوح مع مبدأه العادل عن الملكية ولكنه أوضح أن حق الاقتناع بملكية فرد ما تلك التى آلت إليه بالوراثة يعتبر جزءاً أساسياً من حق الملكية لقد أراد أن يصل إلى أعلى مكانة من أجل أن يزكى تلك اللحظة التى يستطيع أن يرث فيها فرد ما، ولكنه وضع هذا الهدف فى مكانه عالية- باستطاعة الكل أن يرث ما هو كاف من أجل أن يحصل على معانى الاستقلال الحقيقى- ولكن ذلك لا يمتلك القدرة على أن يحل مشكلة التناقض. لقد تراجع مل عن برهانه المتمثل فى " على الرغم من أن القول بأن العمال وُضعوا فى وضع غير ملائم مقارنة بالملاك الذين يخدمونهم قول حقيقى، فإنه يصبح حقيقى أيضاً القول بأن العمال سيكونون أكثر تحرراً لو لم يستخدمهم الملاك"[12].

---

[11] المرجع السابق. ص. ص ٢١٥- ٢١٦

[12] نفسه. ص ٢١٦

لقد أوضح مل أنه لا يوجد ثمة تناقض بين مبدأه العادل عن الملكية- الذى أرجع الملكية للجهد- وذلك المبدأ الذى يرد الملكية لقيمة السوق المترتبة على رأس المال والعمل الحالى التى أضحت متطلبة من أجل الإنتاج الرأسمالى.

وكما نرى فلقد عثر على التوزيع الفعلى السائد لإنتاج العمل الذى يعتبر جائراً وبشكل تام. لقد عثر على تفسير لهذا التوزيع الجائر فى معنى تاريخى،لا فى المبدأ الرأسمالى ذاته." إن مبدأ الملكية الخاصة ترك أثراً فى كل بلد، ومن المحتمل أنه أقل فى هذا البلد من بعض البلدان الأخرى. إن النظم الأوربية الحديثة بدأت توزيع الملكية التى لم تكن نتيجة للانقسام أو الاكتساب من خلال الصناعة،وإنما نتيجة للإخضاع و العنف، على الرغم مما صنعته الصناعة لبضعة قرون لتغير عمل القوة إلا أن النظام ظل يستعيد الآثار المترتبة على أصله"[١٣].

إن العنف المترتب على توزيع الملكية هو ما أدى إلى ذلك الوضع الغير لائق بالنسبة للطبقة العاملة فيما يتعلق باللاعدالة التي تحدث عنها مل وليس ثمة شىء فى مبدأ الملكية الخاصة أو المشروع الرأسمالى: إن غالبية العاملين فى معظم البلدان الذين امتلكوا الحد الأدنى من حرية اختيار العمل وحرية التنقل بدوا باعتبارهم مستقلين وبشكل عام عن الأحكام المختلطة وإرادة الآخرين بالقدر الذى يستطيعون فيه أن يبدون فى أى نظام باعتبارهم يعانون من الحد الأدنى من العبودية الفعلية"[١٤].

وفيما يتعلق بالوضع الحالى للتوزيع الجائر للملكية،وإخفاق قانون الملكية فيما يتعلق بحمايتها أوضح مل أن المبدأ الرأسمالى لم يكن مسؤولاً فى أى وضع من الأوضاع عن ذلك التوزيع الجائر الموجود للثروة، الدخل، والسلطة، وإن كان يعتقد أنه أوجدهم بشكل تدريجي. ولكن ما لم يستطع مل أن يراه هو

---

(١٣) المرجع السابق. ص. ٢٠٧.

(١٤) المرجع السابق. ص ٢٠٩.

أن علاقـات الـسوق الرأسمالى منحت رأس المال جزءاً من القيمة التى تسيد بها العمـل، الأمـر الـذى تـرتب عليه سيادة طـبقة الـرأسماليين. هـل استطاع مل الوصـول إلى التـناقض بـين المـبدأ الـرأسمالى ومـبدأه العادل. لقد فشل فى رؤية ذلك، حيث أقر بعدم وجود تعارض فعلى، ومن ثم لم يكن قلقاً من ذلك.

علـى الـرغم مـن أن هـذا الوضع قلل من مكانة الطبقة العاملة، إلا أنه خلـق مـشكلة واجهـها مـل بـشكل مباشر. ولقد تمثلت هذه المشكلة فى أنه فى الوضـع الـراهن كانـوا (العمال) عاجزين عن استخدام السلطة السياسية بوعى. لقـد اعـتقد مـل فى أن الناس مهيأون لأن يصبحوا شيئاً ما يتجاوز البحث عن اكتـساب المـنافع الذاتية،ولكـنه اعـتقد أن معظمهـم لم يـسيروا بقدر كاف وراء ذلـك.لقـد قـال مـل لـو منحـنا سـلطة الاقتراع من أجل استخدامها ضد مصالح الآخـرين، وخـصوصاً مـن أجـل مـن يأتـى بعـدهم، مـن أجـل فكـرة الأجـيال القادمـة،أو الـبلد، أو الجـنس البـشرى، فـإن تـصور الإنـسان المتوسط سيصبح مضحكاً". يجب أن تُصنع الحكومة من أجل الموجودات الإنسانية كما تكون أو كمـا تتطلع أن تكون: وفى أية دولة حيث يحصل الجنس البشرى أو أية طبقة علـى تلك المصالح التى يقودون بمقتضاها، عندما يفكرون فحسب فى مصالحهم الذاتـية، فإنهـا ستقتـصر وبشكل حصرى على أولئك الذين يظهرون فى المشهد الأول، ويؤثرون على الوضع الحالى"[١٥].

إن الوجـود هكـذا، ولكن ماذا يحدث لو امتلك كل فرد حق الاقتراع؟.

إن الإجابة وببساطة تتمثل فى القول بأن المجتمع الذاتى سيسود.

ولكـن يـوجد الأسـوأ الـذى يجعلـنا أكثـر خـوفاً. لقـد أدرك مـل أن المجـتمعات الحديـثة انقـسمت إلى طبقـتين، بـدتا متناقضتين،وأوضح مل من جـوانب عـدة تناقـضهما. لقـد تمـثلت هاتين الطبقتين تقريباً فى الطبقة العاملة (التـى حـوت الحرفى ضيق الأفق) والطبقة الموظفة، تلك التى تشتمل على من

---

[١٥] جون ستيوارت مل. الحكومة التمثيلية. ص ٤٤٥.

يحـيا علـى دخـل ثابت بغير جهد، وهؤلاء الذين خولت لهم تربيتهم وأسلوب معيـشتهم الانغمـاس مـع الأغنـياء[١٦]. إن الطـبقة العاملـة كانـت وبالطـبع أكثر شـهرة. إن شخـصاً واحـداً، مقترعاً واحداً سيعبر عن مشروعية الطبقة فيما يتعلق بالمـصلحة الحالـية المفترضـة لطـبقة واحـدة، هـو مـن يتصور من أجل أن يتبع أهـواءه الذاتـية والأفكـار العامـة المختـصرة فـيما يتعلق بالخير الخاص به، فى تعـارض مـع للعدالـة، مـع الطبقات الأخرى ومع الأجيال القادمة. إن شيئاً ما يجـب أن يـتم من أجل منع أكثر الطبقات شهرة أن تُصبح قادرة على أن تدير وجهـة المـشروعية والحكـومة بواسـطة مصلحة الطبقة المهيمنة، وعلى الرغم من هذا فإن ذلك سيصبح أقل شراً من تلك الطبقة الحالية التى تحكم بواسطة طبقة صغرى بُنيت على أساس من الثروة المثبتة[١٧].

إن معـضلة مـل حقيقـية، ذلـك لأن حجـته الأساسـية مـن أجـل بلوغ الاقـتراع العـام بـدت حيوية باعتبارها معان ممنوحة للناس من أجل أن يطوروا أنفسهم بواسطة المشاركة.

لقـد بـدا طـريق مـل متمـثلاً فـى تزكية نظام الاقتراع الجماعى لأعضاء الطبقة الصغرى، لأن كلا الطبقتين يجب أن تفوق الأخرى وزناً وأهمية، وأن أيا منهما يجب أن تكون قادرة على فرض مشروعية طبقتها[١٨].

إن كل واحد يمتلك صوتاً، ولكن البعض يمتلك أصوات عدة. أو أن كل فـرد مـع الافتراضـات المـؤكدة يمـتلك صـوتاً، والبعض يمتلك أصوات عدة. فلقد أوضح مل فى مؤلفه أفكار عن الإصلاح البرلمانى الذى نُشر عام ١٨٥٩ أن النظام الإنتخابـى المـتقن يـستلزم الاثـنين، يـستلزم أن يمتلك كل واحد صوتاً، ويمتلك الـبعض أكثـر مـن صوت . وقال إن أياً من هذين الافتراضين لا يكون مستساغاً بـدون الآخـر ولكـن فـى الحكـومة التمثيـلية جادل مل وبحث عن الاقتراعات

---

(١٦) المرجع السابق. ص ٤٤٧.

(١٧) المرجع السابق ص ٤٤٦

(١٨) المرجع السابق ص ٤٦٧

الجماعية ورفض إقصاء الآخرين من أى اقتراع بصورة عامة. لقد أثرت الإقصاءات على تصور مل لمبادئ مجتمع السوق. التى ذهبت إلى أن علاج الفقر يتمثل فى استبعاده؛ : لا يجب أن يعفوا من الإفلاس لأنهم فشلوا فى السوق. لقد تمثلوا فى أولئك الذين لا يدفعون الضرائب المباشرة. لقد عرف مل أن الفقير دفع الضرائب بشكل غير مباشر، ولكنه أوضح أنهم لم يشعروا بهم، لذلك يجب أن يهملوا فيما يتعلق باستخدام أصواتهم من أجل ضمان استمرار الحكومة. إن متطلب الضريبة المباشرة لم يستلزم إقصاء الفقير من الاقتراع: إن الطريق البديل يتمثل فى أن نستبدل بالضرائب المباشرة ضرائباً غير مباشرة، التى يتسنى للفقير دفعها وتارة أخرى،فإن أولئك الذين لم يقرأوا ولم يكتبوا استُبعدوا. إن ذلك لا يعد مبرراً أيضاً لإقصاء العديد من الفقراء، لأن مل أوضح أن هناك ثمة مهمة ملاقاة على كاهل المجتمع تتمثل فى وجوب وضع تعليم أولى بحيث يصل إلى كل من يريده. ومع هذا أوضح مل أنه فى حالة فشل المجتمع فى القيام بهذه المهمة (الأمر الذى حدث فى زمن مل) فإن الإقصاء سيصبح فعالاً، لأن استبعاد هؤلاء الذين يعانون من الفشل هو الحرمان المنطقى الذى يُتوقع مولده[19].وسواء استبعدت هذه الاستعدادات المسبقة عدداً ذا دلالة من الطبقة العاملة أو لا، فإن الاقتراع الجماعى ظل ذا دلالة ، وزُكى على المستوى العام. إن نسق الاقتراع العام لن يعوق بمفردة التشريع الطبقى: سيكون نافعاً وبشكل عملى من خلال منح المزيد من الأصوات لأولئك الذين خول لهم رأيهم السيطرة الأكبر[20]. من خلال القيمة المترتبة على ذكائهم الأعلى،وتطويرهم الأمثل لقدراتهم العقلية والعملية.إن الاختبار الفعلى لذلك تمثل فى طبيعة عمل الفرد: فالموظفين، رجال الأعمال، والأناس المحترفون يُعتبرون ومن خلال طبيعة عملهم أكثر ذكاءً ومعرفة من الأجراء بشكل عام،

---

(١٩) المرجع السابق. ص ٤٧٠.

(٢٠) المرجع السابق. ص ٤٧٤.

لذلك فإنهم سيحصلون على المزيد من الأصوات إن كبير العمال يعتبر أكثر ذكاءً من العمال،وكذلك فإن العمال المهرة أكثر ذكاءً ممن دونهم، فمن المحتمل أنهم سيحصلون على أكثر من صوت ومن أجل أن نلتقى مع افتراض مل المتمثل فى أن الطبقة العاملة لن تحصل على المزيد من الأصوات أكثر من الموظفين والطبقة التى تم إعدادها، فإن أعضاء الأخيرة سيحصلون على أكثر من صوتين، ومع هذا فإن مل عفى نفسه من العناية بالتفاصيل. لقد أتى ليصنع ذلك فى اقتراحه الذى قدمه فى أفكار عن الإصلاح البرلمانى، حيث تصورلو أن العامل الغير ماهر حصل على صوت واحد، فإن العامل الماهر سيحصل على اثنين،وربما يحصل كبير العمال على ثلاثة؛ الفلاح، الصانع، التاجر، على ثلاثة أو أربعة؛ الإنسان المحترف أو الأديب، الفنان، الموظف العام، خريج الجامعة، والعضو المختار من قبل المجتمع المتعلم، خمسة أو ستة أصوات [٢١].إن تسلسل مل الظاهر هو: أن المقاول (فلاح، صانع، تاجر) مع ثلاثة أو أربعة أصوات لا يُفضل عن كبير العمال، بينما يُفضل العقلانيون، الفنانون،والأناس المحترفون بشكل قوى. إن ما يبدو مثيراً للقلق يتمثل فى وجهة نظر مل عن الاهتمام بحقوق المرأة، فإنه لم يوضح كيفية تأهيل تلك المرأة التى لا هى بالموظفة أو الموظفة،ليست محترفة ولا معدة، من أجل أن تصبح متضمنة فى الاقتراع الجماعى.

إن النقطة الهامة فى كل هذا تمثلت فى أن مل أوضح وبشكل قاطع أن الاقتراع العام فيما يتعلق بميادين الكسب الخارق للعادة كان مرغوباً فيه وبشكل موضوعى، لم يُرغب فيه بشكل سلبى فحسب باعتباره طريقاً لإعاقة أو منع التشريع الطبقى.

" إننى لم افترض الجماعية باعتبارها شيئاً مرغوباً فيه فى ذاته، فبينما تصبح ضرورية لمنع أعظم الشرور، إلا أنها تشبه إقصاء جزء من المجموع من

---

(٢١) الأعمال المجمعة ص. ص ٣٢٤– ٣٢٥.

الاقـتراع، الـذى ومن المحتمل أنه يجيز السلطة.إننى لم أنظر إلى اقتراع الأفراد المتـساويين باعتـباره خـيراً فـى ذاته إننى أنظر إليه باعتباره خيراً نسبياً، أقل كـراهية مـن مـيادين الامتـيازات غـير المتـصلة بالموضوع أو النتائج العرضية،إن الخطأ فى المبدأ يؤدى إلى إدراك معيار خاطئ،واختيار التأثير السلبى على عقل المقـترع. إن إيـضاح دسـتور الـبلد أن الجهل متضمن فى السلطة السياسية مثله مثل المعرفة أمر ليس مفيداً بل ضاراً[٢٢].

مـن هـذا المـنطلق فإنـه لـيس بالاسـتطاعة تصنيف مل باعتباره مشرعاً بالمعنـى الكلـى للكلمة. لم يكن بعض الأفراد أفضل من الآخرين فحسب، وإنما أفـضل فى الطريق المرتبطة بشكل مباشر بالموضوعات السياسية، أفضل فى تلك الطـرق التـى خـولت لهـم مزيداً من الثقل السياسى: وفى الحقيقة أن جزءاً من الفكـر يـدور حول السبب الذى خول لهم بلوغ الثقل السياسى الأعظم تمثل فى أن ذلك سيؤدى إلى المجتمع الأمثل، على الأقل بشكل سلبى: سنبدع أرجحية سيادة المصالح الذاتية بشكل ضيق فى التشريع والحكومة، التى ستتطلع للسلطة المتساوية. إن السلطة الغير متساوية ستصبح أكثر تشابهاً لأنها تسعى إلى إجازة المجـتمع الديموقراطـى فى أفضل معنى، ذلك المجتمع الذى يتسنى لكل فرد فـيه أن يطـور خصائـصه الإنـسانية. ومـع ذلـك فـإن السلطات السياسية الغير متـساوية بالنـسبة للمواطنين بُنيت داخل نموذج مل فى تلك الميادين التى تبدو دائمة: وإذا كان الناس غير متساوين فى المعرفة (ومتى لا يصبحون كذلك) فإن السلطة المتساوية تعتبر خطأ من حيث المبدأ.

إن الـسلطة التـى مـنحها مـل للمعرفة،والمهارة التى سمحت له بإجازة البرلمان لن تُبدع ذاتها أى تشريع، وإنما قصرت نفسها على القبول أو الرفض، أو الـرجوع مـن أجل إعادة النظر، إنها لم تُنقح بذاتها أى تشريع، بل إن كل هـذه الاقتراحـات أسـبغت علـيها من خلال خبراء لجنة غير مُنتخبة. إن نفاذ

---

(٢٢) الحكومة التمثيلية. ص ٤٧٨.

صبر مل على البرلمان الموجود وإجراءات مجلس الوزراء أمر غير مفهوم، ولكن معالجته ستبدع سلطة المشرع المُنتخب، وستساهم في محو العقبات من أمام المقترعين الديموقراطيين من أجل المشاركة في العملية الانتخابية. على الرغم من أنه أدرك ذلك، إلا أنه لم يتفحصه، مثال ذلك المكأفاة التي استبدل بها المعرفة.

إن أنموذج مل يعتبر النسخة الحقيقية للنموذج الثاني، يُعد حسابياً خطوة على عكس اتجاه النموذج الأول، الذي بُني من حيث المبدأ على شخص واحد، صوت واحد على الأقل. وعلى المستوى الأخلاقي فإن النموذج الثاني يُعد أكثر ديموقراطية من النموذج الأول. إن النموذج الثاني لم يبرر النظرة للأفراد كما يكونون، الإنسان كمستهلك ومتسلط مطلق. إنه يريد التحرك صوب مجتمع الأفراد الذي يتطور إنسانياً ويسعى أيضاً إلى المزيد من المساواة. إنه لم يرغب في أن يفرض يوتوبيا على الناس، ولكن يريد أن يصل الناس إلى أهدافهم بأنفسهم، أن يبرهنوا علي أنفسهم من خلال المشاركة وبشكل إيجابي في العمليات السياسية، إن كل جزء من هذه المشاركة يقود إلى البرهنة على قدرتهم السياسية، وأن يجعلوا أنفسهم قادرين على المزيد من المشاركة والمزيد من تطوير أنفسهم.

إنه لمن السهل الآن الإشارة إلى تلك الشوائب والتناقضات في نموذج مل إن أوضحها تمثل فيما أطلق عليه المشاركة والتطوير الذاتي. إن المشاركة ضرورية في العملية السياسية من أجل البرهنة على أن الناس متساوون ويجب أن تبرهن على ذلك. ولكن المشاركة مع السلطة المتساوية الحالية ستُعزز المساواة البطيئة. إن هؤلاء الذين يمتلكون المساواة العظمى (الخارقة للعادة) وحُكموا بتربيتهم وموقفهم في الحياة لن يتنازل عن سلطتهم للآخرين. وتحت مسمى التطوير الذاتي، فإن الامتياز سيُمنح لأولئك الذين يمتلكون المزيد من التطور. ولكن الأفراد الأقل تطوراً داخل نموذج مل، لو أنهم ظلوا بداخله (لو أدركوا السلطة الانتخابية الأدنى التي منحهم مل إياها) سيعرفون أنه ليس

بالاستطاعة حماية إرادتهم، لذلك فإنهم لن يمتلكوا الباعث على المشاركة، وبالتالى سيصبحون أقل تطوراً.

إن الصعوبة الأعمق تجسدت فى نموذج مل عن الإنسان والمجتمع. إن الإنسان الذى تشكل بواسطة مجتمع السوق التنافسى الموجود لم يكن خيراً بدرجة كافية تسمح بأن يصنع من نفسه الأفضل. لقد استنكر مل آثار المجتمع الرأسمالى الموجودة على الشخصية الإنسانية، التى جعلت كل فرد يندفع وبشكل عدوانى من أجل منفعته المادية. لقد استنكر وبقوة العلاقة القائمة بين العمل ورأس المال، التى أحطت من قدر العامل والرأسمالى. لقد اعتقد بعدم إمكانية وجود مجتمع إنسانى مرض قبل تحول هذه العلاقة. لقد وضع آماله فى تصور شهير عن المنتجين المتعاونين حيث يصبح العامل هو مالك رأس المال ومن ثم يعملوا سوياً من أجل أنفسهم. لقد أجاز لنفسه أن يأمل أن المنتجين سيصبحون أكثر براعة فى العمل، وأنهم سيحلون محل النظام الرأسمالى وعلاوة على ذلك فلقد تصور وافترض أسس الملكية الرأسمالية المعترف بصحتها، على الأقل قبل ذلك الوقت الذى غُيرت واستبدلت بفعل الاتحادات الإنتاجية، وأن نظام السوق التنافسى سيظل مؤثراً، من أجل استخلاص المشاريع التعاونية التى تصور أنها تُنافس فى السوق، وتتحرك بفعل دافع الرغبة من أجل الكسب الفردى. وبعبارة أخرى، لقد تصور مل وافترض ذلك النظام الذى تطلب الأفراد من أجل العمل كمستهلكين مطلقين، باحثين عن تراكم المعانى من أجل حماية مستقبلهم، الذى يُعد نتاجا للرغبات الاستهلاكية، التى دللت على البحث عن الملكية المكتسبة. إن النظام الذى يتطلب الإنسان من أجل أن يرى نفسه ويعمل كمستهلك ومغتصب، منح مجالاً ضيقاً لأكثريتهم من أجل أن يروا أنفسهم ويعملوا كممارسين ومطورين لخصائصهم. لقد قدم مل نظرة عامة تمثلت فى أن انتشار التعاون سيبدع ثورة أخلاقية من أجل المجتمع: " معاجة العداء الدائم بين العمل ورأس المال، تحول حياة الإنسان من الصراع الطبقى من أجل المصالح المتعارضة إلى منافسة حميمة فى البحث عن الخير العام من أجل

الجميع، وسمو مكانة العمل، معنى جديد لحماية واستقلال الطبقة العاملة،وتحول فى كل العمليات اليومية للجنس البشرى فى مدرسة المشاركات الاجتماعية والفكر العقلى"[٢٣].

لقد ظلت هذه الآمال غير متحققة.لقد ظل التعارض الطبقى مستمراً، والأكثر من هذا هو عدم حدوث تغير فى أية طرق أخرى تروى ظمأ مل للديموقراطية. -

وفيما يتعلق بالسلوك الفعلى لهذه الطبقات فقد تمثل فى أنها تحاول قهر الطبقة المضادة لها،ولقد كان ذلك هو السبب فى مشاهدة مل للخطر المترتب على الطبقة الحاكمة،ومن ثم رفضه للسلطة السياسية التى تستحوذ عليها أكبر الطبقات عدداً، وتلك التى تصل إلى أقلها عدداً، لذلك فإن الدائرة الفاسدة للمشاركة تُعد تبريراً لاستمرار المشاركة المتباينة.

إن فشل الحل التعاونى لم يقدم أية حلول لذلك التناقض الذى شاهده مل بين الاقتراع العام المتساوى وسعادة المجتمع العظمى. لم يوجد ثمة طريق يعبر من خلاله عن افتراضه المتمثل فى أن الطبقة العاملة ستستخدم حقاً دستورياً متساوياً من أجل سن تشريع طبقى غير متناغم مع العدو البعيد، النوعية، السعادات العظمى للمجتمع بصورة عامة

إن هذا التناقض يحوى ضمنياً تناقضاً آخر، التناقض بين علاقات الرأسمالى فيما يتعلق بالإنتاج ونموذج الديموقراطية عن إمكانية التطور الذاتى الفردى.إن مل لم يشاهد هذا التناقض بشكل تام. لقد نظر نظرة ضيقة فيما يتعلق برؤية هذا التناقض فى بناءاته عن علاقات العمل ورأس المال الموجودة

---

[٢٣] الاقتصاد السياسى. فى: الأعمال الكاملة. ص ٧٩٢.

إن ذلك يتناقض مع فكرة مل التى قدمها عام ١٨٣٨: إن الغالبية العددية فى أى مجتمع مهما كان يجب أن تتكون من أفراد فى ذات المكانة الاجتماعية ويمتلكون فى ذات اللحظة نفس الرغبات،وغير بارعين فى الأعمال اليدوية.

- بنتام، مقالات عن الأخلاق ، المجتمع،والدين. فى: الأعمال الكاملة. ص ١٠٧.

(وخاصة عندما جعلها متناقضة أخلاقياً مع العلاقة التعاونية) ولكن وكما لاحظنا فى تحليلاته لعلاقات السوق الرأسمالى،برر الملكية الخاصة لرأس المال المترتبة على التعاقد، ونظر إليها باعتبارها موجوداً متناغماً من حيث المبدأ مع النظام العادل.

من المحتمل أن يعتقد شخص ما فى أن هذين العيبين فى نظرية مل عن الديموقراطية الليبرالية سيكونان كافيين لمنعها من الاستمرار، وفقدانها لمكانتها التى اكتسبتها فى القرن التاسع عشر باعتبارها نموذجاً للديموقراطية الليبرالية.ولكن ليس هذا هو كل ما حدث. ومن السهل أن نرى لماذا. ففى المقام الأول، لو شاهد أتباع مل هذا التناقض الضمنى السالف الذكر باعتباره خللاً فى النظرية، فإنه من الممكن توقع أن هذا التناقض سيؤدى إلى تهتك هذه النظرية. ولكن وكما سنرى فى الجزء الأخير من هذا الفصل،فإن منظرى الديموقراطية الليبرالية المتأخرين كانوا أقل اعترافاً بالتناقضات الحيوية بين علاقات السوق الرأسمالى والقدرة المتساوية للتطوير الذاتى. لذلك ظلوا مؤمنين بفكر مل عن الديموقراطية التطورية .

وفى المقام الثانى فإن التعارض الذى شاهده مل بين الاقتراع العام المتساوى والتعارض القائم بين المصالح الطبقية اختفى مع بداية القرن العشرين. لو أن الاقتراع العام اختفى ليصبح غير موجود، فإن ما خشيه مل تمثل فى الطبقة الحاكمة. لقد كان بنتام وجيمس مل على حق فيما يتعلق باتباع الطبقة العاملة لقيادة الطبقة الوسطى، على الرغم من أنهم كانوا على صواب لأسباب خاطئة كما سأوضح ذلك. وعلى أى حال، عندما وجُد أول تركيب للاقتراع العام فى الوجود فى إنجلترا عام ١٨٨٤، بعد موت مل بأحد عشر عاماً، العديد من هذه التركيبات وجُدت مؤخراً، فإنها لم توجد الحكم الطبقى بواسطة الطبقة العاملة. لهذا فإن أتباع مل رفضوا وبابتهاج الشروط الغير مشروعة لنموذجه- الاقتراع العام والتشريع الانتخابى- بينما قبلوا فكرته الأساسية عن التطور.

من أجل ذلك يجب علينا ألا نتحدث عن النموذج الثاني (أ) باعتباره قاصراً. إنها ذات الخطوط التي استمرت لتُتصور وبشكل عام بواسطة الديموقراطيات اليبرالية، وبصورة أكثر بساطة لأن افتراضاتها التشريعية انهارت. انهارت لأنها بدت غير ضرورية من ناحية، وأي أي شيء يترتب على هذا النمط لم يعد من المتوقع أن يُجرم الحركات الشعبية القوية[٢٤]. ولكن ذلك خول للنموذج الثاني (أ) مثله مثل النموذج الثاني (ب) الحياة في القرن العشرين. إن النجاح المتواصل للسياسيين المهيمنين في القرن التاسع عشر، والنظام عينه في القرن العشرين فيما يتعلق بالتحريف والتهديد الضمنيين للامتياز الديموقراطي منعت انهيار النموذج الثاني قبل منتصف القرن العشرين. إنه لم ينهار بسبب انتقادات القرن العشرين، ولكن شراح النموذج الثالث أدركوا التناقضات الداخلية في النموذج الثاني، من أجل ألا يقعوا فيها. لقد انهار لأسباب مختلفة يجب أن نشرحها الآن.

تنامية الامتياز الديموقراطي:

قبل أن ننظر إلى نجاحات النموذج التطوري المتأخر، يجب علينا أن نختبر السبب الذي أدى إلى عدم إشراقة الاقتراع الإنساني المتساوي من خلال الطبقة الحاكمة التي خشيها مل، لذلك فإن الطريق ظل مفتوحاً أمام الديموقراطيات الليبرالية المتاخرة لتنقل حجة مل. إن ذلك سيساعدنا على فهم سيطرة كل من النموذج التطوري الأخير، المنحدر تقريباً من منتصف القرن العشرين. وانهياره التام.

---

[٢٤] إن مقدرة هذه الحركات كانت فعالة في إثارة إصلاح بل عام ١٨٧٦، التي كان مل حبيسها. لقد راجع معلوماته من أجل أن يُصادق على الإصلاح الجماعي المحافظ حيث وجد أن ذلك يؤدي للسيطرة على قوى الطبيعة من أجل تحقيق الامتياز الدستوري المشروع.

من خطاب مل إلى و. ر. كريمر في الواحد من مارس عام ١٨٧٦. في الأعمال الكاملة .ص ص ١٢٤٧ – ١٢٤٨.

وانظر: رويدن هاريسون قبل الاجتماعيين: دراسات في العمل والسياسات ١٨٦١ – ١٨٨١. لندن وتورنتو ١٩٦٥ الفصل الثالث.

إن مـا حدث شيء لم يستطع مل أن يدركه،وربما أدركه بصعوبة ولكن الـشيء الـشيق يتمـثل فى أن المنظريين المتأخرين، أولئك الذين أسسوا النموذج الثانــى (ب)، لم ينظـروا لـيروه أو يفهمـوه،لقد اعـتقدوا أنه يجب أن يُرى من خـلال مـا هو موجود آنذاك. وإننى اقترح أن إخفاقهم فى رؤيته هو ما أدى إلى انهيار النموذج الثانى (ب)، واستبدل به النموذج الثالث.

إن الـسبب الـذى أدى إلى عـدم حـضور الامتـياز الإنـسانى المتـساوى باعتـباره نـتاجاً للطبقة الحاكمة التى خشيها مل تمثل فى النجاحات الخارقة للعادة،حيث كان النظام الحزبى يمتلك القدرة معها على ترويض الديموقراطية. إن ذلـك هام لأنه على الرغم من أنه يمنح النموذج الثانى فرصة جديدة للحياة، إلا أن الـنموذج الثانــى كان فى النهاية غير فعال . لأنه ترك العملية السياسية للديموقـراطية وهى غير قادرة على تقديم المدى الفعال للمشاركة التى طالب بها مـؤيدوها وأملوا فيه،وغير قادرة على تأسيس التطور الذاتى والوحدة الأخلاقية، التـى سـعت إليها الديموقراطية الليبرالية. هذا ما تضمنه النموذج الثانى، الذى أُقـصى جانـباً فى منتصف القرن العشرين بواسطة النموذج الثالث الذى أضحى أكثر واقعية،وهو موضع الاختبار فى الفصل التالى.

كـيف يمكـن للـنظام الحزبـى أن يُـنفذ النموذج التطورى،ويخول له أن يظهـر فـى المـيدان بتنقيحه لصورة الامتياز المتساوى لنصف قرن أو يزيد؟ كيف كـان الـنظام الحزبـى قادراً على منع الطبقة التى خشيها مل من تولى السلطة، وكـذلك يـسمح للتخـيل الديموقراطـى بالثبات بواسطة مؤيدى الليبرالية بعد أن أثبت الامتياز المتساوى؟

إن الامتـياز المتساوى سيمنح بشكل عام وبوضوح الصوت الراجح لعمال الطـبقة العاملـة فـى معظـم الأقطـار الـصناعية،وكذلك للمزارعين وبعض العمال المستقلين (أو مزيج منهم والعمال)، وفى كلتا الحالتين فإن الصراع على المصالح مع هيمنة الملكية الرأسمالية أضحى متوقعاً . كيف يمكن لشيء مثل الحرفى أم المحايـد باعتـباره نظامـاً للأحـزاب المتنافسة أن يعـوق سـلطة الطبقة المهيمنة

بواسطة من هو تابع؟ ألن يعيد النظام الحزبى الجانب العددى للمصالح المختلفة،التى تظهر للوجود وبشكل فعلى من أجل أن تخدم من هو مهيمن أكثر من أن تعيقه؟ لقد أعيقت الطبقة المهيمنة بمساعدة النظام الحزبى فى كل الديموقراطيات الغربية.

إن الطريقة التى حدث بها هذا أضحت مختلفة فى البلدان المتغايرة؛ معتمدة وبشكل جزئى على الوضع الطبقى للبلد، على وجود نظام حزبى غير ديموقراطى ومسؤول قبل الوصول للامتياز الديموقراطى،ومعتمدة وبشكل جزئى أيضاً على الاختلافات المترتبة على التعاليم القومية. ليس بالاستطاعة الآن تقديم تحليلات حول كل هذه الاختلافات المعقدة بين تلك الطرق التى قدمت من خلالها النظم الحزبية ذات الدلالة السياسية فى بلاد متغايرة مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية،كندا،والأمم الغربية الشهيرة.ومع ذلك فإنه ليس من الصعب أن يرى، لو أن واحدا يغير بؤرة اهتمامه من ذلك إلى الأوصاف المعتادة عن دلالة النظام الحزبى، حيث تتمثل غايته الفعلية ليس فحسب فى إبداع توازن سياسى ثابت، وإنما فى تقديم نمط عام عن التوازن.

إننى أعتقد أن الوضع ليس مبالغاً فيه من أجل القول بأن الدلالة الفعلية التى صنعها النظام الحزبى وبشكل فعلى فى الديموقراطيات الغربية منذ ابتداء نظام الاقتراع قلصت الصراع الطبقى الموجود بالفعل أو المحتمل وجوده، ولو أنك تحب من أجل التسامى عن الصراع الطبقى القائم على أساس من المصلحة، وكذلك من أجل أن تحمى أسس الملكية الموجودة ونظام السوق من الهجوم الفعال.

إن ذلك الحدث كان فى أمريكا أقل منه فى أوربا، حيث كانت العلاقة بين الحزب والطبقة أكثر وضوحاً. لقد كان أقل مما توقعه منظرو القرن العشرين فى أى مكان،ومرد ذلك لنجاحات النظام الحزبى فى دفع المواقف الطبقية لتصبح بمنأى عن الأخطار، تلك التى تضخمت وبشكل كبير فى القرن التاسع عشر.

إن دلالـة الاتفاقـات الطبقـية الواضـحة وأيـضاً تـسوية المصالح الطبقية المتـصارعة ليُنظـر إلـيها باعتبارها متساوية صنُعت بواسطة أى من أنواع النظام الحزبى الثلاثة:

١- نظـام الحـزبين (أو الحـزبين المهيمـنين)، حيث نزع الحزبان إلى توضيح المصالح الطبقية المتعارضة، مثل ما هو موجود في إنجلترا حيث حزب العمل والحزب المحافظ.

٢- نظـام الحزبين (أو الحزبين المسيطرين) حيث كان كلاهما غير دقيق فيما يتعلق بتنظيم المصالح الإقليمية مثل ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

٣- نظـام التعدد الحزبى، حيث تتشكل الحكومة من العديد من الأحزاب مثل ما يحدث فى معظم بلدان أوربا الغربية.

ففـى الحالـة الأولى، ينـزع كـل حـزب إلى بلـوغ الموقف المعتدل، الذى يتطلب أن يتحاشى الوضع الطبقي وبوضوح. يجب عليه أن يفعل ذلك من أجل أن يكون قادراً على أن يُبدع تصوراً لنفسه باعتباره حزباً قومياً مبنى على أساس من الخير العام،وبدون ذلك فلن يتسنى له الحصول على الأغلبية المفترضة. وفى الحالـة الثانـية فـإن كـلا الحـزبين الرئيسين أكره على العمل بأسلوب بدائى: فـيجب علـى كـل منهما أن يقدم برنامجاً يحوى كل الأشياء لكل الناس، ومع ذلـك فإنـه يـبدو قـبل كـل شـىء شديد الغموض. وفى الحقيقة، ففى مثل هذا الـنظام فـإن ثلاثـة أو أربعـة أحـزاب من المحتمل أن تظهر للوجود مع الوضع الـذى يحـوى وجوداً طبقيا دقيقاً، ولو أن مثل هذا الحزب أراد أن ينمو ويرتب مـن حـيث الحجم ليصبح الحزب الأول أو الثانى، فيجب عليه أن يعمل ذات الشىء. وفى الحالة الثالثة، فإنه نظام التعدد الحزبى الحقيقى، حيث لا يوجد حزب بعينه يستأثر بالأغلبية، لا يوجد ثمة حزب باستطاعته أن يمنح معطيات حاسمـة لجمهـور ا لمقترعـين، لأن كلاً من الحزب والمقترعين عرف أن الحزب سيسعى لبلوغ الحل الوسط وبشكل دائم فى الحكومة الائتلافية

لو أن الانقسام الطبقى ثنائى القطب فى البلد تجاهل وبشكل عام المعنى المترتب على الماهية القومية وكل ما هو إقليمى، دينى، عرقى. وتيارات أخرى عامة، فإن أياً من هذه الأنظمة الغير واضحة لم يهيمن كما كانْ يجب أن يفعل. لو أن الطبقة الاقتصادية كانت أحادية الهدف، ولم ينجرف أعضاؤها فى تيارات أخرى بواسطة التيارات الحالية أو الارتباطات التقليدية، فإن أياً من هذه النظم الثلاثة لم يسد.

ولكن وكما حدث فى كل هذه البلدان، فإنه فى ذات اللحظة التى أضحى فيها الامتياز الديموقراطى فعالاً، وُجد العمال حيث أضعف الانقسام الطبقى الثنائى المتصور بين هؤلاء الذين ساندوا وأولئك الذين رفضوا النظام القائم للملكية وتنافس السوق. لقد صنعت أمريكا الشمالية والتوسع الأوربى والجزيرة الحرة فى القرن التاسع عشر الطبقة الأوسع، كما صنع المزارعون الأحرار وصغار الملاك من العمال صورة مصغرة للبرجوازية: لقد أرادوا رأسمالية خاصة واقتصاد السوق، لقد أوضحوا أنه لم يخلق من أجل المدن التجارية فحسب. وفى ذات الازدواجية، فإن التوسع الاستبدادى فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أدى إلى أن تقر إنجلترا ومعظم بلدان أوربا الغربية بمشروعية حكوماتها المدللة، من خلال تقديمها بيانات للمقترعين، التى عبرت عن رغبات الطبقة العاملة فى تحقيق إصلاحات فعلية.

لم يستطع النظام الحزبى المحايد ولهذه الأسباب القيام بهذه المهمة. ولكن منح هذه الدوافع بدون النظام الحزبى يجعل القيام بهذه المهمة أمراً غير محبب. إن النظام الحزبى فى أى شكل من أشكاله المختلفة عبر عن المعانى التى وبواسطتها أضحت المهمة غير الواضحة المتضمنة للاختلافات الطبقية فعالة.

لقد شيد النظام الحزبى عدم القدرة على فعل ذلك ومرد ذلك لمقوم آخر. ومهما كان مدى هذا الامتياز فلقد أضحى النظام الحزبى وبشكل ضرورى أقل مسؤولية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. ولنأخذ الحالة الكلاسيكية للنظام

الحزبى الإنجليزي. فلقد حوى العديد من المعانى الإيجابية فيما يتعلق بصنع أو لا صنع الحكومات قبل وجود شيء مشابه للامتياز الديموقراطى،وما دام هذا الحق الدستورى أضحى قاصراً على الطبقة المالكة، أولئك المنتخبين فى الدوائر الانتخابية، حيث يمتلكون القدرة على ممارسة التأثير الفعال على منتخبيهم،والسيطرة عليهم. ولأن المجلس التشريعى المُنتخب مسؤول عن منتخبيه،أو على الأقل عن ذلك الذى كان إيجابياً فى الانتخابات، فإنه لن يسيطر عليه من قبل مجلس الوزراء أو قائد الحزب البرلمانى.

لقد تغير كل هذا مع صبغة الحق الدستورى بالصبغة الديموقراطية إن الإعجاب بالطبقة الاجتماعية المُنتخبة يستلزم تشكيل أحزاب قومية منظمة بشكل جيد بعيداً عن الأحزاب البرلمانية.إن التنظيم الفعال يستلزم آليات الحزب المهيمن إن الموافقة من قبل الحزب المُشكل أضحت وبشكل فعلى الطريق الوحيد لمنح المنتخب الطريق إلى البرلمان. إن قائد الحزب المسيطر كان وقبل أى شىء مسيطراً على مجلس النواب. وذات السلطة مُنحت لقادة الحزب فى البرلمان، حيث يخشى رئيس الوزراء والوزراء الخاضعين له الإقصاء من الحزب كما يخشون الحل السابق لآونه للبرلمان، إن هؤلاء متممون للانتخابات. إن مجلس الوزراء تجسد فى هؤلاء الذين خُولوا السيطرة على البرلمان من أجل بلوغ أعلى منزلة اجتماعية. إنه مازال يفعل ذلك.

إنه ليس قادراً على ذلك فحسب: لقد أضحى فعل ذلك ضرورياً الآن. لقد أحدث الاقتراع العام تغيراً فى وظيفة النظام السياسى التى يقوم بها، ذلك التغير الذى استلزم سيطرة الحكومة أكثر من سيطرة العملية الانتخابية أو هيمنة أى حزب خارج أطر النظام البرلمانى. وقبل أن يصبح هذا الحق الدستورى ديموقراطياً، فإن دلالة النظام تجلت فى مسؤوليتها عن اتحاد الأهداف الشهيرة والمتغيرة للطبقة المالكة، التى يمكن أن تُقدم على أفضل صورة بواسطة الحكومة التى كانت مسؤولة خلال المجلس النيابى التشريعى عن العمليات الانتخابية الرئيسية.ومع الانتخاب الديموقراطى وقف النظام بين متطلبات طبقتين،أولئك

الذين يتمتعون بالملكية المطلقة وأولئك المحرومون منها.إن ذلك يعنى أن النظام يمتلك وبشكل مستمر تسويات منظمة،أو على الأقل تسويات ظاهرية .إن هذه التسويات تتطلب غرفة من أجل المناورات.إنها الحكومة التى يجب أن تمتلك هذه الغرفة. وفى نظام التعدد الحزبى، حيث تكون الحكومة ائتلافية، يبدو ذلك مفهوماً. إنه لا يُفهم وبشكل طبيعى أن غرفة المناورات هذه ضرورية فى النظام ازدواجى الحزب (يقوم على حزبين للأغلبية) حيث تتشكل الحكومة بطبيعة الحال من حزب واحد. ومع ذلك فإن غرفة المناورات تصبح لازمة هنا من أجل البحث عن تسويات للمصالح المتعارضة،سواء ظهر هذا الاختلاف داخل الحكومة أو لم يظهر. إن الحكومة وخاصة حكومة الأغلبية ليس باستطاعتها امتلاك غرفة المناورات هذه، فلو بدت مسؤولة وبشكل مطلق عن النظام البرلمانى، فيجب أن تبدو بمفردها كحزب خارجى مثل الجميع خلال الميثاق الحزبى السنوى، أو كأحزاب انتخابية. إن أية محاولات من قبل الأحزاب أو الحركات الديموقراطية من أجل الإصلاح فى الأقطار البرلمانية، من أجل أن تجعل الأفراد والحكومة مسؤولين و بشكل تام عن التنظيم الشعبى الخارجى باءت بالفشل.إن السبب النهائى لمثل هذا الفشل تمثل فى أن المسؤولية التامة لم تقر بغرفة المناورات والتسوية، اللذان جعلت الحكومة منهما أمراً داخلياً لازماً لحزب واحد من أجل تنفيذ دلالته المتمثلة فى التسوية بين المصالح الطبقية المتعارضة فى المجتمع بصورة عامة.

إن النتيجة العامة من هذه النظرة السريعة على النظام الحزبى تتمثل فى أن النظام الحزبى حوى معانى التسوية فيما يتعلق بالحق الدستورى العام مع الحفاظ على وحدة المجتمع. لقد صنع ذلك من خلال إيضاح المواقف وتقليل مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالانتخابات. لقد صنع كلا الفعلين من أجل أن يُنجز المهام الملقاة على كاهله فى مجتمع غير متساو. لقد فشل فى أن يبدع مشاركة سياسية واسعة فى العملية السياسية التى تطلبها النموذج الثانى،

وفشل أيضا فى أن يطور الفرد بحيث يصبح مواطناً، وأن يعزز الوحدة الأخلاقية كما تصورها النموذج الثانى.

النموذج الثانى (ب)

الديموقراطية التطورية فى القرن العشرين:

على الرغم من حدوث كل هذا إلا أن العقل ظل وبواسطة الديموقراطيات الليبرالية مرشحاً وبقوة للنظرية التطورية، وبصورة أساسية نظرية مل المفتقرة إلى افتراض الاقتراع الجماعى إننى لن أضيع الوقت فى إيضاح تفاصيل النظريات الديموقراطية لكتاب النصف الأول من القرن العشرين سواء المثاليين أمثال (باركللى، لندسى، وماكجيفر) أو البراجماتين أمثال (ديوى)، أو الذين تقيدوا بالنفعية أمثال (هوبن) كانوا خاضعين لنظرية مل. إن الاستثناء الوحيد تمثل فى مجموعة من المنظرين حاولوا وبوضوح أن يمزجوا القيم الليبرالية ببعض أنماط الاشتراكية أمثال (كول، لاسكى)، ولكنهم لم يحاولوا تحريف التعاليم الليبرالية . وبناء على ذلك وجدت الازدواجية فى التعاليم الليبرالية السياسية، فلقد ترتب على المقارنة الدائمة الانغماس وبشكل مستمر فى الواقعية فيما يتعلق بتحليلات الديمقراطية الليبرالية.

لقد شاهد مل هذا التناقض بين نموذجه التطورى والانقسام الطبقى والمجتمع المسُتغل فى عصره. لقد فشل فى حل هذا التناقض فى نظريته، لأنه لم يعتبرهما وعلى وجه الدقة شيئاً واحداً: إنه لم ير أن هناك تناقضا بين علاقات الإنتاج الرأسمالية والنموذج التطورى ولكنه لم يوضح على الأقل أن العمليات السياسية الديموقراطية باستطاعتها قهر الانقسام الطبقى والاستغلال. لقد وضع آماله فى أشياء أخرى مثل إبداع الاتحادات الإنتاجية، والطبقة العاملة... الخ .إن هذه الآمال لم تكن كافية، ومع ذلك فإنه لم يلق كل الأعباء على العمليات الديموقراطية ذاتها.

لقد أقصى منظرو النصف الأول من القرن العشرين البعد الطبقى والاستغلال. لقد كتبوا وبشكل عام، كما لو أن الديموقراطية ذاتها، على الأقل

تلك التى تتضمن النظام ودولة الرفاهية، باستطاعتها فعل الكثير مما يجب أن تفعله، والمزيد مما نحتاج إلى فعله من أجل خير المجتمع. وفى الواقع أنهم لم يدركوا المشكلات المترتبة على القوى الاقتصادية الخاصة، ولم تربطهم علاقة حميمة مع الأيديولوجيات الفردية، التى نظروا إليها باعتبارها متضمنة فى الواقع الاجتماعى الكائن بالفعل. فلقد كان لندسى على سبيل المثال رافضاً وبقوة للفردية الذرية، التى لازمت الديموقراطية الحديثة منذ نشأتها، التى طابق بينها وبين بنتام وماركس بشكل عرضي. إنه لم يتصور وبشكل تام السيطرة القائمة بالفعل للإنتاج بواسطة رأس المال: إن تطبيق الحكم الصناعى على المبادئ الديموقراطية سيكون مرادفاً للقضاء عليها. ولكن ما يبدو كافياً لسيطرة الديموقراطية على الأفعال تمثل فى السيطرة على الأعمال الاحتكارية. لقد أضحت عبودية المستهلكين المترتبة علي اقتصاد السوق التنافسى متوقعة وبشكل متقن. ومع العلاقات الرأسمالية المترتبة على الإنتاج لا يوجد ثمة شيء خاطئ. وفي النهاية فإن أمله في الديموقراطية بُنى على أساس من ازدهار اتحادات ديموقراطية غير سياسية مثل الكنائس والجامعات [٢٥].

إن الجماعية المثالية الجديدة شهدت حضوراً قوياً فى النظرية الديموقراطية الليبرالية فى بدايات القرن العشرين وهناك بعض العذر، أو على الأقل سبب لاستخفاف أولئك المنظرين بالانقسام الطبقى. فلقد حل نظام الحزب الديموقراطى هذه المشكلة: لقد واجه خطر الحكومة الطبقية. ولكنهم لم يدركوا كيف صنع ذلك، لقد حدث هذا بإبداع الممثلين الديموقراطيين للحكومات من خلال العمليات الانتخابية، الأمر الذى ترتب عليه عدم هيمنة الانقسام الطبقى على المستوى السياسى. لذلك كان باستطاعتهم أن يكتبوا كما لو أن العمليات الديموقراطية أضحت نظاماً يستطيع الأفراد العقليون فيه وذوى الأهداف أن يمتلكوا بواسطته كل ضروب المصالح المختلفة، استطاعوا أن ينظموا وعلى نحو

---

(٢٥) أ. د. لندسى. أسس الديموقراطية. الطبعة الثانية. ١٩٣٥. ص ص ٦٤-٦٧، ٧٣- ٧٤.

كاف اختلافاتهم فى شكل سلمى وعقلى، يُمنح ويُسلب بواسطة الأحزاب وجماعات المصلحة والأعمال الحرة. لقد غمسوا أنفسهم فى الأمل المتمثل فى أن الوضع الطبقى ستأفل شمسه: إما لأنه تم الاستعاضة عنه بجماعات اجتماعية متحدة، أو أنه سيبدع بواسطة دولة الرفاهية التى سيؤسسها المجتمع الديموقراطى مع مجتمع السوق الرأسمالى. بينما ينظر باركر للحظة (المعطى الطبقى) التى استلزمت منح بعض الاهتمام لحساب المكسب والخسارة بين الطبقات والاتحادات المختلفة، وبينما يستلزم ذلك إعادة توزيع الحقوق بين الطبقات، ذلك التوزيع الذى ومن المحتمل أنه سيصبح نتيجة لذلك التعديل المتواصل والمتجدد، الشبيه بنمو الفكر الاجتماعى عن العدالة الذى يترتب على نموه اتساع دائرة تفسير المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة[٢٦]. ولقد اعتقد أن التعديلات التى أضحت متطلبة الآن من المحتمل أنها ستبدأ، ومن المحتمل أنها ستظل على مستوى الاتفاق الاختيارى بين الاتحادات الاختيارية(المتمثلة فى العمال والموظفين) ذلك الاتفاق الذى بُنى على أساس من الحوارات الاختيارية وأسس فى الاتحادات الاختيارية. على الرغم من أن بعض الأشياء التى تحققت فى هذا الطريق بدت باعتبارها الأفضل، الأمر الذى جعلها مؤهلة لخلق الاتجاه العام، إلا أن فعل الدولة سيظل ملائماً. وفى هذا الوضع فإن الدولة التى لا تمثل عدوا للمجتمع وإنما تخضع له فى شىء ما مترتب على العلاقة التى يخضع فيها المحامى للأسرة، فإن هذا الأفضل سيُسجل أو يُحول باعتباره طريقاً للتنظيم العام والسلطة[٢٧].

إن الفكرة العامة المتمثلة فى أن الاختلافات الطبقية نُظمت مثل الفكر الاجتماعى عن نمو العدالة، وأنه من الممكن حدوث هذا بواسطة الاتحاد الطبقى الاختيارى، تعتبر فى جوهرها عودة لتفسير مل لمشكلة الطبقية. لقد أدت إلى

---

[٢٦] ارنست باركر، مبادئ النظرية السياسية والأج.

[٢٧] المرجع السابق. ص ص ٢٧٥– ٢٧٦.

ظهـور تحـليلات مـل النفعـية وبـشكل عملـى وواقعـى فـى المقارنـة مع اعتماد المثالـيين المتأخـرين علـى الإرادة الخـيرة. وفـى مسحة مختصرة عرف ماكجيفر الديموقـراطية كهـؤلاء الذين ذهبوا إلى القول بأنه فى الديموقراطية حوتـد الإرادة العامـة كـل الجماعـة باعتـبارها وحـدة، أو علـى الأقل حوت القدر الأعظم من الجماعـة فـى الوعى، الاتجاه، والافتراض الإيجابى عن صورة الحكومة[٢٨]. لقد ميـر وبدقـة الدول الديموقراطية عن الدول ذات الهيمنة الطبقية، وتوصل إلى أن اللاطبقـية تـدرجت فـى الحضارات من واحدة إلى أخرى، ولم تحو ثمة تضامن فـيما يـتعلق بالـمصلحة[٢٩] لقـد أدار الانتـباه صـوب المعـدل الـشهير لـمصلحة الجماعات والاتحادات، باعتباره مبدعاً للعالم الاجتماعى حيث يوجد الانسجام المتواصـل والفوضـى، الـصراع والانـسجام[٣٠] ولقـد رأى الـنظام الحزبى باعتباره الطـريق الفعـال لإبـداع الاختلافات المتعددة فى الآراء المبنية على أساس بدائل بـسيطة ونسبية. [٣١]. إن مهمة الدولة الديموقراطية ،المهمة التى صنعتها تمثلت فى التعبير عن الإرادة العامة وتقويتها بإظهار الناس باعتبارهم مواطنين أكثر من اعتـبارهم ملاكـاً للمـصالح العامـة." إن الخطـر لن يتمثل فى عدم تقوية المصالح العامـة أو تأكـيدها وإنمـا فـى احتمال معاناة المصلحة العامة من الهيمنة خلال متطلـباتها الملحـة. وتمـثل الدولـة الحـصن الأساسى ضد هذا الخطر، ذلك لأن نظامهـا وافتراضـاتها المـسبقة أقـرت بإيجابية الإرادة العامة ويجب أن نوضح عـلاوة علـى هـذا أنه وفى غضون المنهج التمثيلى السياسى التقريبى ومع وجود الاعـتدال ربمـا تُختزل الأقلية والأغلبية المترتبة على الجماعية والأهداف المعلنة كمـا أشـار إلى ذلـك روسو إن بنى الإنسـان لا ينشـدون أن يمثلوا وبشكل بسيط كفلاحـين أو مهندسـين أو محبـى الموسـيقى أو أى نمـط مـن أنمـاط الفن: إنهم

---

[٢٨] ر. م. ماكحيعر. الدولة الحديثة.أكسفورد. ١٩٢٦. ص ٣٤٢.

[٢٩] المرجع السابق. ص ٤٠٣.

[٣٠] ماكيحمر.شرك الحكومة.بيويورك ١٩٤٧ ص ٤٣٥ وفى الأعمال الكاملة ص ٤٦١

[٣١] المرحع السابق. ص ٢١٤

يـريدون أن يمـثلوا باعتـبارهم مواطنين. وثمة أمنية أخرى متمثلة فى أن وحدة حـياتهم الفـردية غير معبر عنها، إنها ليست أقل من وحدة المجتمع. لقد أثبت هـذا التمثيل ولكن لا نعلم كيف حدث هذا خلال تطور النظام الحزبى. إننا نرى أن الأحزاب الحالية هيمنت بواسطة المصالح العامة التى تعتبر من حيث الفكرة والمبدأ صياغات للمتطلبات الأساسية للمواطنين، وبدون ذلك فإن الدولة ستنقسم إلى أجـزاء"[٣٢]. لقـد صـاغ ماكجيفر تصوره عن الدلالة الأساسية للدولة باعتباره وصـفا للدلالـة التـى صـيغت وبـشكل فعلـى ومـتقن بواسطة دول الديموقراطية الليبرالية من خلال نظمها الحزبية.

عندما ننتقل من المثالية الحديثة إلى وجهة نظر جون ديوى البراجماتية عـن الديموقـراطية الليـبرالية، فإننا نجـدها أقـل تـسامحاً فـيما يتعلق بفاعليتها الحقيقـية. وعـلاوة علـى ذلـك فلقـد نـاقش ما عرضته جماعة المثاليين باعتباره بـرهاناً علـى أسـاس أنـه مجـرد رغبة أو أمل. لقد حوى العديد من الأوهام عن الـنظام الديموقراطـى الفعلـى، أو عـن المـساواة الديموقـراطية بالنسبة للمجتمع المهـيمن علـيه بواسـطة الـبواعث الفـردية والكسب المشترك. إن الأساس لم يقع وبـصعوبة فى أى عيوب الآلية المترتبة على الحكومة، ولكن الديموقراطية العامة ظلـت بدائـية وغـير مـنظمة، ولا تمـتلك القـدرة مـن أجـل رؤيـة ماهـية القوى الاقتـصادية والـنظام الإيديولوجـى التـى تقـف فـى مواجهـته"[٣٣]. لا يوجد ثمة استخدام إصلاحى مع الآلية السياسية: فلقد تمثلت المشكلة الأولية فى اكتشاف المعانى التى ومن المحتمل أن تمتلك الجماعية المتناثرة والمتقلبة بواسطتها القدرة علـى تنظـيم نفـسها وكـذلك تعـريف مصالحها والتعبير عنها"[٣٤]. إن الجماعية المعاصـرة لا تمـتلك الأهلـية لفعـل ذلك، ومن ثم اكتشفت فشلها فى فهم القوى العلمـية والتكنولوجـية التـى صـنعتها. إن العلاج تمثل فى التطلع إلى المزيد من

---

(٣٢) الدولة الحديثة. ص ص ٤٦٥– ٤٦٦.

(٣٣) الجمهور ومشكلاته. ١٩٢٧. دينفر ١٩٥٤. ص ١٠٩.

(٣٤) المرجع السابق. ص ١٤٦.

انتشار المعرفة الاجتماعية: إن الديموقراطية اسم ناجم عن حياة الحرية والمشاركة الخصبة.لقد امتلكت نبوءاتها في والت وايتمان إنها ستمتلك كمالها عندما يشيد المجتمع الحر المتساوى فن التواصل التام والمتحرك[٣٥].

إن ما احتاجت إليه ليس مزيدا من التربية فحسب- العلاج الذى توجه إليه العديد من الليبراتلين الأول- ولكن صحوة في العلوم الاجتماعية من خلال توظيف المنهج التجريبى ومنهج التكامل العقلى[٣٦].

إن الحاجة الأساسية تتمثل فى تقديم المناهج والأوضاع المعطاة، فى المناقشة والإقناع هذه هى مشكلة الجماعية ... إن هذا التقدم يعتمد وبشكل حيوى على تحرير التساؤل وإتقانه وانتشار نتائجه[٣٧] إنها تحتاج أيضاً لرغبة واسعة في وجود سيطرة اجتماعية على القوى الاقتصادية.لقد تحدث ديوى فى كتاب سطره تحت تأثير الكساد الناجم عن التخطيط من أجل تنظيم التطور الصناعى، المفضل من خلال الاتفاق الإدارى.وربما بواسطة المجلس الإدارى، الذى التقى فيه قادة الصناعة والموارد المالية مع المحافظين على العمل والموظفين العموميين من أجل رسم نظام النشاط الصناعى...، وفى أى وضع فإن المقدمة المترتبة على المسؤولية الاجتماعية داخل نظام أعمالنا سيتبعه الحكم على أى منفعة صناعية مادية[٣٨]. وبعد بضعة سنين شجب السيطرة المترتبة على الوصول لبعض الحريات للإشارة إلى العمل الإنتاجى باعتباره جزءاً من كل، كما لاحظ أن وجود الصراعات الطبقية معادل لأوقات الحرب الباردة، وأوضح أن الليبرالية ستسير وراء الخدمات الاجتماعية،وتأميم قوى الإنتاج، لذلك فإن حريات الأفراد ستُفترض بواسطة أقوى بناء للنظام الاقتصادى[٣٩].

---

[٣٥] المرجع السابق، ص ١٤٨.

[٣٦] الليبرالية والعمل الاجتماعى (١٩٣٥) نيويورك ١٩٦٣ ص ٨١ وأيضاً الجمهور ومشكلاته. ص ٢٠٢.

[٣٧] الجمهور ومشكلاته ص. ٢٠٨

[٣٨] الفردية قديما وحديثا (١٩٢٩) نيويورك ١٩٦٢ ص ص ١٢٧- ١١٨

[٣٩] الليبرالية والعمل الاجتماعى.ص ص ٣٨، ٨٠- ٨٨

ولكـن قـوى الإنـتاج التـى أممت أضحت علماً وتكنولوجيا، وانحرفت الآن عن غايـتها الأولية إن ذلك لا يمكن فعله بواسطة المزج أو الثورة الاجتماعية، ولكن بواسـطة المـنهج المترتـب علـى الفكر التعاونى فحسب [٤٠]. وعلى الرغم من أنه أشار أكثر من مرة إلى المرغوبية فى الاقتصاد المؤمم، [٤١]. إلا أن ما يدور فى عقله لا يـبدو واضـحاً بشكل تام. إنه لم يعن بتقديم أية تحليلات عن الليبرالية. لقد كان مولعاً وبشكل تام بإمكانيات الديموقراطية الليبرالية . لقد كان على علم بأن قوانينـنا والديموقـراطية فـى مقدمتها تنزع إلى التعاطف وبشكل مطلق مع تمييز البلوتوقراطية، فلقد ذهب إلى القول" ومع ذلك فإنها لأنهزامية مطلقة الإقرار فى مقدمـة أى جهد عقلى أن أسس السياسة الديموقراطية عاجزة عن التطور الأبعد أو عـن تطبـيق أى بـناء اجتماعـى. فكمـا نعـرف الآن، فـإن صـور الحكـومة المحافظـة قـادرة وبـشكل حيوى على التعبير عن الإرادة العامة عندما تقرر أى شيء يشبه الاتحاد"[٤٢].

إن مـا أحتـيج إلـيه عـلاوة علـى ذلـك لبلوغ الحريات من أجل تطبيق العلاقـات الاجتماعـية والاتجـاه الاجتماعـى تمـثل فى المنهج التجريبى والفكر التعاونـى،الذى تم بلـوغه وبـشكل واسـع مـن أجـل إخضاع الطبيعة الفيزيائية للاستخدام الإنسانى الحيوى"[٤٣]. وبما أن ديوى كان بعيداً كل البعد عن الوثوق فى أن الآلية السياسية الديموقراطية الموجودة باستطاعتها أن تُحدث تحولاً فى المجتمع ،الأمر الذى حدا به إلى التحول من الديموقراطية الآلية إلى الديموقراطية الإنـسانية. فالديموقـراطية طـريق للحـياة: إنها لا تستطيع أن تعتمد الآن على قـوانين سياسية أو يُعبر عنها من خلالها فحسب"[٤٤]. إن وجهة النظر الإنسانية

---

[٤٠] المرجع السابق ٨١.

[٤١] المرجع السابق ص ص ٩٠، ٩١.

[٤٢] المرجع السابق ص ص ٨٥، ٨٦.

[٤٣] المرجع السابق، ص ٩٢.

[٤٤] الحرية والثقافة. نيويورك ١٩٣٩. ص ص ١٣٠، ١٢٥.

التى رآها باعتبارها أساساً للديموقراطية يجب أن تُغرس داخل كل مصطلحات حضارتنا- العلم، الفن، التربية، الأخلاق،والدين- مثل السياسات والاقتصاد[٤٥] إن ذلك يتم وبشكل أولى من خلال نشر التطلع العلمى إن مستقبل الديموقراطية يتحالف مع انتشار المتطلب العلمى ويجب أن يتم فعل كل هذا بواسطة الكل،الحر،والمناهج التجريبية[٤٦]

إن وجه الاختلاف بين براجماتية ديوى وتأثيرها القوى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بدايات القرن العشرين. والمثالية الجمعية(التعددية) فى الديموقراطية الليبرالية الإنجليزية المفكرة فى ذات الازدواجية، لم يكن كبيراً فلقد شاهد كل منهما الحاجة إلى الكل، الجزء،والمناهج التجريبية فلقد كان المنظرون الإنجليز أكثر ميلاً إلى النزوع لقيم الأثينين القدماء، أما الأمريكيون فكانوا يهدفون إلى ترويض الأيديولوجيا ولكن كلاً منهما كان على اقتناع بفعالية الجماعية (التعددية)

من المحتمل أن يكون القول بأن كلاهما تصور وبلا وعى تقدم السياسة الديموقراطية باعتبارها مرادفة للسوق، سوق حر كل شىء فيه يعمل من أجل بلوغ أفضل ميزة لكل فرد (أو لمحو الحد الأدنى من الضرر عن كل فرد) قول جائر إنهم لم يجعلوا السوق متشابهاً بوضوح.لأنه كان مادياً وبشكل تام لقد ظلوا يكبحوا النموذج الديموقراطى القائم على تطور الذات الفردية، حيث تضمن تشابه السوق البحث عن المصلحة الذاتية الحالية بمعناها الضيق لم يرغبوا فى أن ينسبوا للمواطن المعقولية الضيقة المترتبة على إنسان السوق. ولكنهم نسبوا إليه معقولية قادرة على رؤية عيوب النظام الديموقراطى الفعلى لقد كانوا شجعان فى فعل ذلك لأن النظام الفعلى كان ما زال على قيد الحياة فلقد استطاع ماكجيفر على سبيل المثال أن يذكر حقيقة بقائه على قيد الحياة

---

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٣٥

(٤٦) المرجع السابق ص ص ١٤٨، ١٧٦

باعتبارها دليلاً على أن المواطنين فى جمعهم لإرادتهم العامة كمواطنين يبدعون إرادة عامة عاقلة، وأن النظام سيجيزها من أجل أن يعبر عنها إن ما لم يستطع منظرو القرن العشرين رؤيته، كما لاحظنا، هو المدى الذى ظل فيه هذا النظام على قيد الحياة من خلال إبداع استجابة الحكومات للاقتراعات. إن إخفاق المنظرين التطوريين فى رؤية ذلك هو ما خول لهم تجاهل معقولية المواطن وبناءها داخل نموذجهم الوصفى. إن وضعهم الوصفى هو ما جعلهم عرضة لهجوم عنيف فى منتصف القرن العشرين من قبل علماء السياسة التجريبيين. وفى النهاية، هذا هو خطأ المنظرين التطوريين المتمثل فى عدم القدرة على رؤية الاختلاف بين النظام الديموقراطى الفعلى الذى كان أكثر شبهاً بالسوق (على الرغم من أنه كان بعيداً كل البعد عن السوق التنافسى) وبين آمالهم التطورية المثالية التى أدت إلى إخفاق النموذج الثانى (ب) وإبطاله بواسطة النموذج الثالث الذى تمثل فى نموذج السوق، والذى كان متيناً بشكل تام ويبدو واقعياً.



الفصل الرابع

ديموقراطية التوازن

تشابه السوق الإلزامي:

النموذج الثالث، هو ذلك النموذج الذى أتى لينتشر فى العالم الغربى فى العقود الوسطى للقرن العشرين،والذى أتى ليحل محل النموذج الثانى الذى أخفق ذلك عن المدى الذى لا يُدرك وبشكل اعتيادى، إنه ارتداد للنموذج الأول وتطوير له. وهذا هو المعيار الأولى لتطابقه مع مجتمع السوق والإنسان البرجوازى،ونقصانه الواضح.

لقد أطلقت على النموذج الثالث النموذج التوازنى. ومن المحتمل أن نطلق عليه، كما حدث فى بعض الأوقات نموذج الصفوة الجماعية. ومن المحتمل أن المسمى الوحيد المناسب ربما يكون واحداً، هو الذى يمزج بين اصطلاحات ثلاثة، الصفوة، الجماعية، والنموذج التوازنى، لأن هذه السمات الثلاث تعتبر أساسية بالنسبة له.إنه جماعى لأنه يبدأ من افتراض أن المجتمع الذى يجب أن يبدعه نظام السياسة الديموقراطية الحديثة يجب أن يكون مجتمعاً جماعياً، هو ذلك المجتمع المتكون من الأفراد الذين ينجذبون إلى العديد من الاتجاهات بواسطة مصالحهم،فالفرد الآن فى وحدة مع جماعة من أنداده وفى ذات اللحظة مع جماعة أخرى. إنه صفوى فى تحديده للطريق الرئيسى فى العمليات السياسية لاختيار الجماعات الذاتى لقوادها. إنه نموذج توازنى فى إيضاحه للعمليات الديموقراطية باعتباره نظاماً يحافظ على التوازن فيما يتعلق بإشباع الرغبة المترتبة على الخيرات السياسية.

إن النموذج الثالث صيغ وبشكل نسقى عام ١٩٤٢ من قبل جوزيف شمبيتر فى العديد من فصول كتابه الرأسمالية، الاشتراكية، والديموقراطية. ومنذ ذلك التاريخ بنى هذا النموذج لنفسه أرضية من خلال أعمال العديد من علماء السياسة الذين شجعوا هذا النظام وطوروه من خلال المجموع العقلى للبحث التجريبى عن كيف تصرف المقترعون فى الديموقراطيات الغربية وعن

كيفية استجابة النظم السياسية الغربية لسلوكهم بشكل فعلى[1]. إن الشروط الأساسية لهذا النموذج تتمثل فى:

أولاً: إن الديموقراطية تعتبر وبشكل بسيط تقنية لاختيار الحكومة وتنصيبها، إنها ليست نمطاً من المجتمع أو إبداعاً لأية غايات أخلاقية.

ثانيا: إن هذه التقنية تتكون من التنافس بين ذاتين أو أكثر لاختيار السياسين (الصفوة)، التى نُظمت فى أحزاب سياسية، من أجل الانتخابات التى ستحملهم إلى الحكم بعد الاقتراع المقبل.

إن حكم المُنتخبين لا يقرر المواقف السياسية ومن ثم اختيار الممثلين الذين سيتخذون هذه القرارات: إنه أكثر من ذلك، إنه اختيار الناس الذين سيصنعون القرار. وها هو شمبيتر يقول: إن حكم الناس لإبداع الحكومة... المنهج الديموقراطى يتمثل فى التنظيم الدستورى للوصول إلى القرارات السياسية، التى يكتسب الأفراد من خلالها السلطة من أجل أن يقرروا الاقتراع الإنسانى من خلال المعانى المترتبة على الصراع التنافسى[2]. إن الأفراد المتنافسين بالطبع هم السياسيون. إن حكم المواطنين يتمثل وببساطة فى الاختيار بين السياسين فى وقت الانتخاب يتمثل فى قدرة المواطنين على استبدال حكومة بأخرى من أجل أن يحموا أنفسهم من الاستبداد. على الرغم من احتمال عدم وجود أى اختلاف بين ما تعلنه الأحزاب، وبعبارة أخرى عدم وجود اختلاف فى الخطوط العامة للسياسة، إلا أن الأفراد فى اختيارهم بين الأحزاب ينظرون إلى اتساق رغباتهم السياسية مع الخيرات السياسية التى تترتب على حزب ما أكثر من حزب آخر. إن المولين لهذه الرغبات هم من

---

[1] إن أشهر الأعمال التى تناولت هذا الموضوع تمثلت فى: برنارد. ر. بيرلسون، وباول لازرزفيلد. الاقتراع. شيكاغو ١٩٥٤ .وروبرت داهل. مدخل للنظرية الديموقراطية. شيكاغو ١٩٥٦. وداهل.من يحكم؟ نيوهيفن ١٩٦١ وداهل تحليلات سياسية حديثة.إنجلو د. ن. ج ١٩٦٣. وجابريل الموند وسدنى فيربا الثقافة المدنية. برنكتون ١٩٦٣.

[2] جوزيف شمبيتر. الرأسمالية، الاشتراكية،والديموقراطية. الطبعة الثانية. نيويورك ولندن. ١٩٤٧. ص ٢٦٩.

يحصلون على معظم الأصوات، ومن ثم يصبحون الحكام المهيمنون بعد الاقتراع المقبل. إنهم لا يمتلكون القدرة على يستبدوا لإدراكهم وجود انتخاب مقبل.

إن النموذج الثالث يخلو وبشكل تام من أى محتوى أخلاقى، الذى وضعه النموذج الثانى فى فكرة الديموقراطية. لا يوجد ثمة معنى للديموقراطية باعتبارها مرادفة للبرهان على الجنس البشرى. إن المشاركة لا تعتبر قيمة فى ذاتها، ولا مساعدة لبلوغ ما هو أعلى، أو بلوغ الوعى الاجتماعى للموجودات الإنسانية. إن غاية الديموقراطية تتمثل فى إشباع رغبات الناس كما هى كائنة، لا كما ينبغى أن تكون، أن يأملوا أن تكون. إنها وباختصار مرادفة لآلية السوق: فالمقترعون هم المستهلكون، والسياسيون هم ملاك المشاريع. ليس من المفاجئ أن الإنسان الذى افترض هذا النموذج كان اقتصادياً، فلقد عمل طيلة حياته مع أنظمة السوق. وبالتالى فإنه ليس من المفاجئ أيضاً أن يأخذ المنظرون السياسيون هذا النموذج باعتباره واقعياً، ذلك لأنهم عملوا وعاشوا فى مجتمع صُبغ بسلوك السوق. إن نظام السوق يبدو منسجماً ومن ثم مفسراً للسلوك السياسى الفعلى للأجزاء المكونة للنظام السياسى- المقترعون والأحزاب-، ليس ذلك فحسب بل إنه يبدو أيضاً مبُرراً لهذا السلوك ، ومن ثم مُبرراً للنظام بصورة عامة.

وفى منتصف القرن العشرين لم يعد الحديث عن سيادة المستهلكين فى السوق الاقتصادى ساذجاً، وأضحى من السهولة بمكان رؤية التوازى فى السوق السياسى: فلقد ساد المستهلكون السياسيون لأنهم امتلكوا القدرة على الاختيار بين ممولى صفقات الخيرات السياسية. لقد كان من السهل بالنسبة للمنظرين السياسين صنع ذات الافتراضات مثل المنظرين الاقتصاديين. لقد بدا ملاك المشاريع والمستهلكين فى النموذج الاقتصادى باعتبارهم مفسرين عقليين لخيرهم، ومؤثرين فى تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة الحرة، التى سخرت كل الطاقات والمصادر من أجل ا لسوق، مع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق أنتج الدرجة القصوى لتوزيع العمل ورأس المال و الخيرات المُستهلكة. لذلك فإن السياسين والمقترعين بدوا فى النموذج السياسى كمفسرين عقليين، ومؤثرين فى

تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة السياسية الحرة، مع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق يشبه النظام السياسى حيث أنتج الدرجة القصوى من توزيع الطاقات السياسية والخيرات السياسية.لقد أنتج السوق السياسى الديموقراطى الدرجة القصوى من التوازن بين الموارد والإنتاج- الطاقات و المصادر التى وُضع الناس بها،والمكافآت التى حُرموا منها. لقد أشرت فى أكثر من موضع[٣].أن علماء السياسة وبفعل عامل الزمن تبنوا ذلك النموذج الاقتصادى الذى حُول بواسطة الاقتصاديين لصالح نموذج السلطة المحتكرة للاقتصاد. ومع ذلك فإن الفكرة العامة عن سيادة المستهلكين تظل مُتصورة فى النموذج السياسى الجماعى، وتعمل كتبرير ضمنى له.

لقد خلق النموذج افتراض سوق آخر. إنه لم يقرر فحسب أن الإنسان السياسى مثل الإنسان الاقتصادى مستهلك ومعد بشكل مطلق: ولكنه أقر أيضاً أن حاجات الناس المختلفة- المتطلبات المترتبة على الخيرات السياسية- المتنوعة والمتغيرة، هى الطريق الوحيد لجعلهم مؤثرين، الطريق الوحيد لإعداد قرارات الحكومة من أجل أن تلتقى معهم،الطريق الوحيد لانتقاء الرغبة اللازمة للخيرات السياسية، وتوزيعها فى الملكية من أجل المتطلبات التى لا تعد ولا تحصى، إن مثل هذا النظام يعتبر نظاماً إلزامياً مثل ذلك الذى يؤثر فى النموذج المعيارى المترتب على اقتصاد السوق التنافسى. إن هذه المتطلبات السياسية المحددة متنوعة لأنه لا توجد ثمة جماعة منهم باستطاعتها أن تتوقع إنتاج وضع جماعى واضح، وأن افتراض أن الحكومة فى الديموقراطية يجب أن تعبر عن إرادة الأغلبية،يعد بمثابة شعار يستلزم إبداع العديد من القرارات التى تكون أعظم توافقاً مع متطلبات الأفراد المختلفة.إن نظام الأحزاب الاحتكارية قدم صفقات للخيرات السياسية مغايرة لذلك،فيذهب إلى أن المقترعين بواسطة الاقتراع العام يختارون واحداً يقدمونه باعتباره الأفضل،أو

[٣] النظرية الديموقراطية: مقالات عن المساواة اكسفورد ١٩٧٣.

الوحيد، أداة لفعل ما يلي: يخلق حكومة مستقرة حيث تحقيق التوازنات بين المتطلب وإشباع الرغبة.

إن جماعية النموذج الثالث تحوى شيئاً ما فى العموم من الجماعية التى نظرنا إليها فى النموذج الثانى (ب) ولكن يوجد اختلاف كيفى واضح فجماعية النموذج الثالث نأت بنفسها عن المكون الأخلاقى الذى تجلى فى النموذج الثانى (ب) لقد تحول المواطنون ليصبحوا وببساطة مستهلكين سياسين، والمجتمع السياسى ليصبح سوقاً، إن العلاقة بينهم متشابهة كما أن الرغبات المترتبة على السلع السياسية متشابهة.

من خلال هذا العرض المختصر لمحتوى النموذج الثالث والافتراضات التى بُنى عليها، باستطاعتنا أن نرى أنه قدم فكرة عامة على ما يكون عليه النظام السائد، باعتباره مفسراً باصطلاحات السوق ماهية السبب التى حدت به إلى أن يعمل كما. يعمل ولقد لاحظنا أيضا أن التفسير دُمج وبسهولة داخل التبرير. وقبل أن ننظر وبشكل أكثر انغلاقاً للنموذج الثالث باعتباره كافياً، وصفياً، شارحاً، ومبرراً، فيجب علينا أن نلاحظ وجود اختلافات فى الاصطلاحات بين بعض شراحه المشهورين، وإن لم تكن بشكل مطلق.

إن الاختلافات لا تكون بشكل أكثر فى الأوصاف التى أوضحوها كما هى فى مدى الأهداف التى صُنعت من أجل النظام. لقد نظروا إلى كل المواطنين باعتبارهم مستهلكين سياسين، مع وجود متطلبات ورغبات متنوعة. لقد رأوا المنافسة بين السياسين من أجل اقتراعات المواطنين باعتبارها المحرك للنظام. لقد وجدوا أن هذه التقنية تبدع مساواة دائمة. لقد حوت وجهات نظرهم فى بعض الأوقات اختلافاً حول المدى الذى يوضح معيار سيادة المستهلكين السياسين. ويعطى شمبيتر قانوناً آخر لهذا النظام ويصنفه على هذا الأساس. فلقد وجد أن معظم اختيارات الناخبين صُنعت من أجلهم، وأن معظم ضغوطهم التى باستطاعتهم القيام بها فى أوقات الانتخابات لتكون ذات أثر على الحكومة لا تكون فعالة.

وثمة تحليلات أخرى تكون أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بلا فعالية خيارات المستهلكين. فلقد اكتشف داهل أن تحليلات شمبيتر الممتازة والمتنوعة تحوى فى بعض الأحيان بعض العيوب، تلك التى تتضح فى وجهة نظره القائلة أن النشاط الانتخابى المتبادل يعتبر ذا أهمية تافهة فى السياسة المتضمنة. ولكن اعظم أهداف داهل فيما يتعلق بهذه الأنشطة يتمثل فى إبداعها لعمليات تقدمية حاسمة من أجل ضمان استجابة القادة السياسين لتأثيرات بعض المواطنين العاديين[4]. أو أنه مع كل هذه التأثيرات (النظام السياسى الأمريكى) فإن الاحتمال الأكبر يوضح أن أية جماعة مشروعة أو أى نشاط مشروع سيجعل لنفسه صوتا مسموعاً وبشكل فعال فى إحدى مراحل صنع القرار.. إنه يبدو نظاماً فعالاً وبشكل نسبى من أجل الاتفاق المدعوم، الحداثة المُشجعة، والسلام الاجتماعى الدائم فى ظل التأثير الضخم للاحداثة الإنسان وقلقة، التنوعات القوية، والمجتمع المعقد بشكل لا يُصدق[5]. ويعتبر داهل فى عمله الأخير عدم استجابة النظام أقل ارتفاعاً: " معظم المواطنين... يعرفون الاتفاق الحديث عن التأثير غير المباشر، لأن الموظفين المنتخبين يصنعون التأثيرات الحقيقية أو المتخيلة للناخبين فى عقولهم وبشكل دائم عندما يقرون ما على السياسات رفضه أو وضعه موضع الشك[6]. لقد صنعت بعض المطالب أحياناً تلك التى تحتل الصدارة. فالدراسة الحيوية عن الاقتراع التى قدمها كل من بيرلسون ولازرزفيلد تبرهن على أنه فى النظام السياسى الأمريكى لا يشبه المواطنون وبشكل تام المواطنون العقليون فى النموذج الثانى، مشيرة إلى أن عدم استجابة النظام مازالت تعمل (الأمر الذى لم يختلف داخل النظام الديكتاتورى أو الحرب المدنية)، وعملت أيضاً مع الاختلاف[7].، لقد استنتجت وجوب

---

[4] مدخل للنظرية الديموقراطية. ص ١٣١.

[5] المرجع السابق. ص ص ١٥٠- ١٥١.

[6] من يحكم! ص ١٦٤.

[7] بيرلسون ولازرزفيلد. ص ٣١٢.

احتوائها على ميزة محجوبة. شيء ما يشبه اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يجب أن تكون في العمل " لو أن النظام الديموقراطي اعتمد وبشكل كلي على كفاءات الفرد المنتخب، فمن الملاحظ أن الديموقراطية ستظل على قيد الحياة لبضعة قرون. وبعد اختبار المعطيات التي رُسمت عن عدم إدراك الأفراد لحقيقتهم السياسية، أو استجابتهم للتأثيرات الاجتماعية التي لا تتصل بالموضوع، فإن واحداً يتساءل عن كيف يتسنى للديموقراطية حل مشكلاتها السياسية. ولكن عندما يوضح واحداً من المعطيات في نظرة أعم- فكيف يتسنى لهذه الشرائح الهائلة من المجتمع أن تتهيأ من أجل الأوضاع السياسية المؤثرة عليها، أو كيف يتسنى للنظام السياسي أن يعد نفسه ليغير الأوضاع بصورة أطول مما تبغيه دورات الزمن- فليس باستطاعته أن يخفق من أجل أن يتحول بفعل النتائج العامة.

وحيث يتنازل المواطن العقلي يسيطر المول[8]. إن نتيجة آدم سميث لم تكن مفاجئة لبيرلسون... الخ .إنه ينزع إلى أن ينسب نجاحات النموذج الثالث لسوقه مثل الطبيعة: لا شيء أقل من سحر السوق باستطاعته تفسير نجاحات النظام، ولا شيء أكثر بحاجة إليه من أجل تبريره.

كفاية النموذج الثالث:

لقد لاحظنا أن النموذج الثالث يقدم نفسه باعتباره وصفاً، شرحاً، وفي بعض الأوقات تبريراً للنظام السياسي الفعلي في الديموقراطيات الغربية. وفي بحثنا عن كيف يكون هذا النموذج كافياً يجب أن نعرف أن هناك ثمة صعوبة في عرض المحتويات الثلاثة بشكل منفصل، ذلك لأن كلاً منهم متداخل مع الآخر. هناك العديد من الأوصاف التي ومن المحتمل أن تهمل، لأن البنية التفسيرية أقرت بالفعل اعتبارها ذات أهمية قليلة، أو أنها لا تحوى أهمية على الإطلاق. أو أن نتائج الوصف التجريبي عن لامبالاة المواطنين، والمعلومات

---

[8] المرجع السابق. ص ٣١١.

المضللة للمنتخبين على سبيل المثال تستلزم المنظرين من أجل تفسير الحقيقة المتمثلة فى أن للنظام مهام دائمة.وكما شاهدنا فإن مبادئ الشرح انصهرت وبسهولة داخل المبادئ التبريرية. من المحتمل أن هناك واحداً علي الأقل ما زال يفضل وبشكل مفيد البعد الوصفي عن البعد التبريرى، بدون أن يأمل فى اعتبار البعد التفسيرى منفصل وبشكل تام.

١- الكفاية الوصفية:

يجب أن يُعتبر النموذج الثالث صحيحاً وبشكل تام فيما يتعلق باعتباره وصفاً للنظام الفعلى السائد فى الأمم الديموقراطية الليبرالية. إنه تعبير أكثر وضوحاً وأكثر واقعية من أى شىء قدم من قبل النموذج الثانى. لقد بُنى على أساس من الأبحاث التجريبية الشاملة من قبل المدرسيين المؤهلين وبشكل تام. لا يوجد ثمة سبب للشك فى نتائج أبحاثهم. التى انحرفت وبعمق عن النموذج الثانى من المحتمل أنهم يُسقطون بعض الأشياء من اهتماماتهم مثل قدرة الصفوة على تقرير ماهية القضايا التى يجب أن تطرح من أجل المنتخبين،وما هو غير عرضة للنقاش[٩]. ومع ذلك فإنه ومن المحتمل أن مثل هذه الأشياء المهملة تكون ذات تأثير فى كفاية النموذج على المستويين التفسيرى والتبريرى أكثر من كونها كذلك فيما يتعلق بالكفاية الوصفية.

هناك العديد من التعديلات التى يجب أن تحدث فى نتائجهم، التى بُنيت على أساس من الأبحاث داخل النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل أن تصبح قابلة للتطبيق فى أوربا الغربية: فالقدرة الحالية للحزب الشيوعى فى فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال افترضت أن الانقسامات الحزبية فى هذه البلدان استقطبت العديد من الطبقات بصورة تفوق الجماعية الأمريكية التى يبحث عنها النموذج. ولكن من المحتمل تكييف ذلك بدون صعوبات

---

[٩] وكما وضح من قبل كل من بيت بتشراتش وومورتون فإن هناك وجهين للسلطة. المجلة الأمريكية للعلم السياسى ديسمبر ١٩٦٢. الذى أعيدت طباعته فى كتاب تشارلز ماكوى وجون بلاى نفورد" سياسات سياسية" نقد للسلوكية) نيويورك ١٩٦٧.

أكثر. إن الصحة المطلقة للنموذج الثالث باعتباره وصفياً من المحتمل أنها ترجع إلى الصحة المطلقة لافتراضاته عن الإنسان والمجتمع الغربى الحاليين: فطالما تمتلك إنسان السوق ومجتمع السوق، فإنه باستطاعتهم أن يتوقعوا أن يعملوا باعتبارهم وصفاً للنموذج الثالث.

٢- الكفاية التفسيرية:

إن المبادئ التفسيرية تنزع أن توضح ماهية السبب فى أن نظام الأعمال بصورة عامة، أو الأعمال كما تفعل تنمو خارج (وتنمو داخل) النتائج الوصفية. ولكن هذه المبادئ اندمجت وبشكل عام داخل تبريرات النظام، التى ستصبح ملائمة لإيضاح الكفاية التبريرية والكفاية التفسيرية فى آن واحد. وفى الواقع إن معظم الكتابات النقدية الحالية للنموذج الثالث، التى تبدو وكأنها أخذت نقطة بدايتها من الاستياء من أهدافه التبريرية، إلا أنها ذهبت للعمل على تغيير كفايته التفسيرية والوصفية أيضاً. إننى لن أحاول أن أجمل كل التحليلات النقدية للنموذج الثالث التى قدمت فى العقد الأخير، قدمت من قبل علماء السياسة لما نطلق عليه معتقد الديموقراطية الليبرالية المحافظ،[١٠]. ولكنى سأستشهد بعملهم باعتباره حدثاً مترتباً على الاستياء من هذا النموذج من قبل علماء السياسة، إننى سأذهب للبحث فى ضوء من التحليلات التى صُنعت بالفعل عن إخفاق النموذجين الأول والثانى، عن ماهية السبب التى أدت إلى أن يصبح النموذج الثالث غير مرضى.

٣- الكفاية التبريرية:

من المحتمل أن يكون من الأفضل أن نبدأ بإيضاح ذلك الهدف الذى صُنع وبشكل عام من قبل إشباع النموذج الثالث، الذى يوضح أن نموذجهم لا يعتبر تبريرياً بشكل مطلق، ولكنه وصفى وتفسيرى بالدرجة الأولى. إن هذه

---

(١٠) انظر فى ذلك: النظرية الديموقراطية وحكم النخبة، نقد، بوستون وتورنتو ١٩٦٧، ماكوى وبلاى فورد، المرجع السابق. وليمكونولى: النزعة الجماعية. نيويورك ١٩٦٩. وكارول باتيمان: النظرية الديموقراطية والمشاركة كامبردج ١٩٧٠.

الغايـة لا يمكـن تصورها، لأن شمبيتر الذى سعى لإقرار هذا الهدف كان تبريرياً فـي صنعه. ولكن المفسرين الآخرين وأكثرهم تشيعاً للنموذج الثالث أقروا بالتبرير علـى المستوى الأول أو علـى كـلا المستويين. إنهـم يقولون أن هذا النظام ومع الإقـرار بكل عيوبه يعتبر- على الأقل- الطريق الوحيد لأداء هذه المهمة، أو هو الطـريق الوحـيد لأدائهـا بالـشكل الأمـثل. إنهـم واقعـيون لأن مـا يحبه الناس والأفـضل يتمـثل فـي ما هم مهيأون لفعله. لقد قدم النظام وبشكل عام- وهو ما كـان متطلبـاً- تـوازناً تفاؤلـياً وبعـض الاعـتدال فـيما يـتعلق بـسيادة المواطـنين المستهلكين إن هذه الأشياء تقود إلى الخير الذاتى وبشكل تام، لذلك فإن النظام الـذى يـزودهم بذلك أخذ ليبرر بواسطة البرهان الممثل فى أنه يمدهم بذلك. إن متطلبـى الواقعـيين يتمـثلا علـى الأقـل فـى الـضمنية- كون الشىء ضمنياً- أو التبرير فكيف يجعلون ذلك كافياً؟[11]

إن المـتطلب الأول يـشير إلى أن الـنموذج الـثالث هـو الأفضل، لأن أى شىء شامخ يعتبر غير عملى. إن المدافعين عن النموذج الثالث يقابلون بينه وبين مـا يطلقـون علـيه عـادة الـنموذج الكلاسـيكى للديموقـراطية، الذى صُنع ليكون نـسيجاً مـشوشاً للـنموذج القـبل صـناعى (روسـو وجيفر سون) ونموذجينا الأول والثانى. يجب أن يُأخذ هذا بمزيد من الاستطراد حتى يتسنى لنا تصنيف هذه العـيوب وخاصـة أن مناصـرى الـنموذج الـثالث التقليدين يقدموا شـهودهم الزور بـشكل أكثـر اخـتلافاً. فلقـد جعل شمبيتر هدفه الأساسى متجاوزاً للافتراضات العقلية التى وجدها فى النموذج الأول عند كل من روسو وبنتام: فلقد أوضح أن الإنـسان المتوسـط عاجـز عـن صياغة البراهين العقلية، التى يعتقد أنها متطلبة بواسطة هذه النماذج، قبل أن تُبطل هذه النماذج[12].

---

[11] إن مدى الفوضى لوحظ وأشير إليه من قبل مارول باتيمان:" إن فكرة النظرية الديموقراطية الكلاسيكية تعتبر خرافة" النظرية الديموقراطية والمشاركة. ص ١٧.

[12] إن أقل المواقف تطرفاً قُدم من قبل بيرلسون (بيرلسون لازرزفيلد. ماكوى) ص ٣٢٢.

والبعض كان ينزع إلى التقليل من مطالب النموذج الثانى الأخلاقية، بينما آمن بوجهة نظر النموذج الأول عن الإنسان باعتباره حسابات تفسيرية عقلية: إن ذلك يرجع إلى أن معظم الناس فيما يتعلق بغالبية هذه الحسابات التفسيرية لا يقررون قضاء معظم وقتهم وطاقاتهم فى الممارسة السياسية، وهذا ما أبطل النموذج الثانى. إن كلا وجهتى النظر من أجل إيضاح ماهية السبب فى أن النموذج الثالث يبدو أكثر واقعية، أكثر من الناحية العملية،وأفضل من أى نموذج آخر شهير،قامتا وبشكل نهائى على افتراض لا يمكن إثباته ويتمثل فى أن القدرات السياسية للشخص المتوسط فى مجتمع السوق الحديث ثابتة، أو على الأقل غير متشابهة من أجل تغييرها فى عصرنا.

من المحتمل أن واحداً يقرر بعدم صحة هذا الافتراض، لأنه يعتمد على نموذج الإنسان، الذى أتى إلى الوجود مع تخيل أو سيطرة مجتمع السوق الرأسمالى[١٣]. ولكنه لو سلم به، لو سلم بأن نموذج الإنسان قيد زمانى وقيد ثقافى،فإننا لا نعرف متى يخلفه. لذلك فإنه على الرغم من أن هذا الافتراض لا يمكن إثباته فإنه لا يمكن تكذيبه بشكل مطلق. لذلك فإن الكفاية التبريرية المترتبة على المتطلب الأول يجب أن تترك بدون حسم. إنه باستطاعتنا وبشكل أولى العودة إلى الحكم الاسكتلندى (لا برهان) ماذا عن المتطلب الثانى: عن تشابه السوق فى النظام الاقتصادى، نظام حزب الصفوة التنافسى الذى ترتب على التوازن التفاؤلى لإشباع رغبة الخيرات السياسية، ويوضح حجم سيادة المواطن المستهلك؟. إن التوازن الأمثل،وسيادة المواطن المستهلك تعتبر ولأول وهلة خير فى ذاتها.إن التوازن يُسمع وبشكل أفضل من اللاتوازن بالنسبة لمعظم الناس الذين يحيون فى المجتمعات المتقدمة والمستقرة نسبياً، لذلك فماذا يمكن أن يكون أفضل من التوازن الأمثل؟ وسيادة المواطن المستهلك الذى يعتبر اصطلاحاً حُمل بكلمات خيرة. لذلك فلو أن النموذج الثالث يشترط ذلك فمن

---

(١٣) كارل بولانى. التحول الأعظم . نيويورك ١٩٤٤. وكتابى النظرية الديموقراطية . المقالة الأولى.

المحتمل أن نستنتج بالتأكيد أنه نمط جميل وخير للديموقراطية، ولكن ذلك لم يترتب عليه. إن كل ما ترتب عليه تمثل في أنه نمط خير وبارع من أنماط السوق. ولكن السوق لا يعتبر ديموقراطياً بالضرورة.

إنني أبغي أن أوضح الآن أن النموذج الثالث (نظام السوق السياسي) لا يبدو ديموقراطياً كما أراد أن يقدم نفسه باعتباره كذلك: إن التوازن يبدع توازناً في اللامساواة، ذلك لأن سيادة المستهلك التي هدف إلى إيضاحها ويسعى لبلوغ الحد الأقصى منها،وأراد أن يقرها كحقيقة، تتناقض مع الهدف الأساسي للديموقراطية المتمثل في تحقيق المساواة بين الأفراد من أجل استخدام وتطوير خصائصهم إن أهداف التوازن الأمثل وسيادة الاستهلاك تبدو واحدة وبشكل فعلي- إنهما وجهان لعملة واحدة- لذلك فمن الممكن دمجهما معاً كادعاء واحد

إن الإدعاء يعجز عن إحصاءين، أولاً، يعتبر نظام السوق السياسي فيما يتعلق بتشابهه مع السوق الاقتصادي حتى الآن تنافسياً وبشكل كاف لإنتاج المتطلب الأمثل وتوزيع الخيرات السياسية، أمثل في العلاقة من أجل المتطلبات، إن ما يفعله يتمثل في تعبيره عما أطلق عليه الاقتصاديون المتطلب المؤثر، والاستجابة له، المتطلبات التي تمتلك شراء القوة من أجل إرجاعها إليهم. إن هذا يعني وببساطة المال في السوق الاقتصادي، سواء أُمتلك بواسطة إنتاج من يملكونه، الطاقة،أو أي طريق آخر إن القوة المشتراه في السوق الاقتصادي تأخذ حجماً أكبر،ولكنها ليست المال بكل ما في الكلمة من معنى. لقد أضحت بحاجة إلى المال من أجل مناصرة مرشح حزب في حملة انتخابية، من أجل أن تنظم جماعة الضغط، أو تشترى زماناً ومكاناً في وسائل الإعلام (أو تمتلك بعض وسائل الإعلام). ولكن القوة السياسية المشتراة تحوى أيضاً نفقة مباشرة على الطاقة في الإدارة، التنظيم،والمشاركة بطرق أخرى في العمليات السياسية.

لقد أضحت القوة السياسية المشتراه حتى الآن مرادفة للمال، لذلك يمكننا القول وبشق الأنفس أن عمليات التوازن الديموقراطية توجد فى أى مجتمع مثلنا تسود فيه اللامساواة المطلقة فيما يتعلق بالثروة وفرص اكتسابها. من المحتمل أنه يتسنى لنا أن نطلق عليها سيادة المستهلك لو رغبنا فى هذا. ومع هذا فإن سيادة أية جماعة من المستهلكين الغير متساوين لا تعتبر ديموقراطية بوضوح.

إن القوة السياسية المشتراة تُوجه حتى الآن صوب الوضع الذى يبدو أفضل. ماذا يبدو أوضح من العودة من أجل تزويد النشاط السياسى؟ إن المواطنين اللامبالين لن يكونوا أكثر رغبة فى العودة من الإيجابيين. إن ذلك سيبدو مبدأ مناسباً ومتناغماً مع المساواة الديموقراطية، لو أن اللامبالاة كانت معطى غير مستقل، لو أن اللامبالاة كانت نتيجة للقرار المفسر من قبل الأفراد، مقارناً بين أكثر الاستخدامات فائدة لزمنه ونشاطه، مقارناً بين المشاركة السياسية والأشياء الأخرى، ولو أن كل فرد تصور أن كل وقت يعطيه لأنشطته يحوى ذات القيمة، ذات القوة المشتراة فى السوق السياسى مثل أى فرد آخر.

إن النموذج الثالث علاوة على هذا يسهم وبشكل مباشر فى اللامبالاة. فكما لاحظنا فى الفصل الحالى فإن المهام التى يجب على النظام الحزبى القيام بها فى ظل المجتمع اللامساواتى والامتياز الطبقى تستلزم شفافية المواقف وتصغير مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، لقد أبدع كل منهما الحافز للمقترعين من أجل أن يبذلوا أنفسهم فى صنع الاختيار. إن السبب المباشر لعدم الاقتراع يتمثل فى الشعور بعدم وجود اختيار حقيقى.

لقد قدم أنصار النموذج الثالث الكثير عن ظاهرة لامبالاة المقترع، ولم يردوها عادة إلى الأسباب التى أشرت إليها. لقد أشاروا إلى أن العملية الناجحة للنموذج الثالث تستلزم شيئاً ما شبيه بمستويات اللامبالاة الحالية: حيث إن

المشاركة العظمى ستعرض استقرار النظام للخطر[١٤]. إن صحة هذا الافتراض لم تثبت بعد، ولكن الحقيقة في كونه فُرض على الآخرين أضحت واضحة: ففى واقعية النموذج الثالث وُجد بعض الخير فى شيء ما مثل اللامبالاة واسعة الانتشار الغير موجودة. من المحتمل أننا نفضل الاعتقاد بأن النظام السياسى الذى يستلزم اللامبالاة ويشجعها لا يقدم وضعاً منعشاً للمتفائل، وخاصة فى وجهة النظر المتعلقة بالاختلاف الطبقى فى اللامبالاة[١٥].

ومن أجل أن نقيم العنصر الأول، فإننا نجد أن نظام السوق السياسى حتى الآن يعتبر تنافسياً وبشكل كاف من أجل القيام بمهمة تحقيق توزن إشباع الرغبة المترتبة على الخيرات السياسية والمتطلبة من قبلها- إنها وحتى الآن تستجيب لطلبات المستهلك- إنها تنظم وتستجيب للطلبات التى تعتبر شديدة التأثير بشكل متفاوت. إن بعض الرغبات أكثر فعالية من الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنه عند التعبير عن المتطلب فى تزويد الإنسان بالطاقة، فإن تزويد شخص ما بالطاقة لا يؤهله لبلوغ العودة للوحدة كشخص آخر. إن الطبقة المترتبة على الرغبات السياسية التى تمتلك الحد الأقصى من المال من أجل العودة إليهم تعتبر شبيهة بتلك التى ابتعدت عن الجماعة فيما يتعلق بتزويد الطاقة الإنسانية.

وفى كلتا الحالتين فإنها رغبات أعلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية هى التى تكون ذات التأثير الأعظم. لذلك فإن طبقات القانونيين تعد من

---

(١٤) انظر: بيرلسون. المرجع السابق. الفصل الرابع عشر. وجون موريس فى الدفاع عن الخرافة (دراسات سياسية) ١٩٥٤. ص ٢٥- ص ٣٧. وسيمون مارتن ليبدست. الإنسان السياسى. نيويورك. ١٩٦٠. ص ١٤- ص ١٦. ووليستر مليبراث المشاركة السياسية. شكاغو ١٩٦٥. الفصل السادس.

(١٥) يوحد اختلاف طبقى فى المشاركة السياسية الذى يعد نتيجة للدراسات التى قدمت حول الاقتراع. انظر فى ذلك: سدنى فيرباونور مان تى. المشاركة فى أمريكا. المشاركة السياسية فالمساواة الاجتماعية. نيويورك ١٩٧٢.

اللامبالاين.وباختصار، فإن سيادة التوازن والاستهلاك أوضحت أنهم حتى هذه اللحظة بعيدون كل البعد عن الديموقراطية[١٦].

وفيما يتعلق بالعنصر الثانى الذى تمثلت غايته فى إيضاح ضعف سيادة ديموقراطية المستهلك، فإن النموذج الثالث لم يوضح دلالة سيادة المستهلك. لقد كان السوق السياسى للنموذج الثالث بعيداً كل البعد عن المنافسة الشاملة. لأنه وبمفردات الاقتصاديين كان احتكارياً. لأنه توجد فحسب بعض السلع وبعض الرغبات المترتبة على الخيرات السياسية،وبعبارة أخرى يوجد فحسب بعض الأحزاب السياسية: يوجد فحسب فى النموذج الثالث حزبين مؤثرين، مع إمكانية وجود أكثر من واحد أو اثنين. وحيث توجد بعض السلع، فإنهم لا يحتاجون لرغبات البائعين ولا يستجيبون لها كما يجب أن يفعلوا فى النظام التنافسى التام. باستطاعتهم أن يضعوا القيم ومتوسطات الخيرات التى يقدمونها. والأكثر من ذلك أنه باستطاعتهم أن يبدعوا المتطلب. لا تعتبر الرغبة تلقائية أو معطى مستقل فى السوق الاحتكارى.

إن تأثير الاحتكار، الذى يعتبر شيئاً عادياً بالنسبة للنظرية الاقتصادية أعير القليل من الاهتمام من قبل المنظرين السياسيين للنموذج الثالث. فشمبيتر الذى يعتبر من أوائل مؤسسى النموذج الثالث تحتل التماثلات الاقتصادية مكانة كبيرة فى فكره،وهو من صنع وجهة النظر المتكاملة عن الطريق الذى يستلزم الاحتكار والمنافسة الناقصة من خلال تنقيح مطلق للنظرية الاقتصادية التقليدية والجديدة، ومع ذلك فإنه لم يعرها الحد الأدنى من الاهتمام فى نموذجه السياسى. إنه يشير إلى التطابق بين الاقتصاد والمنافسة السياسية الناقصة[١٧]. ولكن أعلى درجات المنافسة الناقصة لا تمثل أعلى صورة للنقص،التى تتمثل فى الاحتكار، الذى تمثله فى عقله: بدلاً من الدوران مع الحقيقة الحاسمة عن احتكار الحزب، يصف الحزب وتقنية السياسين

---

[١٦] إنه روبرت داهل الذى أوضح ما يشتمل عليه النموذج الثالث بصورة تفوق أكثر مناصريه بشكل عام فى مؤلفه بعد الثورة ١٩٧٠ وتحدث بوضوح عن التأثير المدمر للامساواة الطبقية، وأوضح أن اختزاله يعتبر متطلباً أساسياً من أجل الديموقراطية الحقيقية.

[١٧] الرأسمالية. الاشتراكية. والديموقراطية. ص ٢٧١.

باعتبارها محاولة لتنظيم المنافسة السياسية من أجل أن تتطابق مع الممارسات المترتبة على الاتحاد المهنى[١٨].

لماذا يجب على الأحزاب الاحتكارية امتلاك القدرة على إبداع متطلبات الخيرات السياسية التى تتطلع إليها؟. إننى اعتقد أن ذلك يرجع إن المنظرين امتلكوا مسلمة تتمثل فى أن رغبات المقترعين لا تكون،وليس باستطاعتها أن تكون المعطى النهائى المستقل عن النظام السياسى[١٩]. إن النتائج المترتبة على مسلمتهم الأولية تتمثل فى أن نظام الحزب الديموقراطى يعتبر وبشكل حيوى منافسة بين الصفوة. حيث تصبح الصفوة القوة القائدة،هم من يصوغون القضايا.لذلك يقول شمبيتر" إن ما نقابله فى تحليلات العمليات السياسية لا يعتبر حقيقة ولكن إرادة مصطنعة، مصطنعة فى طرق مشابهة لطرق التنوع التجارى[٢٠]. فالناس لا يبدعون القضايا ولا يصوغونها.. ولكن القضايا التى تشكل مصيرهم هى ما صيغت وقررت من أجلهم،[٢١]. إن أمنيات المقترع لا تمثل معطى نهائى،إن اختيار الناخبين لا ينتج عن حقهم فى سن قانون أو تشريع ولكن صياغته، حيث تعتبر هذه الصياغة جزءاً أساسياً من العملية الديموقراطية[٢٢].

يؤكد النموذج الثالث على أنه بصرف النظر عن مدى الاحتكار فى المنافسة الحزبية، إلا أنه مناسب للحقيقة المتمثلة فى أن روح المبادرة تجسدت فى الصفوة عادة، فالأساس ، والوحدة التى يتعذر اختزالها فى العمليات الديموقراطية لا تتجسد فى استقلال الأفراد، الاستقلال المترتب على الحاجات، أو كما يجب أن يقول الاقتصاديون متطلب مستقل يجب إدراجه.لقد أكد النموذج الثالث بدلاً من ذلك على وجوب إدراج متطلب من أجل الخيرات السياسية فرض نفسه بواسطة الرغبات.

---

(١٨) المرجع السابق. ص ٢٨٣.

(١٩) المرجع السابق. ص ٢٥٤.

(٢٠) المرجع السابق. ص ٢٦٣.

(٢١) المرجع السابق. ٢٦٤.

(٢٢) المرجع السابق. ص ٢٨٢.

إن هـذا التأكـيد صـحيح وبدرجـة كافـية. ولكـن هـذه الحقيقة لم تُقدم وبغـرابة لإبطـال مـتطلب الـنموذج الـثالث ليـصبح ديموقراطياً، ولكنها عززته. وتتمـثل الحجـة، فـى أنـه مـنذ لم تـصبح غاية الفرد المدرجة المعطى الأساسى المستقل عن النظام، فليس باستطاعة العملية الديموقراطية أن تأمل فى أن تحيا الـتوقعات الديموقـراطية أو الـنموذجين الأول أو الثانـى، لـيس باستطاعتها أن تأمـل فى إصلاح الدلالات التى نُسبت إليها بواسطة النموذج الأول والثانى أو بواسطة أى تغيير للنموذج التقليدى، لأن كل هذا يعتمد على الأفراد المستقلين: لذلك يعتبر النموذج الثالث أفضل من الأول والثانى.

هذا الوصف للعلاقات الفعلية التى تسود مجتمعنا من قبل بناة النموذج الـثالث، ألا تقوى متطلب النموذج الثالث من أجل أن يصبح واقعياً. واقعى من أجـل ذلك المجتمع الذى اعتُقد فى عجزة فيما يتعلق بالقدرة على المضى خلف الاقتـصادى الاحـتكارى، اللامـساواة المترتـبة علـى الطـبقات، وتخـيل الـناس لأنفـسهم باعتـبارهم مـستهلكين. ولكن ذلك يضع بعض التوتر على الادعاء بأن الـنموذج الـثالث يعتـبر ديموقراطيا.منذ أقر النموذج الثالث ويستلزم أيضاً القول بـأن غايـات الـصفوة فـيما يـتعلق بـالخيرات الـسياسية تمـثل جـزءاً واسعاً من المطالب المبدعة (كما فعلوا، أو كما يجب أن يفعلوا فى السوق الاحتكارى) فإن القاعـدة هُزمت من قبل الوضع المترتب على سيادة المستهلكين والتوازن المتفائل فى النموذج الثالث. لم يتبقى القليل من النموذج الثالث عدا الحماية التامة ضد دلالة الاستبداد.

مـن المـؤكد الآن عـدم وجـود ثمـة فرد حر، فرد مفسر، وسوق يقلل من أهمـية الـوقاية مـن الاسـتبداد.لـو أن الـنموذج الـثالث مـثل الـبديل الوحـيد للديكـتاتورية فـيما يـتعلق بالحكام،فـإن وضـعه مـع اللامـساواة، الاحـتكار، واللامـبالاة سيظل مفروضـاً. ولكـن الـنموذج الثالث هو البديل الوحيد الذى لم يُثـبت إن مـا نحـتاج إلـيه الآن هـو التـساؤل عـن إمكانـية وجـود نظـام غـير ديكتاتورى ولا يمتلك عيوب النموذج الثالث.

تداعى النموذج الثالث:

سيظل النموذج الثالث أعظم نموذج وصفى صحيح، وسيظل يُتصور باعتباره نموذجاً تبريرياً، مادامت المجتمعات الغربية ستظل مفضلة الوفرة على الوحدة (ونعتقد أن مجتمع الوفرة يشترط الوفرة بلا حدود) ومادمنا سنواصل الاعتقاد بأن الحرب الباردة هى البديل الوحيد للنموذج الثالث،وتعتبر الدولة شمولية استبدادية غير ليبرالية. ومن الممكن وضع هذا بصورة أكثر سطحية، فمن المحتمل أن نقول أن نظام الصفوة المتنافسة مع مستوى قانونى لمشاركة المواطنين أضحى متطلباً فى مجتمع غير مساواتى، معظم أفراده ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مستهلكين بالمعنى الواسع للكلمة.

لقد أضحى تبنى هذا المتطلب ملحا مع سيادة الكساد الاقتصادى المفجع مع بدايات ١٩٣٠ فى كل الأمم الغربية.إن الحاجة إلى الدولة من أجل أن تتدخل فى الاقتصاد،من أجل حماية الواقع الاجتماعى الرأسمالى، دلت على الحاجة الملحة لنزع القرارات السياسية من أى استجابة ديموقراطية: إن الخبراء فحسب،هؤلاء الذين فرض فكرهم على مجادثة المقترعين، هم من باستطاعتهم حماية النظام. لقد أتُبعت نصيحة الخبراء،وحمت النظام لمدة تناهز الثلاثة أو الأربعة عقود. لقد كان النموذج الثالث منذ بداياته عام ١٩٤٠ منظماً وبلا معقولية ضد المشاركة الديموقراطية . ولكن مع التحرر المتزايد من الأوهام فى غضون النتائج المترتبة على الدولة الرأسمالية المنظمة فى ١٩٦٠- ١٩٧٠ أضحت كفاية النموذج الثالث موضعاً للتساؤل على نحو متزايد.

الحقيقة أن الشكوك التى بدت وبشكل متزايد حول كفاية هذا النظام لا يتسنى لنا أن نأخذها وبشكل غير ملائم باعتبارها دليلاً على أنها تحركنا وبدرجة كافية بعيداً عن اللامساواة، وبعيداً عن إدراك أنفسنا باعتبارنا مستهلكين وبشكل فعلى، من أجل أن نصنع نموذجاً سياسياً جديداً. إن ما يتسنى لنا فعله هو النظر للمشكلات المترتبة على تحركنا صوب نموذج جديد، واختبار الحلول الممكنة .



الفصل الخامس

النموذج الرابع :

ديموقراطية المشاركة

إذا تجاوزنا الديموقراطية الليبرالية،وأردنا أن نعتبر ديموقراطية المشاركة مثالاً، فمن المحتمل أنها ستنتج حباً للتناظر أكثر من اللازم. إن ديموقراطية المشاركة ليست صلبة ودقيقة مثل هؤلاء الذين مازلنا نختبرهم. لقد بدأت كشعار لحركات الطلاب اليسارية عام ١٩٦٠. وانتشرت فى الطبقة العاملة أعوام ١٩٦٠- ١٩٧٠. وبدت باعتبارها لجاناً للتعبير عن الاستياء بين العمال البيض والسود على حد سواء، وأن أقصى اتساع لها تجسد فى الشعور بالاغتراب،الذى أضحى بمثابة موضوعات راقت للاجتماعيين، خبراء الإدارة، لجان الحكومة العصرية، والصحفيين الشعبيين. إن أحد مظاهر هذه الروح تمثل فى ظهور الحركات من أجل سيطرة العمال فى الصناعة. وفى ذات العقود، فإن الفكرة المتمثلة فى وجوب مشاركة المواطن الفعلية فى الحكومة وصنع القرار انتشرت وبذات السرعة، ذلك لأن الحكومات سليمة الفكر سارعت بتسجيل أنفسها، على الأقل من حيث الظاهر، تحت راية المشاركة، وبادرت فى بعض الأحيان ببرامج جسدت وبشكل شامل مشاركة المواطن [1]. إذن ذلك يوضح أن الأمل فى مجتمع أكثر مشاركة ونظام للحكومة أتى ليبقى.

إننا لسنا بحاجة إلى مراجعة الأدب الحالى الكبير للغاية عن المشاركة فى مجالات المجتمع المختلفة إن اهتمامنا منصب فحسب على توقع نظام للحكومة يكون أكثر مشاركة بالنسبة لأمم الديموقراطية الليبرالية الغربية. هل باستطاعة حكومة الديموقراطية الليبرالية أن تقدم المزيد من المشاركة، ولو كان من الممكن فيكف؟ إن هذا التساؤل لم يلق ما هو جدير به من الاهتمام .فالمناقشة بين المنظرين السياسيين عُنيت بتساؤل أولى: هل المزيد من مشاركة المواطن مرغوب فيها؟[2]. لقد أجاب أنصار النموذج الثالث كما شاهدنا بالنفى. ولكن

---

[1] إن برامج الفعل الاجتماعى التهمت بواسطة حكومات الولايات المتحة الأمريكية الفيدرالية فى ١٩٦٤. إن الحد الأقصى للمشاركة فى هذه المناطق تجسد فى مشاركة الجماعات فى الخدمات. من أجل المحتوى النقدى لهذا . انظر: هواراد كالوندر. المشاركة فى السياسات.

[2] يمثل هذا الاهتمام الأولى لنقاد الليبرالية المحافظة للنموذج الثالث، كما أوضحنا ذلك فى الفصل الرابع.

هـذه المناقـشة لم تنـته بعـد[٣].ومـع ذلـك فمـن المحتمل أن تفوق هذه المناقشة أهدافنا. إن ذلك كافياً للحديث عن وجهة النظر المتعلقة بالتفاوت الطبقى الغير مفـند، فى المشاركة السياسية فى النظام الحالى، وإيضاح أن هذا التفاوت يعتبر السبب الدائم والفعـال لعجز طبقة المشرعين هذه عن إيضاح حاجاتهم أو صنع متطلبات مؤثرة، لذلك فلاشىء مثل اللامشاركة، التوازن الفاتر للنموذج الثالث يكون على مستوى المتطلبات الأخلاقية للديموقراطية. ليس ذلك من أجل القول بأن نظام المشاركة الأكثر سيقضى على جور مجتمعنا وإنما للقول بأن المشاركة القانونية والجور الاجتماعى سيجعلان معاً المجتمع الأكثر إنسانية وعدلاً نظاماً سياسياً أكثر مشاركة فحسب

إن التـساؤل الـصعب يدور حول هل التغير فى النظام السياسى والتغير فى المجتمع يستلزم كل منهما الآخر؟ وهذا ما يشغل اهتمامنا وبشكل واسع فى الجـزء الثانـى مـن هـذا الفـصل. إننى سأوضح فى الوقت الحالى أن هناك شيئاً أكثـر مشاركة من نموذجنا الحالى المرغوب فيه ولكن التساؤل الدائم يدور حول هل من الممكن ذلك

هل المزيد من المشاركة ممكن الآن؟

١- حجم المشكلة:

لـيس من السهل تمجيد المساواة الديموقراطية فيما يتعلق بالحياة وصنع القـرار (المخـولة للحكـومة)، التـى من الممكن امتلاكها بسهولة فى المحادثات المعاصـرة أو لقـاءات المـدن الإنجليزية الحديثة، أو ذلك الذى أمتُلك بالفعل فى دول المدينة القديمة من المحتمل أن هناك المزيد من الممكن أن نعرفه عن نوعية الديموقـراطية باختـبار هـذه المجـتمعات بوضـعها وجهـاً لوجه، ولكن ذلك لن

---

(٣) انظر: المشاركة فى السياسات. إعداد: يموك وشايمان نيويورك ١٩٧٥ إن منظم شراح هذا الكتاب، الذى نبى على أساس من مجموعة أوراق قدمت عام ١٩٧١. دهبوا إلى أمه مسح احتماعاً سوياً للمجتمع الامريكى فيما يتعلق بالفلسفة السياسية المشروعة. وأقروا دعوته للمزيد من المشاركة. ومع ذلك فإن الاتجاه المضاد حظى بدفاع شديد.

يوضح لنا كيف يمكن أن تسود الديموقراطية في العالم الحديث المكون من مئاتي مليون إنسان. من الواضح أنه على المستوى القومي ستوجد بعض النظم المحافظة، التي لا تعتبر ديموقراطية مباشرة، بكل ما في الكلمة من معنى.

إن الفكرة المتمثلة في القول بأن التطورات الحالية أو المتوقعة في تكنولوجيا الكومبيوتر والاتصالات ستجعل من الممكن اكتساب وإحراز الديموقراطية المباشرة على مستوى واسع تعتبر جذابة ليس فحسب بالنسبة للتكنولوجيين وإنما بالنسبة للمنظرين السياسين وفلاسفة السياسة[٤]. ولكن ذلك لا يوجه الانتباه وبشكل كاف صوب البرهان الحتمي على عملية صنع القرار: شخص ما يجب أن يصيغ التساؤلات.

لا يوجد ثمة شك في أن هناك شيئاً ما من الممكن فعله بواسطة التلفزيون، من أجل جذب أكثر الناس صوب المناقشة السياسية الإيجابية. ومن المؤكد أن ذلك ملائم فنياً من أجل أن نضع في كل غرفة نوم- من أجل أن يضع كل مواطن بجوار سريره- لوحة كمبيوتر تحوي أزرار القول بنعم أو لا، أزراراً للقبول أو الرفض، عدم المعرفة، أو الموافقة بقوة، طريق الموافقة، عدم الاهتمام، طريق الرفض، الرفض بقوة، أو من أجل اختيارات متعددة ومتميزة. ولكن ما يبدو حتمياً يتمثل في أن الحكومة يجب أن تقرر ماهية التساؤلات التي يجب أن تُسأل : إن ذلك سيقود وبسرية إلى البناءات الخاصة.

في الواقع، أنه من المحتمل وجود شرط ما يتمثل في امتلاك عدد معين من المواطنين حق اقتراح الأسئلة التي يجب أن توضع الكترونياً من أجل الاقتراع بصورة عامة. ولكن مع وجود مثل هذا الشرط، فإن معظم التساؤلات التي يجب أن تُسأل في مجتمعاتنا الحالية المعقدة من الممكن أن تُصاغ بواسطة جماعات المواطنين التي تكون كافية وبصورة معينة من أجل الإجابات التي

---

(٤) انظر: ميشيل روزمان: عن التعلم والتغير الاجتماعي. نيويورك ١٩٧٢. ص ص ٥٧- ٥٨ وكذلك روبرت باول، في الدفاع عن الفوضوية. نيويورك ١٩٧٠. ص ص ٣٤- ٣٧.

تهب الحكومة الاتجاه الواضح ليس بالاستطاعة توقع أن المواطن العادى سيستجيب لهذا النمط من الأسئلة، الذى أضحى لازماً من أجل منح الاتجاه الواضح. إن الأسئلة ستبدو معقدة، فعلى سبيل المثال؛ ما هى النسبة المئوية لمعدل الغير موظفين التى يمكن أن نتوقعها من أجل تقديم معدل التضخم بمضاعفة النسبة المئوية؟ أو ما هو النمو الذى نتوقعة فى معدل ١- ضريبة الدخل٢- المبيعات ورسومها الضريبية٣- ضرائب أخرى (المخصصة) من أجل أن تنمو بواسطة النسبة المئوية التامة (التى تصب فى الفراغ) على مستويات ١- المنح الحكومية فى العصر القديم ٢- الخدمات الصحية ٣- خدمات اجتماعية أخرى (مخصصة) ٤- أى منافع أخرى(خصصتها)؟

لذلك فإذا ما وُجد مثل هذا الشرط، فإن الحكومات ستظل مبدعة للمزيد من القرارات الحقيقية.

والأكثر من هذا، فإذا لم يوجد فى مكان ما فى هذا النظام، ذلك الشخص الذى تتجسد مهمته فى التوفيق بين الرغبات المتناقضة، فإن هذا النظام سيتفكك. لو أن مثل هذا النظام حاول الوجود فى شىء ما شبيه بمجتمعنا الحالى فإنه من المؤكد سيبدع الرغبات المتناقضة فحسب

فالإنسان- ذات الإنسان- سيتطلع على سبيل المثال إلى تقليص عدم التوظيف فى ذات الوقت الذى سينشد فيه تخفيض التضخم، أو زيادة نفقات الحكومة مع التقليل من الضرائب . والأناس المختلفون بالطبع- الناس مع المصالح المتعارضة، مثل التميزات الحالية أو اللامميزات- سيبدعون رغبات متعارضة. باستطاعة الكومبيوتر أن يدور وبسهولة مع التعارضات الأخيرة من خلال التحقق من وضع الأغلبية، وأنه لا يتسنى له الانسجام مع الأول. من أجل أن نتفادى هذا البناء الذى يهدف إلى التسوية بين الرغبات المتعارضة فإن التساؤل يجب أن يُصاغ بطريقة مغايرة، التى تستلزم موافقة كل مقترع، الأمر الذى يصبح من الاستحالة بمكان تصوره.

إن الموقف يجب أن يكون أفضل فى أى مجتمع مستقبلى متوقع. إنه لحقيقى أن هذا النمط من التساؤلات،الذى دار مع توزيع الحسابات والمنافع الاقتصادية بين دوائر متغايرة من المواطنين،من المحتمل أن نتصوره ليصبح أقل حدة وحماسة فيما يتعلق بقياس الندرة المادية. ولكن لو اختفت باعتبارها مشكلات داخلية فى معظم المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، فسيعود ظهورها باعتبارها مشكلات خارجية: مثل: أى أنواع المعونة ستقدمها الدول المتقدمة لغيرها من الدول النامية؟ والأكثر من هذا يتمثل فى أن مستوى آخر من التساؤلات سيظهر على المستوى الداخلى لا يدور مع التوزيع وإنما مع الإنتاج فى معناه الواسع، مع الاستخدامات التى صُنعت من أصل الطاقة ومصادرها،وتشجيع أو عدم تشجيع النمو الاقتصادى من ناحية ونمو المواطن من الناحية الأخرى. وبين هذا وذاك ستظهر بعض التساؤلات مثل إلى أى مدى سيشجع المجتمع الحرف التربوية أو الثقافية أو ينفض يده منها.

إن مثل هذه التساؤلات وفى معظم نتائجها المفضلة تعتبر خيالية، إنها تستلزم إعادة صياغة.إن مثل هذا النمط من التساؤلات لن يسمح لنفسه بأن يُصاغ بواسطة الإرادة الشعبية.إن صياغتها يجب أن يُعهد بها إلى البناء الحكومى.لو أنه من الاستحالة بمكان ترك صياغة كل التساؤلات السياسية للمبادئ الشعبية، فإن أشهر ما هو سياسى من الممكن تركه لها على الأقل. للموافقة على أن مئات القرارات السياسية التى تُصنع الآن كل عام بواسطة الحكومات والمشرعين ستظل تُصنع بواسطتهم،فإن ذلك يستلزم المطالبة بأن قراراتهم هذه يجب أن تتطابق مع الاستفتاء الشعبى فيما يتعلق بأعم التساؤلات.ولكن من الصعوبة بمكان أن نرى كيف يمكن أن نترك صياغة أعمق التساؤلات للمبادرة الشعبية. إن المبادرة الشعبية باستطاعتها أن تصوغ وبوضوح التساؤلات المتعلقة بالمواقف الفردية، للعقوبة الاقتصادية، مشروعية تناول المخدرات، أو الإجهاض، هذه المواقف التى تستلزم الإجابة بنعم أو بلا . ولكن المبادرة الشعبية وللأسباب التى قدمناها آنفاً لا تمتلك القدرة على صياغة

تساؤلات ملائمة للمواقف ذات العلاقة التبادلية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أن تترك لعضو في الحكومة، هذا العضو إما أنه كان عضواً مُنتخباً، أو مسؤولاً عن انتخاب بناء ما، إن مثل هذا النظام للاستفتاء الشعبي المتواصل لا يكون ديموقراطيا بشكل فعلي: إن ما هو أسوأ يترتب على منح الظهور للوجود الديموقراطي، إن مثل هذا النظام سيحجب الموقع الحقيقي للسلطة وسيخول للحكومات الديموقراطية أن تصبح استبدادية أكثر مما هي عليه الآن، ليس باستطاعتنا العمل بدون انتخاب السياسيين. يجب أن نعول على الديموقراطية الغير مباشرة ولكن ليس تعويلاً كلياً. إن المشكلة تتمثل في صنع سياسيين منتخبين موثوق بهم(*) .

إن الزر الالكتروني بجوار كل سرير ليس باستطاعته فعل ذلك إن التكنولوجيا الإلكترونية لا يتسنى لها أن تهبنا الديموقراطية المباشرة. لذلك فإن مشكلة ديموقراطية المشاركة على المستوى الجماهيري لا يمكن معالجتها . إنه من الصعوبة بمكان معالجتها لو حاولنا أن نرسم الطبقات الآلية للنظام السياسي المفترض بدون أن نعير الحد الأدنى من الانتباه للتغيرات التي تحدث في المجتمع ولوعي الناس بأنفسهم، التي سيتضح وجوب أن تفوق من حيث الأهمية أو تلازم تحقيق ديموقراطية المشاركة إنني أبغي أن اقترح الآن أن

(*) إن هذا يدلل على أن الديموقراطية الحقيقية عندما كفرسون ليست الديموقراطية المباشرة، لأننا جميعاً لا نمتلك القدرة على صياغة التساؤلات السياسية أو صنع إجابات لها. إن الديموقراطية الفعلية وفق ما يرى هي الديموقراطية الغير مباشرة، التي تتمثل مشكلتها في كيفية صنع سياسيين يكونون موضع ثقة، إن ما تؤدي إليه الديموقراطية المباشرة هو الاستبداد المطلق. إنها لا تقودنا إلى المشاركة كما نتخيل وإنما إلى المزيد من الفردية. وعلى هذا فديموقراطية ماكفرسون وباختصار مرادفة لديموقراطية الصفوة. التي لا يتسنى لنا بلوغها بلغة العصر أي بالكومبيوتر، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن كيفية بلوغها. هذا التساؤل الذي يجيب عنه ماكفرسون موضحاً أن ذلك يستلزم تحول الإنسان من مستهلك مطلق إلى مطور ومتمتع بخصائصه الإنسانية من ناحية، والقضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الأخرى (المترجم).

المشكلة المحورية لا تتمثل فى كيفية سيادة ديموقراطية المشاركة وإنما فى كيفية التحرك صوبها.

الدائرة المفرغة والمنافذ الممكنة:

إننى سأبدأ من افتراض عام: إن المشكلة الأساسية بالنسبة لديموقراطية المشاركة لا تتمثل فى كيفية التعجيل بها، وإنما فى كيفية الوصول إليها لو أننا نستطيع الوصول إليها، أو إلى إحدى مسلماتها الأساسية، فإن طريقنا الطويل للبحث عنها سيجعلنا قادرين على التعجيل بها،أو على الأقل عجزاً مما نحن عليه الآن.

بعد إعلانى لهذا الافتراض، يجب على تحديده حالاً. إن البلدان التى امتلكت هدفاً واعياً واجهت اخفاقات عدة فيما يتعلق ببلوغ ديموقراطية المشاركة حتى الآن، الأمر الذى تجسد على سبيل المثال فى تشيكوسلوفاكيا فى الأعوام التالية لعام ١٩٦٨ ،وبعض بلدان العالم الثالث، تلك التى وضعت بعض التحفظات على هذا الافتراض: وفى كلتا الحالتين تم بلوغ نموذج خير عن الطريق: أنا أعنى ذلك الطريق البعيد عن الانقسام الطبقى الرأسمالى والايديولوجيا البرجوازية فى الحالة الأولى،والنزعة الإنسانية الماركسية فى الثانية،والتصور الروسى المجسد للإرادة العامة،وفى كل الحالات طريق صوب المعنى القوى للوحدة عما نمتلكه الآن. إنه الطريق الذى تم بلوغه بعد التخيل الخاطئ لنظام السوق الرأسمالى الاحتكارى: إننى أعنى المنافسة الإحتكارية بالنسبة للأحزاب السياسية التى سادت بيننا، التى لا تعبر هى فحسب عن اللامشاركة،ولكن موحى بها من قبل المنظرين الديموقراطيين الليبراليين الحاليين، باعتبارها لا تعبر عن المشاركة كما ينبغى أن تكون.عندما تحدث بعض التغيرات فى المجتمع والأيديولوجيات فإننا نزعم أن معظم الطريق قد قطع، ومع هذا فهناك العديد من الصعوبات التى مازالت قائمة فى البحث عن ديموقراطية المشاركة.

أى طريق من المحتمل أن يكون ممكناً من أجل بلوغ أى الديموقراطيات الليبرالية الغربية للمشاركة، أو إلى أى مدى يتسنى لهذا الطريق أن يجعلنا مهيأين للخضوع لنظام أكثر مشاركة مما نحن عليه الآن، إن مثل هذا التساؤل جدير بالاهتمام لذلك فإنه يأخذ الصيغة الآتية: ما هى العقبات التى يجب إزالتها،وما هى التغيرات التى يجب أن تحدث فى مجتمعنا الحالى وفى الأيديولوجيا السائدة باعتبارها شروطاً أساسية لبلوغ ديموقراطية المشاركة؟

لو أن تحليلاتى الأولى صحيحة وبشكل تام، فإن اللامشاركة الحالية، أو نظام المشاركة السياسية المترتب على النموذج الثالث يتفق مع المجتمع القائم على اللامساواة والمترتب على صراع المستهلكين والملاك: وفى الواقع، لا شىء ولكنه ذلك النظام وصفوته السياسية المتنافسة ولامبالاة مقترعيه، يبدون متنافسين من أجل أن يقدموا مثل هذا المجتمع لو أن ذلك كذلك، فإن شرطين أساسيين متضمنين فى النموذج الرابع يجب الإشارة إليهما.

يتمثل أولهما فى التغير فى وعى الناس (أو اللاوعى) من رؤية أنفسهم وعملهم كمستهلكين فعليين لرؤية أنفسهم وفعلهم كمبدعين ومطورين لخصائصهم ومطورين لها إن هذا الشرط الأولى ليس مجرد تخيل وإنما هو عامل فعال فيما يتعلق بديموقراطية المشاركة ذلك لأن التصور الأخير للذات يبدع معنى للمشاركة يفتقد إليه الأول. من الممكن أن يُكتسب الأول ويستهلك بواسطة ذات واحدة من أجل إشباع أو توضيح القوة الخارقة للعادة لشخص ما على الآخرين: إن ذلك لا يؤدى إلى معنى المشاركة أو يقويه، على حين أن استمتاع الفرد بخصائصه وتطويره لها هو فعل من أجل. إنه يصنع ذلك فى الأعم فى ارتباط مع الآخرين. فى علاقة مع الجماعة. ومما لا شك فيه أن فعالية ديموقراطية المشاركة ستستلزم معنى أقوى للجماعية مما هو كائن الآن.

إن الشرط الثانى يتمثل فى الإقلال وبشكل كبير من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. فكما أوضحت فإن اللامساواة تستلزم النظام الحزبى القائم على اللامشاركة. من أجل أن يبدعا معاً المجتمع. إن النظام السياسى

القائم على اللامشاركة التقى مع اللامساواة التى تم تصورها من خلال هؤلاء الذين يفضلون الاستقرار فى كل الطبقات من أجل توقع التفكك التام للمجتمع.

والآن فلو أن هذين التغيرين فى المجتمع- استبدال تصور الإنسان كمستهلك مطلق، وتخفيض اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية- يعتبران شرطين لديموقراطية المشاركة، فإننا نبدو وكأننا وقعنا فى دائرة مفرغة. فمن غير المتوقع أن أياً من هذين الشرطين من الممكن أن يكون فعالاً بدون أن نصل إلى مشاركة ديموقراطية أكثر مما هى عليه الآن.لن يتسنى التقليل من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بدون فعل ديموقراطى قوى سواء اتبعنا مل أو ماركس فإن الاستغراق فى الفعل السياسى المترابط سيبدو بمثابة الطريق الوحيد من أجل أن يتسامى الناس على وعيهم بأنفسهم كملاك ومستهلكين.إذاً فالحلقة المفرغة: ليس باستطاعتنا اكتساب المزيد من المشاركة الديموقراطية بدون حدوث تغير أولى فى اللامساواة الاجتماعية وفى الوعى، ولكن ليس باستطاعتنا أن نحقق مثل هذه التغيرات فى اللامساواة الاجتماعية والوعى بدون نمو قبلى فى المشاركة الديموقراطية.

أيوجد ثمة مخرج؟ أعتقد أنه من المحتمل وجود ذلك، فمن خلال إعمال الفكر فى مجتمعاتنا الرأسمالية الغنية يمكننا القول بعدم وجود احتمال لاتباعها النموذج المفترض أو المتوقع فى القرن التاسع عشر إما بواسطة ماركس أو مل لقد تصور ماركس أن تطور الرأسمالية سيقود إلى التوسع فى الوعى الطبقى، الذى سيؤدى إلى أنماط شهيرة للعمل السياسى من قبل الطبقة العاملة وسيدور بها فى وعى ثورى وتنظيم ثورى.إن ذلك سينتج عن تولى الطبقة العاملة الثورية السلطة، حيث تندمج هذه السلطة بواسطة الازدواجية المترتبة على ديكتاتورية البروليتاريا، التى ستقضى على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وستستبدل بالإنسان المستهلك المطلق، الإنسان باعتباره مبدعاً ومطوراً لخصائصه الإنسانية. مهما اعتقدنا فى احتمالية هذه النتيجة فإنها حدثت، إنها تتطلب نمو الوعى الطبقى من أجل أن تبدأ، ويوجد القليل من البرهان على حدوث

هـذا فـي المجـتمعات الغـربية المزدهرة حالياً، حيث رفضت ذلك وبشكل عام منذ أيام ماركس(*).

إن المخـرج الـذى قدمـه مـل لا يـبدو أكثـر تفـاؤلاً أيضاً. لقد شُكل فى شيئين. يتمثل الشيء الأول فى أن اتساع الحق الدستورى (الانتخاب) سيؤدى إلى المـزيد مـن انتشار المشاركة السياسية، التى ستؤدى إلى جعل الناس مؤهلين لأن يظلـوا أكثر مشاركة على المستوى السياسى وستؤدى إلى التغير فى الوعى. أمـا الـشيء الثانـى فيتمـثل فـى تغـير علاقـة العامـل والمالك مـع اتساع دائرة اتحادات المنتجين: وبمقدار المدى الذى سيتبدلون به معيار العلاقة الرأسمالية، سـيتغير كـل من الوعى واللامساواة. ولكن انتشار الحق الدستورى (الانتخاب) لم يـؤدّ إلى النتـيجة التـى أمل فيها مل، كما أن العلاقة بين المالك والعامل لم تتغير بالطريقة المرجوة.

مـن هـذا المـنطلق فـإن طـريق مـل أو مـاركس لا يُمـثل مخرجاً من هذه الحلقـة المفـرغة. ولكن يوجد جانب عام واحد بالنسبة لكل منهما من المحتمل أنـنا سـنتبعه. فلقـد أوضح كلاهما أن التغيرات على كلا المستويين، التى بدت بالنـسبة لكـل منهما افتراضات أولية وبشكل مطلق – لحظة المشاركة السياسية على الجانب الأول، وتخيل الإنسان باعتباره مستهلكا مطلقاً ومالكاً مطلقاً على الجانـب الآخـر– ستحدث خطوة بخطوة وبشكل تبادلى، وسيقود التغير الناقص فـى واحـد منهما إلى بعض التغير فى الآخر والمزيد من التغير فى الأول... الخ. لذلك فإن مخطط ماركس يحوى تغيراً ثورياً على المستوى الأول، ويستلزم التغير القيمـى والتـبادلى قـبل وبعـد الثورة من خلال النظر إلى هذه الدائرة المفرغة فمن المحـتمل أنـنا سـنقرر وبكل تأكيد أننا لسنا بحاجة إلى أن نتصور أن أحد هذه التغيرات سـيتم وبشكل نهائى قبل أن تصبح باستطاعة الآخر أن يبدأ .

(*) توجد بعض الإشارات على أن هذا الوعى الطبقى مازال،ولكنها لا تشير إلى أنه سيصبح ثورياً.

إننا سنبحث عن مخارج في مكان آخر من الدائرة، في التغيرات الواضحة بالطبع أو المتوقعة إما في لحظة المشاركة السياسية أو اللامساواة الاجتماعية أو الوعي الاستهلاكي. لو وجدنا التغيرات التي لا تكون متوقعة ولكن تنسب إلى القوى أو النتائج المتشابهة من أجل أن تواصل العمل مع التأثير التصاعدي، فإنه يمكننا امتلاك بعض الأمل فيما يتعلق بالاختراق .لو أن التغيرات تكون في المجموعة التي تُشجع التغيرات التبادلية في الميادين الأخرى فإن ذلك سيكون أفضل.

أتوجد ثمة مخارج تترتب على هذه المواصفات؟. دعنا نبدأ من الافتراض الأخير الموات لبحثنا، الافتراض الذي يدور حول أن معظمنا مجرد مجمعين مطلقين لمنافعنا قبلنا ذلك أم أبينا، صناع حسابات للمنفعة فيما يتعلق بكل شيء، على الرغم من أننا نصنع ذلك بغموض. وأن الغالبية العظمى منا ترى نفسها بوعي أو بلا وعي مستهلكين مطلقين وبشكل فعلي.إن الدائرة المفرغة ستبدو نتاجاً لهذه الافتراضات بشكل مباشر. إن معظم الناس سيقترحون، صنع المزيد من أجل تغيير النظام، الذي يُنتج الكفاية، ينمي وبشكل متواصل الإنتاج القومي العام،ويبدع اللامبالاة السياسية أيضاً ولكن توجد الآن بعض المخارج القيمة.وسوف أدير الانتباه صوب ثلاثة منها:

١- إن الكثير والكثير من الناس في تلك السمة التي نسبناها إليهم باعتبارهم مجمعين لحسابات المنفعة،يعيدون حساب نسبة المنفعة في غضون تأليه مجتمعنا للتوسع في الإنتاج القومي العام. إنهم مازالوا ينظرون إلى المنافع المترتبة على النمو الاقتصادي،ولكنهم بدأوا الآن ينظرون إلى حسابات الماء والهواء وتلوث الأرض. توجد العديد من الحسابات الواسعة في اصطلاحات عن المساواة في الحياة. هل يؤدي ذلك إلى افتراض أن القلق على المساواة يعتبر الخطوة الأولى للبعد عن الانغماس فيما هو كمي،وكذلك الخطوة الأولى للبعد عن النظر لأنفسنا باعتبارنا مستهلكين مطلقين،ونتحول صوب تقدير قدرتنا على إبداع طاقاتنا وخصائصنا في البيئية الحالية؟، من المحتمل أنه

يؤدى إلى ذلك. ولكن نمو الوعى فيما يتعلق بهذه الحسابات سيُضعف التصور القائم على أن الإنتاج القومى العام هو معيار الخير الاجتماعى.

هناك العديد من الحسابات الاقتصادية، ليس فحسب الاستنزاف المفرط لمصادر الطبيعة وأرجحية الخطر المترتب على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها الذى لا يمكن إلغاءه، لوحظت وبنمو إن القلق من حسابات النمو الاقتصادي-أخذت الناس إلى ما بعد الوعى الاستهلاكى العميق من الممكن تصور ذلك من أجل وضع بعض الوعي عن المصلحة العامة التى لم تكن موضع اهتمام من قبل المصلحة الخاصة لكل مستهلك أو منافسة الصفوة السياسية.

٢- يوجد قلق متزايد من حسابات اللامبالاة السياسية، وما يترتب عليها، ولقد تغلغل القلق المتزايد إلى الطبقة الصناعية العاملة، فيما يتعلق بالقلق من كفاءة الأشكال التقليدية للعمل الصناعى.لقد أتت لترى المواطنين والعمال باعتبارهم غير مشاركين، أو مشاركين فحسب فى القنوات التقليدية، التى تجيز تركيز السلطة المشتركة للهيمنة على الجيران، الوظائف، وكيفية الحياة فيما يتعلق بالعمل والسكن . إن مثالين لمثل هذا القلق يمكن عرضهما:

إن الأول أكثرهما وضوحاً،على الأقل فى مدن أمريكا ا لشمالية، التى ظلت حتى يومنا هذا شهيرة بعدم عنايتها بالقيم الإنسانية، يترتب على حركات الوحدة والجوار والاتحادات التى صيغت من أجل إبداع الجهد لحماية أو تعزيز قيمهم ضد العمليات التى أطلقوا عليها المركب السياسى التجارى المدنى. إن بعض هذه الحركات نشأ ضد طرق التغيير، مطورى الملكية، وضد ضعف المدينة الداخلى، من أجل مدارس أفضل... الخ، إنه لحقيقى أنهم بدأوا وبشكل عام، وظلوا لبعض الوقت مجرد جهود لمواقف فردية . ولم يبحثوا عادة عن استبدالها.ولكن فحسب لبذل المزيد من الجهد فيما يتعلق

بالبناء السياسى المحلى الصورى [1] إن معظمهم لم يحاول أن يؤسس طريقاً ذا دلالة بعيداً عن نظام الصفوة المتنافسة.لم ينجزبوا صوب المشاركة السياسية الإيجابية المترتبة على مشرعى الاقتصاد الاجتماعى،أولئك الذين امتلكوا وبوضوح معظم اللامبالاة السياسية.

والأقل ملاحظة،ولكن من المحتمل أن يبدو مع الأيام الأكثر أهمية تمثل فى حركات المشاركة الديموقراطية فى صنع القرار على مستوى ميدان العمل. إن هذه الحركات لا تمتلك القدرة على صنع أية خطوات حاسمة فى أى من الديموقراطيات الرأسمالية،ولكنها جهد من أجل القبول الجزئى لسيطرة العمال على أرضية المصنع، والأمثلة على ذلك فى العمل مرجوة.

سواء أكانت القرارات متعلقة بأوضاع العمل ورسم ذلك الطريق الذى يتسنى للعمل من خلاله بلوغ القمة فحسب، وسواء مضى بقدر المشاركة السياسية فى القرارات على مستوى الثبات، فإن أهميته تبدو مضاعفة.

ففى المقام الأول، اكتسب أولئك الذين استغرقوا فيها خبرة المشاركة فى صنع القرار فى هذا الجانب من حياتهم- حياتهم فى العمل- حيث يكون اهتمامهم أعظم، أو إحساس أقل صراحة من أى إحساس آخر. باستطاعتهم أن يشاهدوا فى المقام الأول مدى فعالية مشاركتهم. إن القوى التى تصنع من أجل لا مبالاة الشخص العادى فى العمليات السياسية الصورية بالنسبة للأمة تعتبر غائبة. لو أن المشاركين لا يعتقدون فى فعالية مشاركتهم فإن عدم الاهتمام بالتطلع وبوضوح بعيداً عن المواقف السياسية المغاير للنتائج لا ينطبق على المشاركة فى القرارات على مستوى ميدان العمل. إن شهوة المشاركة التى بُنيت على الخبرة المترتبة عليها، من المكن أن تُرحل الحسابات من ميدان العمل إلى مناطق سياسية أوسع.

---

[1] إنهم يصنعون ذلك فى بعض الأحيان من أجل تهذيب البناء الصورى، مثلما يحدث فى متطلبات السيطرة الحماعية على المدارس أو السياسة، أو المشاركة العظمى فيما يتعلق بتخطيط العمليات الثقافية للمدينة. كما أشار إلى ذ لك جون لادد وشبمان فى(أخلاقيات المشاركة) المرجع السابق. ص ص ٩٩- ١٠٢.

أولئك الذين برهنوا على منافستهم فى نمط واحد من المشاركة، واكتسبوا الثقة هناك فى قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين، سيكونون أقل قدرة على التخلص من تلك القوى التى أبقت عليهم باعتبارهم لا مبالين سياسياً، وأكثر قدرة على التفكير فى التغير السياسى أكثر من النتائج، وسيكونون أكثر قدرة على رؤية أهمية القرارات على الأبعاد الأخرى التى تتجاوز معظم اهتماماتهم الحالية.

وفى المقام الثانى، فإن أولئك الذين ورطوا بواسطة سيطرة العمال يعتبرون مشاركين باعتبارهم منتجين لا باعتبارهم مستهلكين أو ملاك.

إنهم لا يحصلون في هذا على أعلى أجر أو أعلى نصيب من الإنتاج، ولكن يجعلون عملهم الإنتاجي ذا معنى بالنسبة لهم. لو كانت سيطرة العمال مجرد خطوة صوب المزيد من الأخذ والعطاء، جهد متواصل من أجل الإبقاء على الأجور الحقيقية من خلال منح النمو للأجور المادية والمنافع الإضافية، التى تعتبر الغاية التى سعى إليها الاتحاد الإنتاجى، فإنها لن تصنع ثمة شىء عادل كما لم تقدم ممارسة الاتحاد الإنتاجى ثمة شىء لتحول طريق الناس فيما يتعلق بتخيل أنفسهم باعتبارهم مستهلكين وملاك. ولكن سيطرة العمل لم تقم فحسب على أساس من توزيع مصادر الدخل: إنها تدور حول أوضاع الإنتاج، وباستطاعتها توقع امتلاك تأثير منفصل وواضح.

٣- إن الشك يزداد فيما يتعلق بقدرة الرأسمالية المتحدة على التوفيق بين التصورات الاستهلاكية فى الطريق القديم واللامساواة السائدة فى الوقت الراهن، على الرغم من إدارة الدولة الليبرالية لها ومساعدتها. يوجد ثمة أساس حقيقى لهذا الشك: يتمثل هذا الأساس فى وجود التناقض داخل الرأسمالية، ذلك التناقض الذى لا يمكن تجاهله.

إن الرأسمالية تعيد إنتاج اللامساواة والوعى الاستهلاكى، ويجب أن تفعل هذا من أجل استمرار سيادتها. ولكن قدرتها النامية على إنتاج الخيرات وأوقات الفراغ تعد بمثابة الوجه الآخر لنمو حاجاتها من أجل أن تنشرها

بصورة أكثر اتساعاً لو لم يستطع الناس بيع خيراتهم، فلا توجد ثمة فائدة من الممكن صنعها من وراء إنتاجها.

من الممكن تحطيم هذه المسلمة من خلال الإبقاء على الحرب الباردة والحروب العسكرية لوقت طويل: طالما تفترض الإرادة العامة ذلك، فإن العام كالمستهلكين يشترون بواسطة تفويض كل من ينتجون ما هو مفيد ومربح، وتدميره بشكل مرض. لقد ساد ذلك ولفترة طويلة،ولكنه يعتبر على الأقل شيئاً متوقعاً ولا يُفترض بشكل مطلق باعتباره طبيعياً. لو لم يتوقع هذا،فإن النظام إما أنه سينشر خيراته بشكل أكثر اتساعاً، الذى سيؤدى إلى اللامساواة الاجتماعية، أو يُحطم، أو يصبح غير قادر على أن يواصل إعادة إنتاج اللامساواة والوعى الاستهلاكى.

عندما امتلكت الرأسمالية أكبر صمامات الأمان للتوسع القارى والعسكرى أضحت مسلمتها أكثر قوة الآن مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر. إن المسلمة ومع عدم إدراك التغير العام لمعدل حساب المنفعة للنظام، وضعت الرأسمالية فى وضع مغاير لذلك الذى استمتعت به فى أيام مل وماركس.

لقد عانت الرأسمالية فى كل الأمم الغربية عام ١٩٧٠ من الصعوبات المترتبة على افتراضات الأزمات الغربية. ولا توجد ثمة نهاية فى السماء لها. إن المعالجات الكينيزية التى نجحت لمدة ثلاثة عقود بدءاً من عام ١٩٣٠ فشلت الآن وبوضوح فى أن تساير التناقض السائد. إن أعظم دليل على هذا الفشل يتمثل فى التفشى المتزامن لكل من التضخم المالى والبطالة- الشيئان اللذان استخدما باعتبارهما بديلين- وفيما يتعلق بالأجراء فإن تآكل قيمة المال المكتسب فى تواز مع قلة التوظيف جسدا الحدث الأشهر.لقد أدى ذلك بالطبع إلى نمو نضال الطبقة العاملة فى صور شهيرة: ففى بعض البلدان نما النشاط السياسى وقدرة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. وفى البعض الآخر نمت المشاركة فى نقابة العمال والنشاط الصناعى. إن نقابات العمال ستوظف وبنمو،

لا لتعنى بمشاركة العمال فى الدخل القومى فحسب، وإنما لتنظيم البناء المتعارض مع الرأسمالية.ليس بالاستطاعة القول بأن قادة نقابة العمال لم ينظروا إلى ذلك أبداً، ولكنهم مضغوطين وبقسوة من قبل نشاط ممثل السوق وفعل الأحزاب الغير قانونى.كل ذلك من أجل أن يصبح متوقعاً أن مشاركة الطبقة العاملة فى الفعل السياسى والصناعى ستنمو، وستخلق وعياً طبقياً نامياً. إن احتمالية هذا الفعل الصناعى، التى يوجد لها استعداد كبير، ستصبح سياسية وبشكل حيوى، ولذلك، فسواء اتخذ صورة المشاركة فى العملية السياسية الصورية أم لا،فإنه سيعادلها من أجل أن ينمى المشاركة السياسية.

إننا نمتلك ثلاث وجهات نظر واهية فى هذه الدائرة المفرغة– عدم إدراك حسابات النمو الاقتصادى، عدم إدراك حسابات اللامبالاة السياسية،والشكوك المترتبة على قدرة الرأسمالية السائدة على تقبل تصورات المستهلك بينما تعيد إنتاج اللامساواة. ومن الممكن القول بردها جميعاً إلى الطرق الممكنة التى نراها من أجل التحقق الممكن للأوضاع اللازمة من أجل ديموقراطية المشاركة. إنهم يفضون معاً إلى الضعف فى الوعى الاستهلاكى، إعادة إنتاج اللامساواة الطبقية،والنمو فى المشاركة السياسية الحالية.إن وجهات النظر عن المزيد حول المجتمع الديموقراطى لا تعتبر كئيبة بكل ما فى الكلمة من معنى.إن التحول صوبها يستلزم ويعزز الرغبة فى المشاركة. ويبدو لنا ذلك الآن فى إطار عالم الممكن.

قبل أن نترك المناقشة حول إمكانية التحول صوب ديموقراطية المشاركة، يجب أن أوضح أننى أبحث فحسب عن الطريق الممكنة لذلك. إننى لم أحاول أن أذهب إلى القول بأن نسبة الكسب خلالها أكبر أو أقل من ٥٠: ٥٠ إن الفرد بحاجة فحسب إلى التفكير فى قوة النقابات القومية المتعددة، إمكانية التغلغل فى الشىءون العامة للوطن من قبل القوى الذكية السرية مثل ال C.I.A الأمريكية، التى أضحت متطلبة من قبل الحكومات من أجل أن تحوى بذكائها بعض الأنشطة مثل الترتيب لغزو بعض الدول الصغرى وتدمير

الحكـومات الأخـرى الغير موالية لها، والاستخدام المتزايد لسياسة الإرهاب من خـلال اغتـصاب حـق الـيمين واليـسار، مـع مـنح العذر للحكومات فيما يتعلق بالـسير قـدماً فـى ممارسـتها لسياسة الدولة،وتهب الدرجة القصوى فيما يتعلق بالافتراض الشعبى لسياسة الدولة.

مـن الممكـن وضـع الحقـيقة ضـد هذه القوة فحسب حيث إن حكومات الديموقـراطية الليـبرالية تـرددت فـى الاسـتخدام المفـتوح للقـوة علـى المـستوى الواسـع، إلا ضـد الحركات الشعبية المفترضة: إن الحكومات تشعر وبسوء فهم بالحاجـة لأن تفعـل ذلـك، إنهـا لـن تقـدر على أن تضع فى حسبانها السلاح والسياسة.

تـوجد ثمـة عـوامل أخـرى مـن المحـتمل أن تفوق التخفيض الضرورى للامـساواة الطبقـية. إن الاقتصاد الغربى المتقدم من المحتمل أن يبطئ من وضع الاستقرار (حيث لا يوجد نمو اقتصادى لعدم وجود ثمة حافز من أجل تشكيل رأس مال جديد) قبل أن تقدم جماعات الضغط الشعبية المزيد من أجل الحصول علـى التقلـيل مـن اللامـساواة الطبقـية: إن ذلـك سـيؤدى إلى صـعوبة حـدوث تخفيض أكثر. إن استمرار مستوى التأثير الغربى سيصبح مستحيلاً لو استطاعت بعـض الـدول النامـية بواسـطة الأسلحة النووية أو أى أشياء أخرى، أن ترفض توزيـع الدخل القومى بين الأمم الغنية والفقيرة. إن إعادة التوزيع الشامل هذه ستجعل التقليل من اللامساواة فى الأمم الغنية أمراً أكثر صعوبة[٧].

إننـى لا أعرف دليلاً تجريبياً كافياً يخول للفرد أن يقيم القدرة النسبية للقـوى فـى مجتمعـنا المعاصر التى صُنعت من أجل أو ضد التحول صوب المزيد مـن ديموقـراطية المشاركة. لذلك فإن شرحى لهذه القوة الممكنة التى صُنعت من

---

(٧) س. روبرت هيلبلونر. اللامساواة فى المشهد الإنسانى. الطبعة الثانية. نيويورك ١٩٧٥ وخاصة الفصل الثالث الـذى أوضـح فـيه إنـه وللعديـد مـن الأسـباب أن الأمـم الغـربية غـير متشابهة مـن أجـل أن تقبل جميعها الديموقراطية الليبرالية.

أجلها لا يؤخذ باعتباره وحياً إليها. ولكن باعتباره مجرد نظرة خاطفة عن الإمكانيات

نماذج ديموقراطية المشاركة:

دعنا ندور أخيرً حول التساؤل عن كيفية عمل ديموقراطية المشاركة إذا ما نفذنا الشروط الأساسية . كيف ستصبح المشاركة، أستكون غير مباشرة أو نظاما تمثيلياً أكثر من كونها ديموقراطية مباشرة تقوم على المواجهة وجهاً لوجه؟

١- النموذج الرابع A

الاقتراب النظرى الأول

لو أن واحداً نظر إلى التساؤل فى اصطلاحات عامة، طارحاً جانباً من أجل ما هو معاصر التقاليد والنتائج الفعلية. التى ومن المحتمل أن تسود فى أى بلد عندما تُنجز الشروط الأساسية بشكل كاف، فإن أبسط أنموذج يتسنى لنا أن نطلق عليه ديموقراطية المشاركة سيكون نظاماً هرمى الشكل فيما يتصل بالديموقراطية المباشرة على مستوى القاعدة، وديموقراطية نيابية على كل المستويات الأخرى عدا ذلك.هكذا فإن واحداً من المكن أن يبدأ من الديموقراطية المباشرة على مستوى الجيران والمصنع- المواجهة الفعلية وجهاً لوجه- ويناقش ويقرر بواسطة الاتفاق الجماعى فى الرأى أو الأغلبية،وينتخب النواب. الذين سيشكلون مجلساً للشورى على أشمل مستوى، يشير إلى المدينة باعتبارها مدينة ذات ممثلين فى البرلمان أو حى فى المدينة أو دائرة انتخابية.

إن النواب يجب أن يكونوا مأمورين وبشكل تام من قبل من انتخبهم ومسؤلين عنه فيما يتعلق بصنع القرارات على مستوى مجلس الشورى، وهذه تعتبر ديموقراطية مسؤولة. لذلك فإنه يتحول من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى. الذى سيصبح مجلساً قومياً فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام

القومى. ومجالس محلية وإقليمية فيما يتعلق بالقضايا التى تكون أقل اهتماماً على المستوى القومى.

مهما كان مستوى القرارات النهائية فيما يتعلق بالقضايا المختلفة، فإن القوانين يجب أن تُصاغ وبكل تأكيد بواسطة لجنة مترتبة على مجلس الشورى. ومهما كان مستوى توقف الصلة، فيجب أن تقف فى فعالية مع اللجنة الصغيرة المترتبة على مجلس الشورى. من المحتمل أن يبدو ذلك بعيد المسافة عن سيادة الديموقراطية. ولكننى أعتقد أن ذلك أفضل ما يمكننا فعله. إن ما نحتاج إليه فى كل مرحلة من أجل صنع النظام الديموقراطى يتمثل فى أن صناع القرارات وصائغى القوانين يجب أن يُنتخبوا من قبل القاعدة ويجب أن يكونوا مسؤولين عن هذه القاعدة بأن يصبحوا موضوعاً لإعادة الانتخاب أو إلغائه.

إن بعض النظم التى لا تعرف مسؤولياتها بدت الآن وبوضوح على الأوراق. لو أن الأوراق تعد دستور قومى، فلا يوجد ثمة التقاء فعلى بينها وبين ديموقراطية المشاركة: تعتبر ديموقراطية الاتحاد السوفيتى ديموقراطية مركزية، التى كانت بمثابة مشروع وهمى، ومن ثم فإنه لا يمكننا القول بأنها مرادفة للسيطرة الديموقراطية المرجوة. إن التساؤل يدور حول هل الإخفاق متأصل فى طبيعة النظام الهرمى. إننى أعتقد أنه ليس كذلك. إننى اقترح أنه باستطاعتنا أن نعين الخطوات المترتبة على النتائج، التى يعمل النظام فيها باعتباره مقصوداً، ميالاً إلى إيضاح المسؤولية المناسبة للقاعدة، وميالاً لأن يكون ديموقراطياً وبشكل إيجابى. إن ثلاث خطوات مترتبة على النتائج تعتبر واضحة.

١- إن النظام الهرمى لن يوضح المسؤولية الحقيقية للحكومات على كل مستويات القاعدة فى الوضع الشبه ثورى، وعلى الأقل إنها لن تفعل ذلك أبداً لو أن خطر الثورة المضادة بوجود أو بدون وجود التدخل الأجنبى أضحى موجوداً. لذلك فإن السيطرة الديموقراطية فى هذه الحالة، ومع كل معوقاتها منحت السلطة المركزية. هذا هو الدرس المترتب على الثورة

البلشفية عام ١٩١٧ وثمة درس آخر يمكن اقتباسه من الخبرة السوفيتية ،ويتمثل فى أنه لو بالاستطاعة التفكير فى الآلام الثورية باعتبارها ديموقراطية ، فسيتم التفكير فيها باعتبارها غير ديموقراطية.

والآن ومنذ أن بدا لنا أنه من غير المرجح فى الديموقراطيات الليبرالية التحرك صوب الديموقراطية التامة بذات الطريق المترتب على الثورة البلشفية ،فإن ذلك لا يبدو صعباً بالنسبة لنا. ولكن يجب أن نلاحظ أن تهديد الثورة المضادة وُجد ليس فحسب بعد الثورة البلشفية ولكن أيضاً بعد الثورة البرتانية

إن المُنتخب الذى تولى السلطة بواسطة الحزب أو الجهة الشعبية تعهد بالإصلاح الأساسى المؤدى إلى استبدال الرأسمالية إن هذا التهديد من المحتمل أن يكون حقيقياً. وحاسماً للنظام الثورى الدستورى الذى حاول أن ينشأ بشكل ديموقراطى، الأمر الذى يتضح فى مثال الثورة المضادة التى أطاحت بنظام Allende فى شيلى، بعد ثلاث سنوات من الحكم. إننا نتساءل هل من الممكن أن يُعاد هذا السياق الشيلى فى المزيد من الديموقراطيات الغربية المتقدمة أيمكن أن يحدث ذلك فى إيطاليا أو فرنسا؟ لو أضحى ذلك ممكناً فإن فرص ديموقراطية المشاركة فى أى من هذه البلدان تتضاءل

لا يوجد ثمة تأكيد على عدم حدوث ذلك هناك ليس باستطاعتنا بالطبع أن نجزم بأننا أكثر تعوداً على الدستورية فى الديموقراطيات الأوربية عنها فى أمريكا اللاتينية : فى الواقع ليس بالاستطاعة الحديث عن التعاليم الدستورية فى الديموقراطيات الليبرالية الأوربية التى تكون أعظم تشابهاً من أجل أن تصبح فى هذا الموقف فى المستقبل المأمول(إيطاليا وفرنسا) من أجل القول بأنها أكثر تقدماً أو حداثة عنها فى شيلى ائتلاف يجب أن نلاحظ أن ائتلاف Allend الشعبى تمثل فى السيطرة على الحزب الوحيد للسلطة التنفيذ(الرئاسة ، ولكن ليس الفعل المكتسب. الذى امتلك السلطة ليحكم على مشروعية أى فعل إجرائى)، وتجسد فى عدم السيطرة على أية سلطة تشريعية

(مشتملة على فرض الضرائب) لو أن الحكومات البسيطة حظيت بالسلطة فى مكان آخر على أساس قوى فباستطاعتها أن تتقدم وبالشكل ديموقراطى بدون الخطر المتمثل فى المعاناة من الثورة المضادة.

٢- ثمة نتيجة أخرى لا يعمل فيها نظام المجلس الهرمى المسؤول وإنما سيصبح مجرد إحياء للانقسام الطبقى والتعارض السائدين لذلك، وكما رأينا، فإن مثل هذا الانقسام يستلزم هذا النظام السياسى، من أجل أن يقيد المجتمع على نحو متصل، ويصبح قادراً على إصلاح العمل المترتب على التعارض الدائم بين المصالح الطبقية، وأن هذا العمل سيجعل من الاستحالة بمكان امتلاك خطوط قوية وواضحة عن المسؤولية فيما يتعلق بمستويات الانتخاب العليا التحتية .

إن هذه لا تمثل مشكلة بالنسبة لنا. لو أن تحليلاتى الأولى صائبة، فإننا لن نصل إلى إمكانية تشكيل مثل هذا النظام المسؤول حتى لو خفضنا اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية الحالية. إنه لحقيقى أن ذلك يصبح ممكناً فحسب عندما تتغير علاقة العامل والرأسمالى السائدة فى مجتمعنا، ذلك لأنَّ العلاقات الرأسمالية تُنتج وتعيد إنتاج الطبقات المتعارضة. ومما لا شك فيه أن إعادة توزيع الدخل القومى لدولة الرفاهية سيغير هذه العلاقة. ومما لا شك فيه تحقق مشاركة العمال أو سيطرتهم على السوق أو التخطيط: إن هذه وجهة نظر عن إنجاز كبير موعود به، ولكنها لن تقوم بكل المهام إن المجتمع الديموقراطى الكامل يستلزم سيطرة سياسية ديموقراطية على الاستخدامات، التى وُضع فيها رأس المال المتراكم و المصادر الطبيعية الباقية للمجتمع. وسواء أخذ ذلك صورة الملكية الجماعية لكل رأس المال، أو سيطرة اجتماعية عليه فإنه سيصبح شبيهاً بالملكية، ومن المحتمل ألا يمثل هذا الأمر قضية. إن المزيد من إعادة توزيع الدخل القومى بالنسبة لدولة الرفاهية ليس كافياً: لا توجد ثمة قضية فيما يتعلق بمقدار نقصان اللامساواة الطبقية على مستوى الدخل، ولكنها لن تلمس اللامساواة الطبقية فيما يتعلق بالسلطة.

٣- إن النتيجة الثالثة التى لا يعمل معها المجلس الهرمى المسؤول تتمثل فى كون الناس لامباليين. إن مثل هذا النظام ليس بالاستطاعة تعزيزه إلا بواسطة الإنسان الذى تخلص من اللامبالاة السياسية ولكن أليس من المحتمل أن تنمو اللامبالاة مرة أخرى؟ لا يوجد ثمة اتفاق على أن ذلك لن يحدث.ولكن العامل الأساسى- على الأقل- الذى أوضحت أنه يبدع ويُبقى على اللامبالاة فى نظامنا الحالى سيغيب أو يعدل بواسطة الافتراضات إننى أعنى البناء الطبقى الذى أعاق مشاركة هؤلاء فى الطبقة التشريعية سيجعلها غير مؤثرة بشكل نسبى،ومن ثم يمنع المشاركة بشكل أكثر عمومية من خلال الالتزام بتعتيم المواقف بحيث لا يمكن اعتبار الحكومة مسؤولة وبشكل واضح عن العملية الانتخابية.

من أجل اختصار المناقشة حول التوقعات فيما يتعلق بنظام المجلس الهرمى باعتباره ديموقراطية مشاركة، فمن المحتمل أن نقول أن الأوضاع اللازمة من حيث المبدأ من أجل التحول صوب نظام المشاركة فى أى بلد غربى من ناحية،والقضاء على المعوقات الواضحة التى تعوق مخطط المجلس الهرمى ليصبح ديموقراطياً من الناحية الأخرى لم تحدث. من المحتمل أن يعمل النظام الهرمى، أو أن المعوقات الأخرى التى تُخيل أنها تعيقه أضحت ديموقراطية بشكل تام إن اتباع هذا ليس خاطئاً، لأن هذا النموذج البسيط غير واقعى. إنه لا شىء ولكن اقتراب أولى من النموذج العامل، الذى انتشر من خلال الطرح المتعمد لما يجب أن يكون الآن موضع البحث- سلطان التقاليد والنتائج الفعلية التى تشابهت لتسود فى أية أمة غربية فى ذات الوقت الذى يصبح التحول فيه ممكناً.

إن أعظم الدوافع أهمية هنا يتمثل فى وجود الأحزاب السياسية. حيث لم يجد النموذج البسيط مكاناً بالقياس إليها.إنه يتصور عدم وجود أى حزب أو حزب واحد. لقد كان ذلك ملائماً وبشكل كاف عندما قدم النظام فى ظل النتائج المترتبة على إنجلترا القرن السابع عشر وروسيا فى بدايات القرن

العشرين. ولكنه لا يلائم الأمم الغربية فى نهاية القرن العشرين، إنها تبدو غير متشابهة فيما يتعلق بالتحرك المستقبلى صوب صياغة ديموقراطية المشاركة من خلال سيادة الحزب الثورى الواحد. إنها ستكون أكثر تطابقاً عندما تُصنع تحت قيادة الجبهة الشعبية أو ائتلاف الديموقراطية الاجتماعية والأحزاب الاشتراكية.إن هذه الأحزاب لن تنزوى على الأقل لبضعة أعوام. على الرغم من أنها جميعها ستظل قريبة إلا أن واحداً منها هو من يثبت قدميه. إن السؤال الفعلى يدور حول إمكانية وجود ثمة طريق لدمج بناء مجلس الشورى النيابى مع نظام الحزب التنافسى.

٢- النموذج الرابع B: الاقتراب الثانى:

إن دمج الآلية الديموقراطية الهرمية المباشرة أو غير المباشرة مع النظام الحزبى الدائم تبدو حيوية.لا شىء ولكن النظام الهرمى هو من سيدمج أية ديموقراطية مباشرة فى فكرة البناء الحكومى الواسع، وأن مقداراً هاماً من الديموقراطية يبدو لازماً بالنسبة لأى شىء من الممكن أن نطلق عليه ديموقراطية المشاركة. وفى ذات الوقت فإن الأحزاب السياسية التنافسية يجب أن توضح لتصبح متناغمة- الأحزاب التى لا يمكن تجاهل أهدافها- مع أى شىء بالاستطاعة أن نطلق عليه ديموقراطية ليبرالية.

إن الدمج بين النظام الهرمى والأحزاب لا يمكن تلاشيه فحسب: فمن المحتمل أنه يبدو مرغوباً فيه وبشكل موضوعى.فى المجتمعات التى لا تقوم على الانقسام الطبقى من المحتمل أن تظل المواقف التى تشكل الأحزاب حولها،ومن المحتمل أنها ستصبح بحاجة لهذه المواقف لتنافس وتقترح بشكل فعال: المواقف مثل إجمالى حصة المصادر، التخطيط البئى والمدنى،السياسات السكانية والتهجير، السياسة الخارجية،والسياسة العسكرية.

إذا ما افترضنا الآن أن نظام الحزب التنافسى لا يمكن تلاشيه أو أنه مرغوب فيه وبشكل فعلى فى مجتمع غير استغلالى ولا يقوم على الانقسام الطبقى. أيستطيع أن يندمج مع أى نمط من الديموقراطية الهرمية مباشرة كانت أو غير مباشرة؟.

إننـى أعـتقد أنـه يـستطيع. ذلك لأن الأعمال الأساسية التى ألزم نظام الحـزب التنافسى القيام بها فى مجتمعات الانقسام الطبقى حتى الآن قام بها. التعارض الطبقى الواضح،والتنظيم المستمر للتسويات أو التسويات الغير واضحة بـين متطلـبات الطـبقات المتعارضة لم تعد ضرورية بشكل أكثر. إن هذه الصورة التـى قدمها نظام الحزب التنافسى حتى الآن تتعارض مع ديموقراطية المشاركة الفعالة. وبما أن هذه الصورة لم تعد لازمة فإن التعارض سيختفى.

يـوجد علـى المـستوى النظـرى المجـرد احـتمالين عن المزج بين النظام الهرمـى والأحـزاب المتنافـسة. يـبدو أولهما أكثر صعوبة، ومن غير المحبب أن نعيره الاهتمام هنا إنه يقوم على وجوب أن نستبدل بالحكومات الغربية برلمانية كانـت أم رئاسـية أم نابعـة مـن الكونجـرس نمط البناء السوفيتى (الذى يمكن تـصوره مـع حـزبين أو أكثـر).إن الآخر أقل صعوبة، ويقوم على أساس وجوب الابـتعاد عـن البـناء الموجود للحكومة،والإبقاء على الأحزاب ذاتها من أجل أن تعمل بواسطة المشاركة الهرمية.إنه لحقيقى وكما قلت سابقاً أن كل المحاولات التـى صُنعت بواسطة حركات الإصلاح الديموقراطية والأحزاب لتجعل قادتهـا- عـندما يـشكلون الحكـومة- مـسؤولين عـن القاعدة فشلت ولكن سبب فشلهم لا يـوجد فـى النـتائج التـى أوضحناها،أو علـى الأقل فى أى شىء شبيه بالمنزلة الاجتماعية ذاتها.إن سبب الإخفاقات هذه تمثل فى أن المسؤولية الصارمة لقادة الحـزب وأعـضائه لم تخـصص حيـزاً للمناورات والحلول الوسط التى يجب أن تمـتلكها الحكـومة فـى المجـتمع القـائم علـى الانقسام الطبقى من أجل أن تتم عملـها الهـام المتمـثل فـى التـسوية بين المصالح الطبقية المتعارضة فى المجتمع بـصورة عامـة. وممـا لا شـك فـيه أن المجـتمع الذى لا يقوم على هذا الانقسام الطبقى يمتلك هذا الحيز من التسوية ولكن مقدار الحيز الذى يتم الاحـتياج إليه مـن أجـل التسوية يتوقف على نوع القضايا، ومن ثم فإن الأحزاب المنقسمة لن تكـون فى ذات الوضع من الأهمية بسبب المقدار اللازم الآن،وأن مبادئ الخداع أو الإخفـاء اللازمـة لمواصـلة الـضبابية المـستمرة للمخططـات الطبقية لن توجد. وبالـتالى فإنهـا تُظهـر للعيان وجـود إمكانـية فعلـية لأحـزاب مـشاركة بصورة

حقيقية، وباستطاعتها أن تعمل فى غضون البناء البرلمانى أو الكونجرس لتوضح المعيار الحقيقى لديموقراطية المشاركة وأعتقد أنها محتملة الآن طالما تسير وفق برنامج عمل.

هل تعتبر ديموقراطية المشاركة مرادفة للديموقراطية الليبرالية؟

مازال هناك تساؤل: هل من الممكن أن نطلق على هذا النموذج لديموقراطية المشاركة الديموقراطية الليبرالية؟ أعتقد أنه من الممكن ذلك إنه وبوضوح ليس ديكتاتورياً ولا شمولياً استبدادياً. إن الضامن لذلك لا يتمثل فى وجود أحزاب بديلة، إنه من الممكن تصور ذلك بعد بضعة عقود، حيث ينزوون وباستمرار فى الأوضاع المترتبة على أعظم وفرة والملائمة واسعة الانتشار من أجل مشاركة أكثر مما هى فى غضون الأحزاب السياسية. وفى هذه الحالة يجب أن نتحرك صوب النموذج الرابع A إن الضمان يكون أكثر فى الافتراض السابق الدائر حول أن أى تحول فى النموذج الرابع ليس باستطاعته أن يوجد أو يظل فى الوجود بدون معنى واسع وقوى للمبدأ الأخلاقى للديموقراطية الليبرالية الذى مثل قلب النموذج الثانى- الحق المتساوى لكل رجل وإمراة فى التطوير والاستخدام التام لخصائصهم- إن إمكانية وجود النموذج الرابع تستلزم وكما أوضحنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل تخفيض افتراضات السوق المتعلقة بطبيعة الإنسان والمجتمع أو التخلى عنها. والتخلى عن الانطلاق من تصور الإنسان باعتباره مستهلكاً مطلقاً، والتخفيض الكبير للامساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل. إن هذه التغيرات ستجعل من الممكن إحياء وإدراك المبدأ الأخلاقى الأساسى للنموذج الثانى؛ إنهم لن يرفضوا، و لذات السبب الذى ذكرته آنفاً، النموذج الرابع " الليبرالية الوصفية" طالما يُبقى النموذج الرابع على المعنى القوى للقيمة العليا للحق المتساوى فى التطوير الذاتى فإنه سيصبح أفضل تقليد للديموقراطية الليبرالية.

الفهـرس

الموضـــــوع	الصفحة

تم بحمـد الله

مـع تحـيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية


حياه الديموقراطية الليبرالية
وأطوارها
س.ب. ماكفرسون
ترجمة ودراسة
د/شعبان عبد الله محمد


Bibliotheca Alexandrina
0673730